

الفرقان
اسلامية ثقافية
العدد : 66 / 1432 - 2011
ISSN-0851 - 1799
حوار مع
آيت إيدر محمد بنسعيد
الصحراء المغربية
وتحدي الانفصال
• تونس.. ودروس الهروب الآمن.
• الأحداث في مصر، رؤية شرعية.



العدد 66/1432-2011

المدير المسؤول
ذ.امحمد طلابي
الهاتف:0661228681
bencherdoudi@gmail.com

نائب المدير
د.أحمد رزيق
الهاتف:0664615888
razikahmed2004@yahoo.fr

رئيس التحرير
د. مصطفى بنان
bennane@maktoob.com

نائب رئيس التحرير
د.أحمد كافي
الهاتف:0670169980
kafi1@hotmail.com

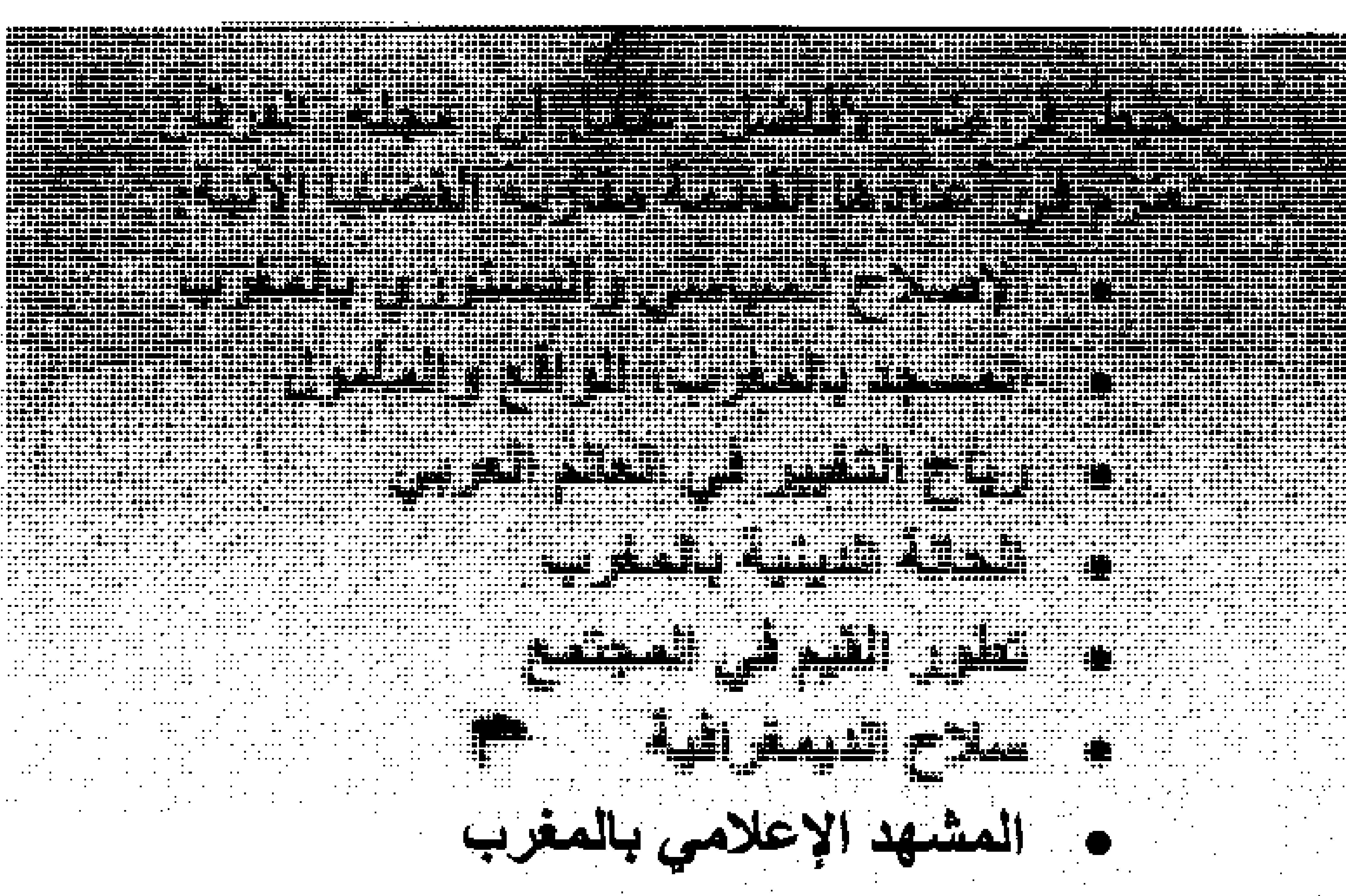
الإخراج الفني
عبد الكريم البرج
الهاتف: 0526442766
Elborj9@maktoob.com

المراسلات/ أحمد رزيق
ص.ب : 5617 – التقدم/ الحي المحمدي
الدار البيضاء – المملكة المغربية

ملف الصحافة : 1980/9
الإيداع القانوني: 1984/9

الطباعة
مطبعة النجاح الجديدة





تحيط [illegible] علماً أن مجلة الفرقان تعتزم في أعدادها القادمة مقاربة القضايا الآتية:

- الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب
- المسجد بالمغرب: الواقع والمأمول
- رياح التغيير في العالم العربي
- الحالة الدينية بالمغرب
- تطور القيم في المجتمع
- سلاح الديمقراطية
- المشهد الإعلامي بالمغرب

ومجلة الفرقان ترحب بمساهمات كل الكتاب

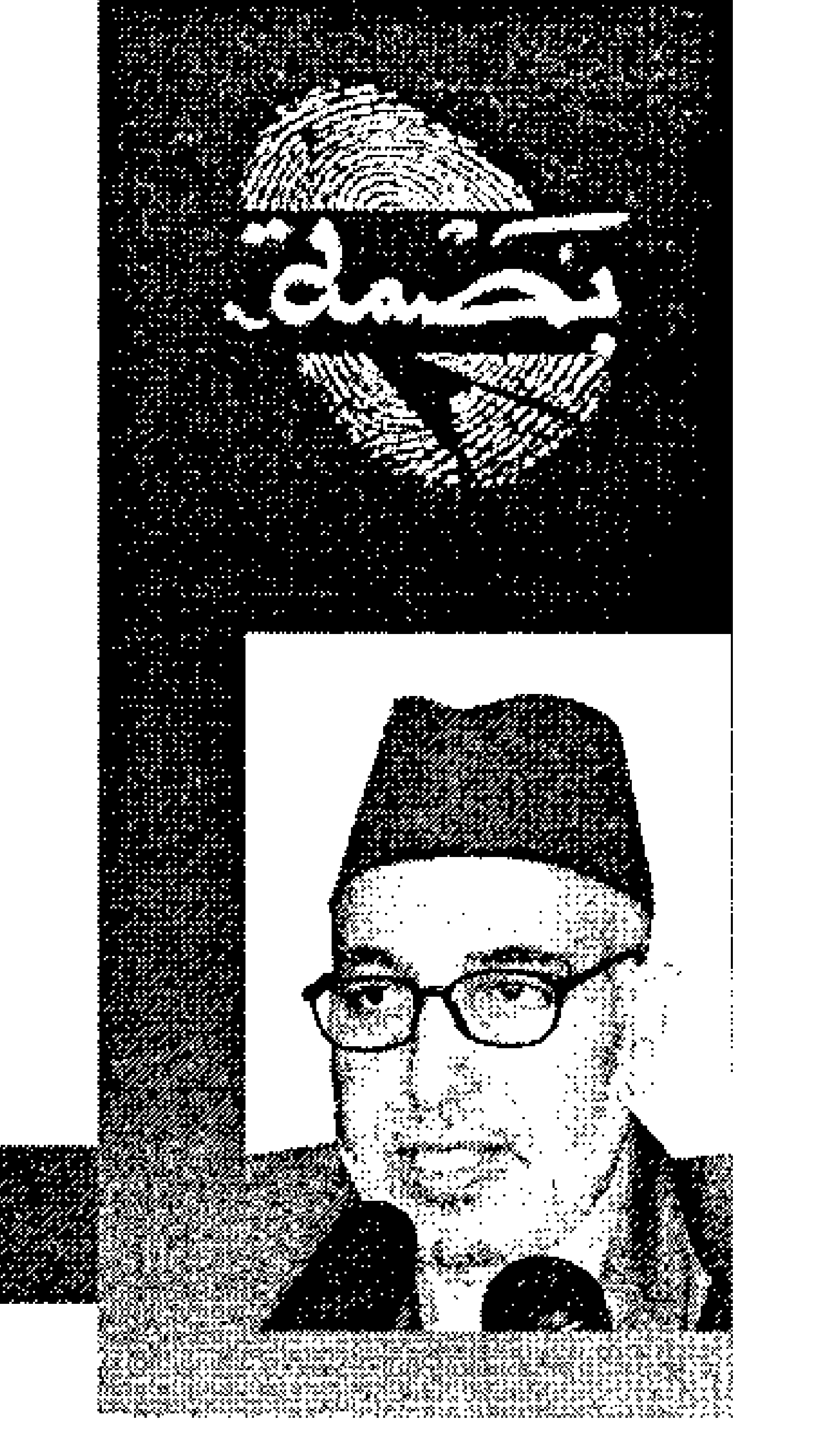
- ترتيب المقالات يخضع لاعتبارات فنية ولا علاقة له بقيمة المقال أو أهمية صاحبه.
- ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي صاحبه.
- يرجى أن تكون المقالات مرقونة في حدود 2500 كلمة
- المقالات لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

الاشتراك عن عشرة أعداد
العادي : 150 درهم
المؤسسات : 300 درهم
خارج المغرب : 500 درهم

الثمن
10 دراهم

المحتويات





الدعوة للانفصال

حركة رجعية معاكسة لاتجاه التاريخ



ذكرت، وأنا أتكلم عن المسألة اللسانية بالمغرب في العدد السابق من مجلة الفرقان، أن الارتقاء الحضاري للأمم غير ممكن بدون توفر أدوات الإنتاج الحضاري الخمس وهي: الوطن والأمة والحكومة واللسان والرسالة أو المشروع الثقافي للنهضة.

فلا نهضة أو تقدم حضاري بوطن مقطع، وأمة مفككة، وسلطة حكومية ضعيفة أو منهارة، وغياب لسان قومي للتواصل والتنمية وغياب رسالة راشدة. وموضوع بصمة لهذا العدد هو الوطن بين الوحدة والتجزئة وأثر ذلك على التنمية المستدامة في المغرب الكبير.

كما يعلم المؤرخون أن أوروبا دخلت عصراً من التكور الحضاري امتد من القرن الخامس إلى بداية العصر الحديث عصر الثورة الصناعية والثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، عصر عرف عند الغربيين بعصر ظلمات العصر الوسيط الأوروبي.

ومن العوامل التاريخية العميقة لهذا الانحطاط الحضاري العميق، انهيار أدوات الإنتاج الحضاري الخمس المذكورة أعلاه. ومنها تفكك الأوطان في ربوع القارة الأوروبية بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية بعد تحالف الفرسان والرهبان في القرن الخامس الميلادي، تحالف انتهى بتفكيك كل وطن في أوروبا إلى إقطاعيات جغرافية، وكنتيجة تلقائية تفكك كل شعب أو أمة إلى مجموعات سكانية مفصول بعضها عن بعض في إقطاعيات معزولة، يعملون كعبيد أو أقنان عند السيد الإقطاعي.

لذا فثورة الغرب في العصر الحديث هي ثورة تريد إعادة بناء أدوات الإنتاج الحضاري الخمس الكبرى: وحدة الوطن، ووحدة الشعب أو الأمة، ووحدة السلطة المركزية المنظمة للعلاقة بين الشعب ووطنه الجغرافي الموحد، وبين فئات الشعب الموحد، إضافة للسان الموحد ورسالة للنهضة، هي الحداثة بشقيها الليبرالي والاشتراكي. هكذا تم توحيد الوطن الفرنسي والإنجليزي منذ بداية العصر الحديث بظهور الملكيات المركزية، وبعدها وحد الألمان والطليان أوطانهم باعتبار أن وحدة الوطن ووحدة السوق الوطنية شرط حيوي لنهضة شعوبهم ودخول عصر الحداثة. وهو ما حدث في الغرب واستمر حتى منتصف القرن العشرين. وكانت نتيجة معاودة توحيد القطر، أي توحيد الوطن



والشعب أو الأمة وتوحيد السلطة المركزية واللسان وبناء الرسالة الثقافية للنهضة، كانت النتيجة أن تفجر العمران الحضاري الغربي وانتهى عصر الانحطاط ودخل الغرب عصر الحداثة. عصر ثورة سياسية ديمقراطية، ثورة اق+تصادية رأسمالية، ثورة فكرية عقلانية، ثورة علمية تكنولوجية وهكذا، ثورة شاملة ومستمرة.

والغرب، وعلى رأسه أوروبا، بدأ اليوم يعي أن ضمان استمرار تدفق الطاقة الحضارية وضمان استمرار العمران مزدهراً هو تجاوز عصر الحداثة، عصر الدولة القومية أو الوطنية، إلى عصر ما بعد الحداثة. ومن معالم ما بعد الحداثة بداية هجرة الإنسان الغربي نحو الدين بدل الإلحاد، وهجرة الدولة القطرية الوطنية نحو الدولة العابرة للأقطار. أي دولة التكتل الجهوي، وأحسن مثال لذلك كيان الاتحاد الأوروبي الذي تجاوز الدولة الوطنية القطرية الفرنسية أو الألمانية و غيرها، نحو وطن من 27 قطرا أوروبيا. باعتبار أن توحيد الأوطان في وطن جديد وتوحيد الشعوب الأوروبية في أمة جديدة رافعة أساسية لضمان استمرار تدفق العمران والطاقة الحضارية في قارة أوروبا. فالعصر عصر التكتلات الكبرى؛ فالصين كتلة بشرية وسياسية وجغرافية عملاقة ونفس الشيء يقال عن الهند والبرازيل والولايات المتحدة وغيرها. ولا فرصة للعيش عند أقزام الدول في القرن الواحد والعشرين.

[illegible]

فالسر في تحول الصين بعد عقدين فقط إلى القوة الاقتصادية الأولى في العالم وقد تليها الهند هو أنها دولة تكتل بشري لمليار و200 مليون صيني و10 ملايين كلم مربع في سلطة سياسية موحدة. وقس على ذلك الهند والبرازيل وغيرها من التكتلات الكبرى.

لذا فكل الحركات الانفصالية المطالبة بتقطيع أوطانها وشعوبها وأممها هي حركات رجعية ومعاكسة لقانون التاريخ في القرن الواحد والعشرين، وتعبير عن وعي تاريخي شقي للغاية كحركة البوليساريو في جنوب المغرب. وبهذا الوعي الشقي هي حركات متحالفة مع أجندة الاستعمار في أوطاننا العربية والإسلامية.

ودليلنا الثاني على شقاء وعي الانفصاليين، كانفصاليي البوليساريو، نسوقه من تاريخ الحضارة الإسلامية العظيم.

لقد كانت الجزيرة العربية قاعدة انطلاق الحضارة العربية الإسلامية في العصر الوسيط. وكانت قبل الإسلام قبائل متناحرة ولم تكن شعبا موحداً أو أمة. ولم تكن الجزيرة وطنا جغرافيا موحداً بل أقاليم متناثرة. ولم تكن هناك سلطة حكومية تدير الشأن العام لكل الجزيرة بل كان العرب إما تحت حكم الفرس بالشرق أو الرومان بالغرب أو الحبشة بالجنوب الغربي. ولم يكن للعرب قبل الإسلام رسالة للنهضة والارتقاء الحضاري، ولم يكن لهم لسان جامع لكل سكان الجزيرة العربية، بل كانت لغة قريش ولهجات عربية عديدة لسكان القبائل. لذلك لم يكونوا يساهمون في المجهود الحضاري قبيل الإسلام.



لكن أمة العروبة والإسلام ستصبح في العصر الوسيط القائد الأول للحضارة العالمية، واستمرت قيادة المسلمين للحضارة لمدة تزيد على ثمانية قرون. فما السر في تدفق الطاقة الحضارية وتدفق العمران عند المسلمين في كل مجالات الحياة لهذه المدة كلها؟؟؟

بعبارة أخرى عاش العرب و المسلمون عصر تكور وانحطاط حضاري قبل الإسلام كما عاشه الغرب في عصر تحالف الإقطاع والكنيسة في العصر الوسيط المسيحي. وخرج المسلمون والعرب منه حينما أعادوا بناء أدوات الإنتاج الحضاري العملاقة: الوطن والأمة والسلطة الحكومية المركزية واللسان العربي والرسالة رسالة الإسلام. لقد وحدوا الوطن الإسلامي الممتد من حدود الصين إلى الأندلس، وهو دار الإسلام، ووحدوا الشعوب والأقوام في أمة جديدة هي أمة الإسلام التي لا فرق فيها بين عربي وأعجمي وأمازيغي إلا بالتقوى.

وبنوا سلطة حكومية تحكم بدستور رباني هو الشريعة الإسلامية ونظام سياسي اصطلح عليه بنظام الخلافة. باختصار فإن الطاقة الحضارية الهائلة التي تفجرت في العصر الوسيط الإسلامي تعود لتوحيد الوطن ووحدة الأمة لا انفصال بعضها على بعض وتقطيع أوصالها كما هو وعي الحركات الانفصالية في القديم والحديث، وكما هو شأن الحركة الانفصالية للبوليساريو اليوم في بلاد الغرب الإسلامي.

بل إن سقوط المسلمين اليوم وتحولهم إلى أمة مغلوبة حضارياً بعد أن كانت أمة غالبة هو بسبب تفكك أدوات الإنتاج الحضاري العملاقة التي صاغها الإسلام كما أسلفنا، لقد تقطع الوطن الإسلامي أو دار الإسلام إلى 56 قطعة وإقليما، ويريدون اليوم مزيداً من التقطيع للوطنية ولشعوبنا كما حدث في السودان و العراق وغيرهما. ومن يدعو إلى تقطيع المغرب إلى مملكة في الشمال وجمهورية صحراوية في جنوب المغرب هي حركة تشل طاقاتنا في إمكانية النهوض كشعب وأمة.

والسؤال المركزي هو من هم أعداء المغرب في وحدته الترابية ولماذا صنفُّوا أنفسهم أعداء لوحدة المغرب الترابية؟؟

أعداء وحدتنا الترابية: الدولة المستعمرة لصحرائنا وهي اسبانيا، والدولة الجزائرية والانفصاليون في حركة البوليساريو بشكل مباشر، والقوة الاستعمارية الأخرى بشكل غير مباشر.

إن عداء الغرب المسيحي وعلى رأسه اسبانيا للمغرب عميق جدا بسبب الدور الرئيسي للمغرب وشعب المغرب في إنجازات الإسلام في الغرب الإسلامي وفي الأندلس. الأندلس التي استمر فيها المسلمون حاكمين لمدة تقارب الثمانية قرون. فاسبانيا لم تنس أن فاتح الأندلس العظيم هو البطل المغربي طارق بن زياد. وأن الذي أوقع الهزيمة بالنصارى في معركة الزلاقة والأرك اللتين أوقفتا المد الصليبي في الغرب الإسلامي لمدة خمسة قرون. ومعركة وادي المخازن ومعركة أنوال كل أبطالها من المغرب هم يوسف بن تاشفين زعيم المرابطين و يعقوب المنصور خليفة الموحدين و

عبد المالك السعدي سلطان السعديين، والمجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل معركة أنوال في القرن العشرين، هذه المعركة التي استعمل فيها أسلوب حرب العصابات والتي خسر فيها الإسبان أكثر من 20 ألف جندي. فهذا هو السبب العميق لعداء الغرب وعلى رأسه اسبانيا للمغرب.




وعندما ضعف المغرب ودولة المغرب بدأت عملية الهجوم المضاد من اسبانيا للإجهاز على الكيان المغربي ومكوناته والانتقام منه. وكانت أول موجة قوية من الهجوم المضاد هي طرد المسلمين من الأندلس في بداية العصر الحديث. وثاني موجة قوية هي تعرض المغرب للاستعمار في بداية القرن العشرين من طرف الاستعمار الفرنسي والإسباني.

لم أر كياناً سياسياً وشعباً تعرض للتقطيع كما تعرض له الكيان والشعب المغربيين: انتقاماً من الدور التاريخي لشعب المغرب في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط الإسلامي. لقد قُطّع جسم المغرب من طرف الجزار الغربي إلى خمس قطع: احتل الإسبان الشمال والفرنسيون الوسط والإسبان الصحراء الغربية جنوب المنطقة الفرنسية و احتل الفرنسيون موريطانيا الحد الجنوبي للكيان المغربي. وتم قطع جزء من صحراء المغرب الشرقية وضمها للجزائر قبل استقلالها وبعد الاستقلال.

والهدف المركزي للاستعمار الاسباني من تقطيعنا هو الحيلولة دون نهوض المغرب في مقبل العقود، والحيلولة دون أن يعود المغرب والمغرب الإسلامي ليكون أحد اللاعبين التاريخيين الكبار في منتصف أو نهاية هذا القرن. باختصار لا يريدون ميلادا لطارق بن زياد جديد، قد يهدد الإسبان بإمكانية فتح جديد. وهو نهج استراتيجي عند الغرب اليوم، فهو يرفض أية عودة قوية للمسلمين وللإسلام في هذا القرن أو الذي يليه. فهم يزعمون أن الصراع بين الحوض الحضاري الغربي والحوض الحضاري الإسلامي ليس صراع حدود حضارية ولكنه صراع وجود، فإما الإسلام والمسلمين وإما الغرب وحضارة الغرب. فالغرب يعاني من خوف مرضي يدعى الإسلاموفوبيا أما اسبانيا الاستعمارية فتعاني من خوف مرضي اتجاه المغرب وهو المغربوفوبيا كما سماه البعض. فهذا الخوف المرضي من المغرب دفع الغرب واسبانيا إلى ضرورة تقطيع الوطن المغربي لأن ذلك يضعف إمكانية نهوضه في عصر التكتلات الجهوية الكبرى. ومن هنا نفهم لماذا وقف حزب الشعب الإسباني بقوة لصالح الحركة الانفصالية بالصحراء الغربية. وسيظل هو وغيره يعمل بكل قوة للحيلولة دون استقرار وحدة المغرب الترابية. وبالمناسبة فالاستعمار الإسباني هو أول من وضع خطة قيام جمهورية عربية صحراوية في الصحراء الغربية قبل خروجه منها سنة 1975 تحت ضغط المسيرة الخضراء التي نظمها العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني لحظتها. فهذا هو العمق في عداء الاستعمار الإسباني وغيره لوحدتنا الترابية.

لكن الذي يصدم المغاربة حقيقة هو هذا العداء الثابت للدولة الجزائرية لوحدتنا الترابية؟ فما السر في هذا؟؟ لماذا القيادة الجزائرية المسلمة والعربية حليف استراتيجي لبقايا الاستعمار الإسباني النصراني وغير الإسباني ضد رغبة المغرب في تحقيق وحدته؟ إن فهم هذا العداء المستحكم للدولة الجزائرية يتطلب أيضاً العودة إلى تاريخ الغرب الإسلامي في عصر الإزهار في العصر الوسيط.

لقد استقر في روع العقل السياسي الجزائري الرسمي أن كيانهم السياسي هو الأهم في غرب أفريقيا عموما والمغرب الكبير خصوصاً. فرصيدها مليون شهيد. وهي في عرف العلاقات الدولية دولة تقدمية تناضل ضد الإمبريالية وعملاء الإمبريالية ومنهم طبعاً في زعمها النظام الملكي



المغربي الرجعي. واقتنعت أيضاً قيادتها السياسية منذ الهواري بومدين أنها الدولة الوحيدة القادرة على الهيمنة على المجال الحيوي في شمال وغرب إفريقيا. لكن قدرة القيادة الجزائرية على الهيمنة على هذا المجال الحيوي بالنسبة لها يفرض أن تكون الجزائر الدولة القوية وباقي دول المنطقة ضعيفة. لكن القيادة الجزائرية تعلم أن هناك منافسا قويا لها داخل هذا المجال الجغرافي الحيوي، إنه ببساطة جارها الغربي؛ المغرب.

القيادة الجزائرية تعرف أن المغرب كان في التجربة التاريخية للمغرب الإسلامي يمثل دائماً المركز لهذا الكيان السياسي والحضاري. وتعرف في نفس الوقت أن القطر الجزائري في تاريخه لم يكن كيانا سياسياً مستقلاً، بل كان دائما إما جزءاً من الدول المغربية الكبرى كالدولة المرابطية والموحدية، وحتى في عهد الدولة المرينية، باستثناء التجربة اليتيمة لدولة بني حماد. وفي العصر الحديث أصبحت الجزائر إقليما من أقاليم الخلافة العثمانية. وتعرف القيادة أن المغرب ككيان سياسي لم يخضع للخلافة العثمانية بتراض بينهما في تقديري.

لكن ما تعلمه القيادة الجزائرية من تاريخ الغرب الإسلامي أن المغرب يصبح قوة إمبراطورية قوية حينما كان يمد جذور الوطن أو إقليمه الجغرافي جنوباً فيما وراء موريتانيا في غرب إفريقيا كما حدث مع المرابطين والموحدين والسعديين.وتمتد أغصان شجرته شمالاً في الأندلس.فخلصت القيادة الجزائرية أن الهيمنة على هذا المجال الحيوي يتطلب إضعاف المغرب، وإضعاف المغرب تقزيم إقليمه الجغرافي وقطع امتداد جذوره في الجنوب. وهذا لن يتأتى إلا بإقامة جمهورية صحراوية في جنوبه تحول دون تواصله مع غرب إفريقيا. إضافة إلى رغبة الجزائر في منفذ جغرافي لها على المحيط الأطلسي عبر إقامة كيان جمهورية صحراوية غير قابلة للحياة إلا بابتلاعها من طرف الجزائر. أما قطع أغصان هذه الشجرة المغربية فسيتكلف بها جارنا في الشمال أسبانيا. ومن هنا نفهم التحالف الاستراتيجي بين القيادة الجزائرية واسبانيا الاستعمارية اليوم من أجل المساندة القوية للبوليساريو، هذه المجموعة المغرر بها تاريخيا وسياسيا.

لكن الذي يغيب عن إدراك القيادة الجزائرية أن نهضة الجزائر وغيرها من دول المغرب الكبير غير ممكن بعقلية الهيمنة. بل بالوعي بضرورة الانتقال من عصر الدولة القطرية الضيقة الأفق إلى عصر الدولة العابرة للأقطار: دولة التكتل الجهوي المتوافق عليها وليس بعقلية الهيمنة. فالعتبة للتنمية الحقيقية لأي بلد اليوم هو التوفر على أكثر من 100 مليون نسمة بشرية، وهذا غير ممكن لأية دولة من دول المغرب الكبير بدون اتحاد. فالعصر عصر التكتلات. أما الدعوة إلى تفكيك الدول القطرية القائمة فهو الكارثة بعينها كما تدعو لذلك الجزائر بفصل جنوب المغرب على شماله. إن الحركة الانفصالية بجنوب المغرب المدعومة من الدولة الجزائرية والاستعمار حركة رجعية بامتياز. حركة معادية لنهضة المغرب الكبير بدون أدنى تحفظ، حركة تعاكس منطق التاريخ اليوم؛ تاريخ وعصر التكتلات الجهوية الكبرى.







قضية الصحراء المغربية والواجب الإسلامي

إن الصحراء الممتدة جنوب المملكة المغربية، والمعروفة باسم الساقية الحمراء ووادي الذهب أو"الصحراء الغربية" حسب تسمية الدوائر الاستعمارية – لم يُعرف عنها عبر التاريخ سوى أنها جزء من كيان الدولة المغربية الذي نؤكده، هو أن هذه القضية هي فعلا قضية الدولة والحكومة، بل هي من أهم قضاياها ومن أوجب واجباتها، ولكنها قبل ذلك وفوق ذلك، قضية شعب ووطن، بل هي قضية من قضايا شعوب المنطقة... وكل موقف سلبي في هذه القضية هو موقف ضد الشعب المغربي وتاريخه ووحدته ومصالحه العليا، بل هو ضد شعوب المنطقة ومصالحها أدعو – بصفة خاصة – إخواننا وأبناءنا سكان الصحراء الجنوبية ، إلى الانخراط الفعال في تنفيذ الحل العادل والممكن والمريح، وهو المبادرة الملكية الرامية إلى إقامة حكم ذاتـــي لسكان الأقاليم الصحراوية، يضمن لهم تدبير شؤونهم الإقليمية والمحلية، في ظل الأخوة والكرامة والدولة الواحدة منذ أكثر من ثلاثة عقود تمكن المغرب من تصفية جزء كبير من مخلفات الاستعمار على أرضه، وذلك بتحرير صحرائه الجنوبية بإقليميها "الساقية الحمراء، ووادي الذهب"، منذ ذلك الحين وهو يواجه مناورات ومؤامرات لإجهاض هذا الإنجاز الوطني التاريخي.

ورأس الحربة في هذه المؤامرة هم حكام القطر الجزائري الشقيق، وهو الجار الذي شاركه المغرب وتقاسم معه السراء والضراء، والتمازج على مختلف الأصعدة طيلة قرون. وتتعزز المؤامرة بجهات غربية ترى في استمرار المشكلة أداة لخدمة سياسات التدخل في المنطقة واستنزاف قدراتها وابتزاز دولها لصالح مشاريع التطبيع والتنصير والتغريب والتفتيت، والتي أسفرت عن وجهها الجلي في الآونة الأخيرة بوضوح مستفز.

ولــمَّا كانت الجهات المعاكسة للمغرب ولإنجازه الوحدوي، الداعمةُ لخيار التجزئة والانفصال، ما فتئت تختلق الأسباب لتمديد عمر المشكلة وإفشال أي حل أو تجاوز لها، فإن هذا يضاعف من واجب المغاربة قاطبة، وسائر الداعمين للوحدة والاستقرار والتنمية لبلدان المنطقة، في أن ينخرطوا في المواجهة المباشرة والمتواصلة، لهذا العبث بمصائر الشعوب والمصالح العليا للمنطقة وشعوبها.

أدعو بصفة خاصة إخواننا وأبناءنا سكان الصحراء الجنوبية إلى الانخراط الفعال في تنفيذ الحل العادل والممكن والمريح وهو المبادرة الملكية الرامية إلى إقامة حكم ذاتي لسكان الأقاليم الصحراوية



ونظرا لما نلمسه من غبش وتأرجح ما زالا يخيمان على طبيعة هذه القضية وأبعادها، وواجبِ العرب والمسلمين وكافة المواطنين تجاهها، كان لا بد من التوضيح والتأكيد لجملة من الحقائق والمواقف:

1- القضية.. قضية أمة وشعب

يرى العديد من الناس أن قضية الصحراء إنما هي قضية من قضايا الدولة المغربية والحكومة المغربية، وأن القضية متروكة لها ولتدبيرها، مثل سائر القضايا والمشاكل التي تضطلع الدولة والحكومة بحلها وتتحمل كامل متطلباتها. وبعض الناس يرون أنهم ما داموا معارضين للنظام المغربي أو سياساته، فمن الطبيعي أن يتخذوا موقفا مناوئا أو متشفيا لا مباليا في هذه القضية أيضا.

والذي نؤكده، هو أن هذه القضية هي فعلا قضية الدولة والحكومة، بل هي من أهم قضاياها ومن أوجب واجباتها، ولكنها قبل ذلك وفوق ذلك، قضية شعب ووطن، بل هي قضية من قضايا شعوب المنطقة، نظرا لما لها من انعكاسات بليغة على وحدتها وأخوتها واستقرارها ومصالحها. ومن هنا لا يبقى مجال لموقف اللامبالاة أو الحياد، أو تفويض الاختصاص، أو التفرج والانتظار، فضلا عن اتخاذ موقف المعاكسة للإنجاز الوحدوي المغربي. وكل موقف سلبي في هذه القضية هو موقف ضد الشعب المغربي وتاريخه ووحدته ومصالحه العليا، بل هو ضد شعوب المنطقة ومصالحها.

2- مغربية الصحراء

حقيقة لا يَعرف التاريخ غيرها إن الصحراء الممتدة جنوب المملكة المغربية، والمعروفة باسم الساقية الحمراء ووادي الذهب – أو"الصحراء الغربية" حسب تسمية الدوائر الاستعمارية – لم يُعرف عنها عبر التاريخ سوى أنها جزء من كيان الدولة المغربية. وهي حقيقة لم تنقطع حتى تحتاج إلى إعادة إثبات. واحتلال هذه المنطقة من طرف إسبانيا لفترة من الزمن، هو كاحتلالها لشمال المغرب ومناطقَ أخرى من جنوبه، لا يغير من الواقع التاريخي والسكاني شيئا. ولم يعرف التاريخ أبدا على أرض هذه الصحراء، دولةً ولا شبهَ دولة. فالصحراء موضوعُ المنازعة لم تكن دولة احتلتها إسبانيا، ولا دولة ضمها المغرب إليه، بل هي امتداد عضوي للمغرب وأرضه وسكانه وسيادته. وإن علاقات البيعة والولاء الثابتة بين ملوك المغرب وسكان هذه المنطقة، لهيَ من أبرز الأدلة التاريخية على طبيعة الوضع القانوني والسياسي لها عبر التاريخ، باعتبارها إقليما مغربيا بجميع المعايير، إضافة إلى الاشتراك والتطابق في كل شيء بين سكان الصحراء وغيرهم من سكان المغرب: فالقبائل مشتركة، والعوائل مشتركة، والأراضي مشتركة، واللغة واللهجات مشتركة، والدين واحد، والمذهب واحد. فمن أين جاءت فكرة الدولة والانفصال إلا من سياسة التمزيق والتقطيع، التي تغذيها الحزازات والأطماع السياسية لهذا الطرف أو ذاك؟!

3- استرجاع الصحراء إنجاز إسلامي شرعي

إن مقتضى ديننا هو التمسك بالوحدة الإسلامية وبكل مبادرة وبكل خطوة تحققها أو تستعيدها أو تدعمها أو تمهد سبيلها، باعتبارها هي الأصل بين الشعوب الإسلامية، وكذلك الوقوفُ ضد كل مبادرة أو خطوة انفصالية تضاف في جسم الأمة الإسلامية. ولذلك فإن نجاح المغرب في استعادة جزء من جسمه وكيانه، مباشرة من يد الاحتلال الإسباني، هو قيام بواجب شرعي صحيح لا غبار عليه. فالمغرب لم يتسلم من إسبانيا دولة قائمة في الواقع، ولا دولة عرفها التاريخ في يوم من الأيام، بل حرر من قبضتها منطقة من أرضه كانت محتلة ومغتصبة. فالواجب على كل مسلم تأييد هذا الإنجاز الإسلامي التحريري الوحدوي، ودعمه والدفاع عنه بكل السبل الممكنة.

وإن مما يوجب ويعزز من هذا التوجه الداعم لخيار مواجهة سياسات الانفصال، ما نراه من اندفاع جزء أساسي من قوى التيار الإنجيلي التنصيري المتطرف في كل من إسبانيا وأمريكا، نحو استغلال القضية لضمان موقع لمشاريع التنصير في المنطقة وتعميق تجزئة دولها، **مثل ما حصل في تجارب عدة في العالم الإسلامي، مثل تيمور الشرقية مع**

الكنسية الأسترالية، وجنوب السودان مع مجلس الكنائس العالمي، مما يجعل نصرة خيار الوحدة ومناهضة التجزئة في قضية الصحراء المغربية، محطة لمواجهة سياسات الاستهداف التنصيري للعالم الإسلامي.

كما يمثل الابتزاز الصهيوني المستمر للمغرب من أجل مقايضته بدعم غربي موهوم، بالانخراط في سياسات التطبيع والسماح لمؤسسات الاختراق الصهيوني بأن تفعل فعلها في المنطقة، أحد الأسباب المؤكدة لخيار الوحدة وإسناده بما يقي دول المنطقة وشعوبها من مخططات الابتزاز الخارجي.

ومما يدعو إلى الاستغراب والارتياب، أن نجد معظم دول العالم تقف موقف الإدانة والرفض للحركات والمحاولات الانفصالية، رغم كونها تمثل أقليات عرقية أو دينية أو مذهبية مخالفة، ورغم كونها تعبر عن معاناة ومشاكل حقيقية لتلك الأقليات مع الأغلبية السكانية السائدة، ثم نجد بالقابل بعض هذه الدول تدعم الصراع والانفصال والتجزئة في حالة صحرائنا المغربية، مع أنه لا يوجد فيها أدنى تميز أو اختلاف أو خصومة بين السكان هنا وهناك! {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ} (سورة الحشر: 2)

4- فكرة الانفصال ضرر على جميع الأطراف

في كثير من الصراعات والنزاعات يكون هناك متضرر ومستفيد، ورابح وخاسر من أطراف هذا النزاع. ولكن هناك صراعات يكون الجميع فيها خاسرين ومتضررين. والصراع المفتعل جنوب المغرب، والرامي إلى فصل صحرائه عنه وجعلِها كيانا مستقلا، هو من هذا النوع الأخير. فها هي عدة عقود قد مضت على هذا النزاع وما يكتنفه من صراعات وتكاليف باهظة على جميع أطرافه، ويمكن تمديده وإذكاؤه لعقود أخرى وعقود إضافية، دون أن يحصد منه أحد شيئا سوى الخسائر والأضرار على جميع الأصعدة. فماذا استفاد الانفصاليون سوى تشتيت سكان المنطقة وقبائلها، وزرع الفتنة والفرقة بينهم، وتعطيل فرص الاستقرار والتنمية.

وماذا ربح النظام الجزائري من احتضانه الكامل للمشروع الانفصالي وتبنيه المتواصل لسياسة معاكسة المغرب، سوى خلق أجواء التوتر والتنافس الهدام، وتعطيل مشروع اتحاد المغرب العربي وغيره من مشاريع التعاون والتكامل بين دول المنطقة، مع استنزاف الخزينة الجزائرية وتحميلها نفقات فادحة، ما أحوج الشعب الجزائري إليها.

وماذا جنت أو ستجني دول قريبة وأخرى بعيدة، تدعم مشروع الانفصال والتوتر، سوى إضعاف المغرب وصرف اهتماماته وطاقاته عن وجهتها الصحيحة، بينما استقرار المغرب والمنطقة عموما، يتيحان استفادة الجميع وحلهم لمشاكل مشتركة عديدة، من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني.

وهكذا يظهر أننا جميعا ــ ورغم أنوفنا ــ خاسرون متضررون في هذا الصراع العبثي الذي يظل قابلا للتمديد والتطويل بهذا الشكل أو غيره من الأشكال، إلى أجل غير مسمى.

وإن كان هناك من "مستفيد أو رابح" من هذا النزاع وتداعياته، فلن يكون سوى من يريدون لأمتنا وشعوبنا دوام التمزيق والإنهاك والضعف والتخلف بسبب العداوة أو الانتهازية.

5- دعوة ونداء

لأجل هذا فإن المغاربة في الداخل والخارج، وأشقاء المغرب والمغاربة، من عرب ومسلمين وحركات قومية وإسلامية، مدعوون إلى تقوية الانخراط في تعبئة شاملة لتعزيز الوحدة والأخوة، والتصدي لفكرة الانفصال والانشقاق، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، بما في ذلك محاورة المعارضين للموقف المغربي والحق المغربي، والمتشككين في طبيعة القضية وأبعادها الإسلامية والقومية.

وأدعو ــ بصفة خاصة ــ إخواننا وأبناءنا سكان الصحراء الجنوبية، إلى الانخراط الفعال في تنفيذ الحل العادل والممكن والمريح، وهو المبادرة الملكية الرامية إلى إقامة حكم ذاتي لسكان الأقاليم الصحراوية، يضمن لهم تدبير شؤونهم الإقليمية والمحلية، في ظل الأخوة والكرامة والدولة الواحدة.



أياد استعمارية وراء استمرار قضية الصحراء بدون حل

> الموقف الإسباني من قضية الصحراء.. معني باستمرار الفتن والصراعات المحلية والإقليمية في المستعمرات السابقة حتى تبرر تدخلها مجددا لاستمرار نهب خيرات تلك الشعوب المستعمرة

بات واضحا أن لا صحة لمقولة الحيادية الصحفية والإعلامية لوسائل الإعلام الأجنبية في تعاملها مع قضايانا العربية والإسلامية، قد تتوفر الموضوعية عند بعض الصحفيين والإعلاميين الأجانب ولكنها تغيب عن قصد عن السياسات العامة المتحكمة بوسائل الإعلام وخصوصا الفضائيات ووكالات الأنباء والصحف الكبرى، وإن كنا نشد على يدي الإعلاميين الموضوعيين أو المتعاطفين مع قضايانا العادلة والذين تعرضوا لمضايقات ولمقاطعة من طرف إسرائيل ومن طرف المؤسسات التي يشتغلون بها بسبب كشفهم حقيقة ما جرى ويجري في العراق وفلسطين، إلا أن الحذر مطلوب في التعامل مع مؤسسات الإعلام الغربية وخصوصا التابعة لدول لها مصالح إستراتيجية في منطقة النزاع التي يتم تغطية أحداثها، فقد بات الإعلام اليوم ليس مجرد سلطة رابعة كما كان يقال عن الصحافة بل أصبح مكوّنا رئيسا في استراتيجيات الدول والجماعات السياسية، لان الإعلام، خصوصا الفضائيات ومواقع الإنترنت، لم يعد ينقل الخبر بل يصنع الحدث من خلال تشكيل العقل الجمعي والثقافة السياسية، وأحيانا تتصرف الدول في سياساتها الخارجية اعتمادا على الصورة التي تنقلها وسائل الإعلام عن الحدث أكثر مما تكون مدفوعة بمعرفة حقيقية وصادقة عن الحدث، وفي هذا السياق قد تستبق الدول الأمر فتروج الصورة التي تريد عن الحدث أو المشكلة الخارجية بما يبرر تدخلها لاحقا وقد رأينا ذلك في الحرب على العراق وفيما يسمى بالحملة الأميركية ضد الإرهاب أيضا العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني.

في هذا السياق يأتي نشر وسائل الإعلام الإسبانية لصورة أطفال فلسطينيين قتلوا في مجازر صهيونية في غزة على أنها صور أطفال قتلتهم القوات المغربية في مواجهات جرت في منطقة الصحراء بين الأمن المغربي وصحراويين محتجين في مدينة العيون. حيث نقلت وكالة الأنباء الرسمية الإسبانية "افي" عقب الإحداث التي شهدتها مدينة العيون في الصحراء المغربية

مؤخرا صورة لأطفال مشوهين ادعت - أنهم ضحايا "القمع المغربي" -نفس الأمر في التلفزيون الوطني الاسباني وخصوصا قناة "أنتينا تريس"التي عرضت الصورة نفسها ضمن نشرة الأخبار والصورة معروضة أيضا في موقع إحدى الجمعيات الفرنسية المساندة لجبهة البوليساريو. هذا السلوك ليس عفويا أو خطأ مهنيا بل سلوكا مخططا وموجها يعبر عن سلوك استعماري يرمي لتأجيج الفتنة وإدامة أمد الصراع في منطقة الصحراء، الأمر الذي يستحضر الدور الإسباني والغربي عموما في خلق مشكلة الصحراء وفي إطالة عمر الصراع.

بداية لا بد من التأكيد على شجب كل قمع تقوم به أجهزة الأمن المغربية أو غيرها ضد شعوبها وحركاتها السياسية وخصوصا عندما تلجأ هذه الأخيرة لوسائل سلمية للتعبير عن مطالبها. في الحالة المغربية لا شك أن هناك قضية عالقة في الصحراء ومن حق الصحراويين كمغاربة أو كجماعة لهم خصوصية ناتجة عن أوضاع تاريخية وسياسية واقتصادية، من حقهم أن يعبروا عن تطلعاتهم ومطالبهم حالهم كحال كل قطاعات الشعب المغربي وقد تجاوبت الأمم المتحدة مع هذا الحق وتجري مفاوضات من أجل تنظيم استفتاء وهناك فرص قوية لحكم ذاتي لسكان الصحراء، وبالتالي لا يجوز لأجهزة الأمن أن تلجأ للقمع الدموي لمواجهتهم وخصوصا أن المغرب وبعد سنوات الحديد والدم التي مر بها في السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات حيث جرت انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان ومطاردة للمناضلين المدافعين عن الحرية، يشهد على يد الملك محمد السادس منذ نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن تحولات إيجابية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية يجب تعظيمها وتطويرها والدفع بها للأمام وليس الارتداد عنها. ولكن بات مؤكدا أن قضية الصحراء باتت ورقة توظفها الدول الأوروبية الاستعمارية لأغراض لا علاقة لها بحقوق الإنسان ولا بحق تقرير المصير للشعوب بل لتعزيز حالة عدم الاستقرار والحرب الأهلية والإقليمية في إطار إستراتيجية "الفوضى البناءة" التي روجت لها واشنطن وتبعتها دول أوروبية أخرى.

فبعد خمس وثلاثين سنة مازالت مشكلة الصحراء بدون حل بالرغم من اندماج غالبية الصحراويين في النسيج المغربي وتحول الأقاليم الصحراوية لمدن مزدهرة في زمن قياسي. لا يعود السبب في استمرار المشكلة بدون حل لقوة ومنعة جبهة البوليساريو ولكن لأن أطرافا خارجية تريد استمرار المشكلة لتستنزف كل من المغرب والجزائر مما يعيق هاتين الدولتين من التفرغ لقضايا التنمية والتحديث والبناء الديمقراطي وبما يعيق أيضا إقلاع قاطرة الوحدة المغاربية المتوقفة بسبب مشكلة الصحراء. ربما كان للجزائر وقبلها ليبيا دور في خلق مشكلة الصحراء واستمرارها من خلال الدعم المادي والإعلامي لجبهة البوليساريو لاعتبارات أيديولوجية أصبحت متجاوزة اليوم، ولكن العائق الرئيس أمام إنهاء المشكلة هي الدول الغربية وخصوصا إسبانيا وفرنسا اللتان توفران الدعم السياسي والدبلوماسي لأطراف متشددة من الصحراويين وتؤثران على اللجان الدولية التي تشكلها الأمم المتحدة لحل القضية.

فمن المعلوم أن اسبانيا كانت تحتل مناطق في شمال المغرب وأخرى في جنوبه وقد خرجت من مناطق الشمال مع استقلال المغرب وقبله مع بقاء مدينتي سبته ومليليا مستعمرة من طرفها بالرغم من وقوعهما في الجهة الجنوبية من البحر المتوسط وداخل الأراضي المغربية، وأنهت استعمارها لمناطق

الجنوب بشكل متدرج كان آخرها من الصحراء التي يعود تاريخ احتلالها لعام 1884. ففي عام 1975 قررت أسبانيا إنهاء استعمارها للصحراء وتم طرح القضية على المحكمة الدولية للعدل التي أعطت رأيا استشاريا بوجود روابط تاريخية ما بين المغرب والصحراء، وعلى إثرها قام المغاربة بمسيرة خضراء (شعبية) دخلت الصحراء قبل أن تدخلها الإدارة والجيش، هذا الأمر أثار حفيظة عدة أطراف منها إسبانيا والجزائر وليبيا آنذاك، كل منها لأهداف خاصة بها، وشجعت هذه الأطراف عناصر صحراوية لتتمرد على الوجود المغربي، وبالفعل حولت جبهة البوليساريو التي تشكلت عام 1973 نشاطها العسكري والسياسي ضد المغرب معتبرة نفسها حركة تحرر وطني لمكافحة ما سمته بالاحتلال المغربي للصحراء. آنذاك كان العالم يشهد مدا للقوى الثورية واليسارية وكان المغرب مصنفا كدولة يمينية رجعية حليفة لواشنطن وللغرب، الأمر الذي ساعد البوليساريو على الإعلان عن قيام الجمهورية الصحراوية التي وجدت اعترافا بها من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 ومن دول إفريقية وأسيوية عديدة من بينها دول عربية، قبل أن تدقق هذه الدول في جذور مشكلة الصحراء وهل هناك شعب صحراوي بالفعل من حقه تقرير مصيره؟ لاحقا تراجعت كثير من الدول عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية عندما اكتشفت حقيقة الأمر وأن الصحراء امتداد طبيعي جغرافي وبشري للمغرب ولا توجد أي مبررات عرقية أو دينية تبرر قيام دولة صحراوية.

الموقف الإسباني من قضية الصحراء وإن كان جزءا من موقف غربي وأميركي معني باستمرار الفتن والصراعات المحلية والإقليمية في المستعمرات السابقة حتى تبرر تدخلها مجددا لاستمرار نهب خيرات تلك الشعوب المستعمَرة، إلا أن للموقف الإسباني دوافع أخرى وأهمها أن اسبانيا تريد أن يستمر المغرب منشغلا بمشكلة الصحراء حتى لا يستقر حاله مما سيدفعه للمطالبة بتحرير مدينتي سبته ومليليا والجزر الجعفرية التي تعتبرها المغرب تابعة لها، كما أنها تريد من خلال مشكلة الصحراء استمرار ابتزاز المغرب بقضايا أمنية واقتصادية وخصوصا تلك المتعلقة بالصيد البحري وكذا قضية الهجرات غير الشرعية.

بقدر ما نتمنى أن يتم حل قضية الصحراء بما يحقق المصلحة المشتركة ويرضي أطراف النزاع:المغرب والجزائر وسكان الصحراء، فكلهم عرب مسلمون مغاربيون، نتمنى أيضا من وسائل الإعلام الأجنبية ما دامت تملك صور ووثائق حول المجازر الصهيونية في فلسطين أن توظفهما لفضح هذه المجازر ولتكشف الوجه المجرم لإسرائيل بدلا من توظيفها لأغراض دعائية تخدم المصالح الاستعمارية وتعطل سبل حل النزاع في الصحراء.



جبهة البوليساريو البداية وبداية النهاية


الأستاذ سعيد الشريف

"جبهة البوليساريو" ـ معانقة الانفصال

1. البوليساريو ـ من حركة "تحرير" وطن إلى حركة "انفصال" عن الوطن!

لم يكن مؤسس "البوليساريو" الوالي مصطفى السيد انفصاليا في نشأته حيث كان الهدف الرئيسي لتحركه هو طرد الاستعمار الإسباني وعودة الصحراء إلى حظيرة الوطن الأم ـ المغرب.

ففي العام 1973 قدم الوالي مصطفى السيد مذكرة سياسية لبعض الأحزاب السياسية المغربية في إطار المناقشات التي كان يخوضها لبلورة تصوره لتحرير الصحراء ونشرتها صحيفة "23 مارس" في شهر يناير 1973 على حلقات.. هذه المذكرة المكتوبة بخط يد الوالي مصطفى السيد يعترف فيها مؤسس "البوليساريو" بمغربية الصحراء بقوله: ".. يمكن القول إن المنطقة كانت إقليما مغربيا كسائر الأقاليم المغربية". كما يؤكد الوالي في مذكرته الترابط التاريخي المصيري بين الصحراء الغربية والمغرب من خلال اعتباره أن الصحراء كانت نقطة إستراتيجية في صراع القوى الاستعمارية المتنافسة على المغرب..

يؤكد الوالي في مذكرته الترابط التاريخي المصيري بين الصحراء الغربية والمغرب من خلال اعتباره أن الصحراء كانت نقطة إستراتيجية في صراع القوى الاستعمارية المتنافسة على المغرب

إذا ومما سبق ذكره، يمكن الجزم بأن الانفصال عن الوطن الأم لم يكن الهدف الأول لمؤسس "جبهة البوليساريو".

لم تتحول "البوليساريو" إلى حركة انفصالية إلا بعدما لم يجد أعضاؤها أي سند لهم داخل الوطن ـ المغرب.. فقد كانت الدولة المغربية في بداية الاستقلال تعتبر قضية تحرير الصحراء المغربية مسألة ثانوية بينما كانت تولي أهمية كبرى لتثبيت أسس سلطة الدولة الفتية وهو ما أدخل المغرب في صيرورة من الصراعات الداخلية أدى إلى إغلاق ثكنات جيش التحرير وإغلاق الأبواب أمام الديمقراطية وكان من نتائج هذا الصراع تجميد ملف الصحراء مدة 15 سنة ..

كما لم يتمكن مؤسس الحركة الوالي مصطفي السيد خلال لقاءاته مع القوى



السياسية المغربية من إقناع اليسار المغربي من دعم أطروحاته بخصوص تحرير الصحراء المغربية..

فبينما كان اليسار الماركسي المغربي ينظر لتأسيس بؤرة ثورية في الجنوب المغربي تكون بمثابة منطلق للتغيير السياسي في المغرب، كان الوالي مصطفى، الذي يمثل مطالب الشباب الجامعيين المنحدرين من المناطق الصحراوية، ينطلق من نقطة مهمة وهي أن الصحراء المغربية مازالت مستعمرة وبالتالي فقد رأى هذا التيار أنه قبل المطالبة بالعام.. يجب الانشغال بالخاص..

وحتى نقف على العوامل التي أدت إلى تحول "جبهة البوليساريو" من حركة معارضة سياسية داخلية في سياق الاحتقان السياسي الداخلي في مغرب أوائل السبعينات من القرن الماضي وتحولها إلى حركة انفصالية، لابد لنا أن نقف على هيكلة هذا التنظيم على مستوى النفوذ والإطارات القيادية..

وهكذا يأتي في مقدمة هرم هذا التنظيم الطلاب القادمون من المغرب الذين يشكلون الطغمة المهيمنة على القرار داخل "البوليساريو" من منطلق تكوينهم الفكري والثقافي..

ثم يأتي على مستوى الأهمية كل من:

ـ الأطر القادمة من موريتانيا.

ـ الأطر القادمة من داخل الصحراء المغربية المستعمرة.

ـ الطلبة القادمون من الجزائر الذين درسوا في بشار وتندوف ووهران.

ـ الطلبة الصحراويون الذين كانوا يدرسون في إسبانيا وغادروا مقاعد دراستهم للالتحاق ب "جبهة البوليساريو".. وقد كانت أطروحات "البوليساريو" في بداية انطلاقها تتماشى والقناعات لدى معظم هؤلاء الطلبة المنظمين في إطار منظمة "اختساريو" (الكفاح من أجل طرد المستعمر الإسباني).

لقد سيطرت المجموعة القادمة من طانطان على "حركة البوليساريو" في بداية النشأة وكانت لصيقة أكثر بالموقف الجزائري وهي التي لعبت لاحقا دورا كبيرا في نشر الفكر الانفصالي وسط أوساط الشبيبة الصحراوية.

لقد كان هدف "جبهة البوليساريو" ومؤسسها مصطفى الوالي عند نشأتها طرد المستعمر الإسباني وليس تكوين دولة مستقلة في الصحراء المغربية. فلم تذكر "البوليساريو" في يوم من الأيام الانفصال عن المغرب إلا بعد سنة 1976 أي بعد دخول بعض الأنظمة المجاورة على خط "البوليساريو" وتورط هذه الأخيرة في تحالفات مشبوهة مع قوى إقليمية وتحولها إلى لعبة في خدمة هذه الأنظمة ومصالحها..

فبعد أن حصلت الجزائر على استقلالها. ساد الشعور بأن المسلسل الثوري لا يجب أن يتوقف إلا عندما يتم القضاء على النظام الملكي "الرجعي" في المغرب "العميل للامبريالية". ولقد فسر هذا الموقف الرئيس الجزائري هواري بومدين عندما قال:

"..في الواقع، يعتقد إخواننا المغاربة، أنهم ساعدونا في تحقيق استقلالنا عن فرنسا، الآن يتوجب علينا أن نساعدهم في التحرر من الملكية الإقطاعية التي باعتهم للغرب.."

كما اعتبرت الجزائر استرجاع المغرب لصحرائه المستعمرة، تهديدا للوحدة الترابية الجزائرية ووسيلة لتطويقها ومقدمة لإجهاض ثورتها" .. كما صرح بذلك الرئيس هواري بومدين في خطاب ألقاه يوم 24 شباط 1976.

وقد جاء في شهادات عدد من الفاعلين الأساسيين الذين عايشوا بدايات هذا النزاع وأثروا في مجرياته ونخص بالذكر السيد مبارك بو درقة (الملقب بعباس) وهو مناضل حقوقي عاش في المنفى مدة ربع قرن والمناضل محمد بن سعيد أيت يدر، أحد أبرز قادة جيش التحرير بالجنوب المغربي وعليه، أن النظام العسكري في الجزائر قرر اعتماد نظرية "الحرب غير المباشرة" من خلال المراهنة على حركة

"موريهوب" (الرجال الزرق) بزعامة ادوارد موحا والتي كانت تتخذ من الجزائر مقرا لها.. وبعد التحاق زعيمها ادوارد موحا بالمغرب، لجأ جنرالات الجزائر إلى المعارضين المغاربة الذين كانوا يتخذون من الجزائر ملجأ لهم ووضعوا أمامهم كل الإمكانات المالية والعسكرية لفتح جبهة شرق المغرب، لكن أولئك المعارضين قرروا مساندة بلدهم المغرب في معركته الجديدة بالصحراء المغربية، رغم اختلافهم مع الدولة المغربية ومعارضتهم لها، ووقعوا وثيقة تدين كل مساس بوحدة التراب المغربي بهدف إقامة دويلة في الصحراء المغربية.. وقد حملت هذه الوثيقة توقيع محمد الفقيه البصري ومحمد بن سعيد آيت يدر ومحمد باهي حرمة والعديد من المعارضين والمقاومين المغاربة الذين كانوا يقيمون بالجزائر.

إذاً قررت الجزائر خوض حرب استنزاف سياسية وعسكرية طويلة الأمد ضد المغرب عن طريق صنيعتها "جبهة البوليساريو" من خلال احتضان هذا التنظيم فوق التراب الجزائري والتركيز عليه وتسليحه وتدريب مقاتليه لخوض حربها البديلة مع الجيش المغربي وفرض نفسها كطرف أساسي في المعادلة وذلك من خلال إقامة نظام انفصالي في المنطقة يكون تابعا لها ويضمن لها مصالح إستراتيجية واقتصادية..

في العام 1972 من القرن الماضي، زار العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح من سبتمبر، موريتانيا وأعلن حينها تصريحه المشهور الذي دعا فيه إلى إزاحة كل الأنظمة الملكية في العالم العربي.. لقد سعى العقيد معمر القذافي في بداية الثورة الليبية إلى تحرير جميع العالم العربي من الملكيات بما فيها الملكية في المغرب.. وقد اعتبر أن الصحراء المغربية يجب أن تكون بؤرة ثورية لتحرير المغرب من النظام الملكي..

لقد أراد قائد الثورة الليبية الذي كان أول من أطلق اسم "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" على جمهورية "البوليساريو" الوهمية يريد من هذا التنظيم تحرير الصحراء باعتبارها مغربية وبأن تنطلق شرارة التغيير من هذه المنطقة لتشمل عموم المغرب ولينطلق من المغرب التغيير نحو المشرق والخليج.. لم يكن قائد الثورة الليبية في يوم من الأيام من دعاة انفصال الصحراء عن المغرب، بل دعم "البوليساريو" كحركة وطنية قومية من أجل التغيير في المغرب.

ومن أجل تحقيق أهدافه، زار العقيد معمر القذافي موريتانيا في العام 1976 وفتح قنوات اتصال مع "البوليساريو" والتقى بمؤسسها الوالي مصطفى وقدم له الدعم السياسي والعسكري والمالي والإعلامي..

2. الإعلان عن " الجمهورية العربية الصحراوية " وتكريس فكرة الانفصال:

لم تكن فكرة إحداث ما يسمى ب "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" لتخطر على أذهان غالبية مؤسسي "جبهة البوليساريو" في تلك المرحلة بل ولا حتى على ذهن مؤسسها الأول، الوالي مصطفى السيد.. لقد كانت فكرة الرجل القوي آنذاك في بلاد السوفييت، يوري أندروبوف، رئيس جهاز المخابرات السوفييتية الـــ (كي جي بي) الذي اقترح على رجل المخابرات الأول في الجزائر قاصدي مرباح، في لقاء خاص جمعهم في العاصمة الجزائرية الإعلان عن قيام "الجمهورية الصحراوية" المزعومة في أسرع وقت ممكن وقبل أن يتمكن المغرب من بسط سيطرته على أقاليمه المحررة.. كان يوري أندروبوف يعلم جيدا أن قوام كادر الجبهة العسكري والمدني الذي لم يكن يتجاوز في أحسن حاله 600 عنصر، جزء كبير منهم قادمون من دول الجوار لأسباب اقتصادية في الدرجة الأولى، لم يكن يخدم أطروحة الدولة الصحراوية المزعومة . وعليه فإن أنظار رجل المخابرات السوفييتية كانت مركزة على الثلاثة آلاف عنصر، عداد قوات الشرطة الصحراوية المسرحين من جيش الاستعمار الإسباني والذين وجدوا أنفسهم بعد الانسحاب الإسباني من الأراضي الصحراوية دون عمل وبلا هدف ..

وهكذا دفعت الجزائر ب "البوليساريو" إلى الإعلان عن ما يسمى ب"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" يوم الـــ 27 فبراير 1976 على لسان الوالي مصطفى السيد في حفل خطابي أقيم بالجنوب الجزائري في منطقة (ببر لحلو) و أشرف على إخراجه أحد كبار السينمائيين السوفييت، المخرج جورجي أندروفيتش وتناقلته وسائل الإعلام العالمية..

لابد من الإشارة هنا إلى أن بنية "الجمهورية الصحراوية" تشبه إلى حد بعيد بنية "جبهة البوليساريو" ووجودها نظري إذ إن نفوذها لا يشمل سوى بضع كيلومترات مربعة في الجزائر حوالي منطقة تيندوف حيث تقع مخيمات المحتجزين الصحراويين. غير أن هذا الوجود الافتراضي للجمهورية الصحراوي المزعومة سوف يمنح بعدا مختلفا للصراع الدائر في الصحراء.. فقد كان للإعلان عن ميلاد ما يسمى بـــ "الجمهورية الصحراوية" صدى واسع في كل أرجاء المعمورة.. حيث حصلت هذه الجمهورية الوهمية بفضل الدبلوماسية الجزائرية على اعتراف أزيد من 70 دولة في كل أنحاء العالم.. فقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما من أجل اكتساب اعتراف دولي واسع بـــ "الجمهورية الصحراوية" المزعومة ومن أجل إيجاد موضع لملف مشكل الصحراء على سطح المنظومة الدولية.. وقد استعملت من أجل ذلك معظم الآليات والتدابير اللازمة منها، كما يذكر أستاذ العلاقات الدولية الدكتور عبد الواحد الناصر، تقديم المكافآت المالية إلى بعض الدول الأفريقية مقابل اعترافها بهذه الجمهورية المزعومة..

لقد حاولت الجزائر ومنذ البداية، بحكم تجربتها السياسية والاستخباراتية، احتواء مؤسس "جبهة البوليساريو" ورفاقه، أعضاء قيادة هذا التنظيم، وذلك باستعمال لعبة الاستخبارات.. وقد نجحت بالفعل حيث اعترف بذلك الوالي مصطفى السيد في عبارة مقتضبة وعميقة أسر بها إلى أحد رفاقه عندما قال "لقد أجرمنا بحق شعبنا.."

لقد شعر مؤسس الجبهة بازدياد التدخل الخارجي وبخاصة الجزائري والكوبي في القرار الصحراوي حيث كان العسكريون الجزائريون والمستشارون الأمنيون الكوبيون يدفعون باتجاه فتح معارك داخل الحدود الدولية للجمهورية الموريتانية ـــ الحلقة الأضعف في نزاع الصحراء..

حاول الوالي مصطفى السيد مقاومة هذه الضغوط بالتوجه نحو قائد الثورة الليبية وخلق نوع من التوازن في علاقة الجبهة بالدولة الجزائرية.. إلا أنه فشل في مسعاه ذلك حيث أن المخابرات الجزائرية كانت قد تمكنت من إحكام قبضتها على قرار الانفصاليين.

لم يكن يعلم مؤسس "جبهة البوليساريو" الوالي مصطفى سيد وهو يصرح أمام أحد رجالات الاستخبارات الجزائرية في لحظة غضب بأن منطقة تندوف، وهي منطقة متنازع عليها بين المغرب والجزائر، يجب أن تكون في المستقبل جزءا من "الجمهورية الصحراوية"، بأن مثل هذا التصريح سيوضع على مكتب الرجل الأول في المخابرات الجزائرية قاصدي مرباح.. الذي سيسارع بدوره ليتدارس الموقف مع المسئولين السوفييت..

كانت تعليمات يوري أندروبوف للمسؤول الجزائري بضرورة العمل على التخلص من الوالي مصطفى السيد الذي أصبحت تصرفاته وتصريحاته تهدد المخطط الجزائري وبالتالي السوفييتي في المنطقة.

وهكذا وبتخطيط من المخابرات الجزائرية والكوبية ، اتخذ القرار بإرسال الأمين العام لـــ "جبهة البوليساريو" ورئيس جمهوريتها الوهمية على رأس مجموعة من مقاتلي الجبهة إلى داخل الحدود الموريتانية حيث دخل في معركة انتحارية خاسرة قضي نحبه فيها يوم الـــ 9 من يونيو 1976 في ظروف

غامضة، ليتم بعد ذلك انتخاب محمد عبد العزيز، أمينا عاما "لجبهة البوليساريو" ورئيسا لجمهوريتها في المؤتمر الثالث للجبهة عام 1976، مع العلم أن هذا الأخير "لا يعد واحدا من الدائرة الضيقة لصانعي التنظيم، يقول لحبيب أيوب ويضيف، لقد اختاره الجزائريون ولم نستطع أن نرفض، فهم كانوا يعطوننا كل شيء، أو تقريبا كل شيء، وهكذا ظل يعتبر دائما تابعا لهم.." ولتتمكن بعد ذلك المخابرات الجزائرية من إحكام السيطرة الكاملة والتحكم في خيوط تسيير "جبهة البوليساريو" وجمهوريتها الوهمية.

البوليساريو ــ بداية النهاية!

1 ــ الانتفاضة داخل مخيمات تندوف ــ بداية التشضي داخل "جبهة البوليساريو"

شهدت مخيمات المحتجزين الصحراويين المغاربة في تندوف عدة عمليات تطهيرية نفذتها الطغمة المتسلطة على مصير هؤلاء الأبرياء واستهدفت هذه العمليات المفكرين والمعارضين لسلطة محمد عبد العزيز وللهيمنة الجزائرية على الحركة.

فقد تعرضت بعض الأقليات القبلية في أعوام 1974، 1978و 1986 إلى عمليات تطهير ممنهج من أجل إرغام أعضائها على الدخول في كنف الطاعة مما أدى إلى حصول انتفاضة شعبية حقيقية في مخيمات تندوف عام 1988، ووجهت بوحشية من طرف قيادة البوليساريو التي رفضت الدخول في حوار مع المحتجين ..

فخلال أسبوع كامل من 13 إلى 20 أكتوبر 1988 شهدت جميع مخيمات تندوف الأربعة انتفاضة شعبية حقيقية ضد طغيان الطغمة الحاكمة التي تدير"البوليساريو" حيث ثار المحتجون ــ رجالا ونساء وأطفالا ــ ضد تصرفات أعضاء اللجنة التنفيذية محمد عبد العزيز والبشير مصطفى السيد وابراهيم غالي وأيوب حبيب ومحمد الأمين البوهالي ومحمد الأمين أحمد ومحفوظ علي بيبا وآخرين ..

أمام هذا الوضع المتفجر وتحت إلحاح القيادة الجزائرية من أجل إعادة النظام إلى هذه المخيمات وإنهاء أعمال الاضطرابات مهما كلف الأمر (للعلم فإن العاصمة الجزائرية كانت قد شهدت في يوم الـ5 من أكتوبر 1988 هيجانا شعبيا كبيرا ضد النظام العسكري الجزائري) قامت قيادة البوليساريو وبالتحديد المدعو محمد الأمين البوهالي، عضو اللجنة التنفيذية ووزير داخلية حكومة "البوليساريو" بعملية قمع وحشية لم يسلم منها حتى النساء والشيوخ والأطفال..

حيث وضعت اللجنة التنفيذية لــ "جبهة البوليساريو" إدارة عمليات القمع تحت إمرة محمد الأمين البوهالي يعاونه أحمد محمود بيد الله (المعروف باسم "كريكا") ــ منسق مصالح الأركان العامة لجيش البوليساريو..

هذا و فرضت قيادة "البوليساريو" والأمن العسكري الجزائري تعتيما كاملا على مجريات الأحداث في المخيمات الأربعة ومنعوا الناس من التنقل محولين بذلك المخيمات إلى معسكرات للاعتقال ..

خلفت عمليات القمع الوحشي هذه المئات من القتلى و الجرحى كما فتحت الباب أمام اعتقال آلاف من الصحراويين، لقي العديد منهم حتفه تحت التعذيب في معتقل الرشيد الواقع على بعد 50 كلم غرب تندوف..

إن الناجين من ذلك الجحيم لا زالوا يحملون على أجسادهم آثار التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له على أيدي بيادق الطغمة المتسلطة على مصير المحتجزين الصحراويين ..

لقد كشفت أحداث أكتوبر 1988 مدى سادية وبشاعة الحكم الذي فرضته قيادة "البوليساريو" على ساكنة المخيمات حيث لا عدالة، ولا محاكمة، ولا دفاع ولا استئناف.. فقط "العنف الثوري" وحده يسود، يتولى القضاء ويتولى التنفيذ.

من أجل قمع انتفاضة أكتوبر 1988، استعملت قيادة " البوليساريو" فوجا عسكريا استقدمته من خارج المخيمات كانت غالبية عناصره من الأشبال,, وقد جعلت هذه التجربة الجيش يتعرف عن كثب على واقع المخيمات التي كان بعيدا عنها والوقوف على حقيقة المعاناة التي يعانيها أهاليهم المحتجزون في هذه المخيمات.. وبما أن الانتفاضة كان وراءها أعداد هامة من أبناء الأقاليم الصحراوية، من مختلف القبائل، وقع تعاطف بين أطر الجيش والأطر السياسية القيادية في المخيمات التي تنتمي لنفس القبائل..

حاولت "البوليساريو" بعد بروز هذه الأحداث تصفية كل العناصر المتأصلة من الأقاليم الصحراوية وبالتالي ضرب الانتفاضة وجاء سن قانون يمنع بموجبه ممارسة السياسة على العسكريين..

وأمام بشاعة تلك الحملات القمعية، قامت مجموعة من الكوادر السياسية والعسكرية من "جبهة البوليساريو" بتقديم استقالتها إلى محمد عبد العزيز.. رسالة الاستقالة تضمنت الأخطاء السياسية التي ارتكبتها قيادة "البوليساريو" والأوضاع المزرية التي باتت عليها المخيمات ومستقبل المحتجزين.. كما قدم عدد من مدراء مختلف المؤسسات المدنية والعسكرية استقالتهم.. وكان رد فعل الطغمة الحاكمة اعتقال جميع المستقلين والتحقيق معهم وتحويل المظاهرات إلى مؤامرة ضد كيان "البوليساريو" ونعتها على أنها تحالف مع "المحتل المغربي" (شهادة السيد نور الدين بلالي)

هذا وقد عاد التاريخ ليكرر نفسه نهاية العام 2005 حيث عمت المخيمات الأربعة مظاهرات واحتجاجات عارمة على الأوضاع المأساوية القائمة.. وتزامن ذلك مع فيضانات كبيرة اجتاحت المخيمات وزادت من معاناة المحتجزين الصحراويين..

ورغم محاولات القمع والاستئصال التي تشرف عليها الاستخبارات العسكرية الجزائرية وتنفذها الآلة القمعية ل"جبهة البوليساريو" فقد عادت الاحتجاجات والاضطرابات لتندلع مرة أخرى عام 2006 من جديد.. فقد سئم محتجزو مخيمات تندوف من وضعية اللاحرب واللاسلم التي يعيشونها وخرجوا يطالبون بإيجاد حل "سريع ونهائي لمعاناة سكان المخيمات" متهمين قادة البوليساريو بالمتاجرة بقضيتهم لثرائهم وبتحويل المساعدات الإنسانية الموجهة إليهم لجيوبهم الخاصة.."

هذا وقد تعرضت هذه الانتفاضة للإخماد بواسطة الآلة القمعية ل "البوليساريو" وبإيعاز من أسيادهم الجزائريين، حيث نفذت حملة واسعة من الاعتقالات طالت العديد من الأطر والعناصر التي تعتبرها "البوليساريو" المحرضة الفعلية للسكان على العصيان والتمرد.

2 ــ وقف إطلاق النار ــ انتكاسة لمشروع الانفصاليين :

شكل ال 6 من سبتمبر 1991، تاريخ وقف إطلاق النار منعطفا حاسما في مسار جبهة الانفصال "البوليساريو" وانتكاسة كبيرة للمشروع الانفصالي للطغمة القيادية في هذا التنظيم وذلك لأسباب كثيرة أهمها:

أ ــ أسباب إقليمية وخارجية:

ضغوط دولية أملتها تغيرات إستراتيجية حدثت على المستوى الدولي والإقليمي.

ب ــ أسباب داخلية:

خلق وقف إطلاق النار وضعا جديدا غير مألوف حيث أوجد دفعة واحدة آلافا من الرجال الذين كانوا يمتهنون القتال دون عمل وبلا هدف..



"فالبوليساريو"، يعترف الصحافي لدى "جبهة البوليساريو" اسلامة عبد الرحمن والمعروف بعدائه للمغرب، لم تستطع أن تتوقع حجم الانفلات والفراغ والتسيب والفوضى التي ستترتب عن الوضع الجديد. فوجود مجموعة بشرية كبيرة في أرض ذات ظروف مناخية قاسية، يمتهن أفرادها جميع الوظائف من العتالة إلى الرئاسة دون أن يتقاضى أحد منهم أجرا أصبح في ظل الظروف الجديدة أمرا غير مقبول والاستمرار فيه أصبح غير ممكن خاصة في ظل غياب الثقة واختلال التوازن الاجتماعي ونمو طبقة طفيلية من أثرياء الحرب الجدد. لقد أصبح التنافس الحاد من أجل الثراء السريع وبأية وسيلة وبأي ثمن هو الهاجس المشترك لدى جميع أفراد المجتمع.. ومما ساعد على ظهور الفساد وتفشيه على نطاق واسع في مستويات الإدارة كافة، بحيث لم يسلم منه أي إطار مهما كان مستواه، لجوء الكل إلى كنز المساعدات الإنسانية من مواد غذائية وطبية وزراعية ومالية وغيرها وتحويلها إلى أكوام من النقود والسيارات والشاليهات في مايوركا وشقق في مدريد وبرشلونة..

كما أنه ومنذ ال 1991/9/6 يقول اسلامة عبد الرحمن: "لم يعد التعيين في أي منصب إداري أو سياسي كما كان في السابق حسب الولاء ولم يصبح حسب الكفاءة، بل صار وفق الانتماء القبلي مما أنجب طبقة جافة في التعامل مع المحتجزين سطحية في التفكير ..".

3 ـــ المؤتمر الثاني عشر ـــ انكشاف عمق الأزمة السياسية والتنظيمية داخل "جبهة البوليساريو"

اختارت "جبهة البوليساريو" بلدة تيفاريتي المنزوعة السلاح، بعيدا عن ما يسمى بمخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف، لعقد مؤتمرها الثاني عشر، بعيدا عن السكان الصحراويين المحتجزين في هذه المخيمات والذين يشكلون "القاعدة الشعبية الجماهيرية" ل "جبهة البوليساريو" ـــ حسب ادعاءات قادة هذه الأخيرة..

وبهروبها إلى تيفاريتي لعقد مؤتمرها الثاني عشر، حاولت الجبهة أن تكون بعيدة ما أمكن عن عشرات الآلاف من المواطنين الصحراويين الذين يعيشون منذ عقود في ظروف إنسانية مأساوية صعبة نتيجة استغلال قادة البوليساريو "الثوريين" لمآسي هؤلاء الأبرياء والمتاجرة بمعاناتهم وذلك بهدف تفادي تجدد انتفاضة أخرى داخل هذه المخيمات.

إن اختيار "جبهة البوليساريو" لعقد مؤتمرها في هذا المكان وبهذا التوقيت جاء كمحاولة يائسة من الانفصاليين الصحراويين للتغطية على مجموعة من المآزق التي يعيشونها أهمها:

ـــ على الصعيد الداخلي :

أ ـــ ظهور تيارات معارضة داخل الجبهة ترفض النهج الذي تسير عليه القيادة الحالية ل "لبوليساريو" وتدعو إلى تغيير المسار والبحث عن حلول سياسية بديلة تنهي معاناة آلاف المواطنين الصحراويين المحتجزين في مخيمات تندوف ومن بين هذه التيارات:

ـــ التيار الذي يتزعمه البشير مصطفى السيد والمتمركز في مخيم لمحاميد .. هذا التيار يرى في التحالف مع جنرالات الجزائر انتحارا سياسيا وعسكريا على المدى البعيد لكون أجندة الجبهة تتناقض مع أجندة هؤلاء الجنرالات شكلا وموضوعا..

ـــ تيار "الجبهة الشعبية ـــ خط الشهيد" وهو تيار إصلاحي يقوده السيد المحجوب السالك الذي دعا إلى مقاطعة المؤتمر الثاني عشر وفضل الرجوع والإقامة في إسبانيا ـــ الدولة التي كانت مستعمرة للصحراء المغربية سابقا، بدل البقاء في مخيمات تندوف الجزائرية، رافضا كل تحالف مع الجزائر في صراعها مع



المغرب ومطالبا بإقالة كل مسئولي "البوليساريو" الحاليين، متهما إياهم بخيانة المبادئ التي قامت عليها الجبهة ومؤسسها الأول الوالي مصطفى السيد.

يرى تيار "الجبهة الشعبية ـ خط الشهيد" أن حل مشكلة النزاع في الصحراء هو بيد إسبانيا وليس الجزائر..

ـ مجموعة "اكجيجيمات" وهي مجموعة من أعضاء "البوليساريو" اجتمعت على هامش المؤتمر الثاني عشر بضواحي تيفاريتي بالصحراء المغربية لإسماع صوتها إلى الرأي العام العالمي وأعلنت فيه عن قبولها الحكم الذاتي كحل للنزاع الدائر في الصحراء..

ـ تحرك شيوخ وأعيان قبائل صحراوية الذين نظموا مظاهرات احتجاجية بمنطقة تيفاريتي للتنديد بمؤتمر الجبهة وبقيادة "البوليساريو"، متهمين إياها بالانفراد بالقرار السياسي ومعبرين عن التهميش الذي يمارسه قادة "البوليساريو"..

على المستوى الإقليمي والدولي:

ـ قيام عشرات الدول بسحب أو تجميد اعترافها ب "الجمهورية الصحراوية"، خاصة الدول الإفريقية واللاتينية..

ـ تزايد التأييد الإقليمي والدولي للمبادرة المغربية الرامية إلى منح سكان الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا لتسيير شؤونهم بأنفسهم في إطار السيادة المغربية.

ـ مراجعة المغرب لإستراتيجيته في التعامل مع الملف الصحراوي ونجاحه في تحسين أوضاع السكان في الأقاليم الصحراوية عبر نشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة مما أفشل محاولات جنرالات الجزائر و" البوليساريو" في نقل المعركة إلى الداخل المغربي وإيجاد خلايا نائمة داخل المغرب تحركها كما تريد ومتى تريد بغية تصدع الوحدة الداخلية المغربية .

حاولت " البوليساريو" ومن خلال عقدها لمؤتمرها الثاني عشر في بلدة تيفاريتي أن تظهر في موقع القوة، غير أن النتائج التي تمخض عنها هذا المؤتمر والظروف السياسية والتنظيمية التي رافقته كشفت عن عمق الأزمة السياسية والتنظيمية التي تتخبط فيها قيادة البوليساريو ومحدودية رؤيتها السياسية للنزاع مما جعلها تهرب إلى الأمام بقرع طبول الحرب وذلك من خلال التلويح بالعودة إلى "الكفاح المسلح" في محاولة يائسة لتفادي خطر الانشقاقات التي باتت تنخر الجبهة من الداخل.. غير أن المتتبع لملف هذا النزاع يدرك جيدا أن إمكانية عودة "جبهة البوليساريو" إلى حلبة الصراع المسلح تعتبر شبه معدومة.. فلا الظروف الذاتية ولا الوضع الإقليمي والدولي يسمح لها بذلك..

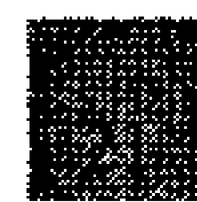
كلمة أخيرة:

راكمت قيادة "البوليساريو" الأخطاء السياسية منذ تحولها من حركة معارضة داخلية في سياق الاحتقان الداخلي بمغرب أوائل السبعينات من القرن الماضي وسقوطها في فخ الانفصال ونزع الهيمنة، فأصبحت أداة في الرهان الخاسر على إضعاف المغرب سياسيا وعسكريا واقتصاديا وجغرافيا للانفراد بزعامة المنطقة.

واليوم وعلى الرغم من انتفاء الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية التي صاحبت نشأة هذا التنظيم، فان قيادة "جبهة البوليساريو" لا تزال مستمرة في معاكسة التاريخ ومعانقة حلم الانفصال..

فقد أحدثت حركة البريسترويكا تغييرا كبيرا في العالم وجعلته ذا قطب واحد وفرضت بالتالي كثيرا من التحولات على "جبهة البوليساريو" التي تحولت إلى مشروع خاسر واستمراره يعني مزيدا من الخسارة في ظل انتفاء المبررات التي صاغته.

لقد أصبح نزاع الصحراء خاضعا بشكل واضح للعديد من الاعتبارات التي أفرزها اختلال موازين القوى العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط النظام الشمولي.



ففي الوقت الذي شهد فيه العالم تغيرات دراماتيكية كبرى انطلقت فصولها بانهيار الاتحاد السوفييتي واختفت فيه جميع الحركات ذات الطابع السياسي أو السياسي العسكري الشبيهة بـــ "البوليساريو" من خريطة العالم، فان "جبهة البوليساريو" ظلت وفية لـــ "فكرها" العقيم ..لا ديمقراطية، ولا انتخابات حرة، ولا تعددية حزبية، ولا حرية تعبير، ولا وجود لمجتمع مدني..

كل هذا أثر بشكل كبير على الدور الداعم لـــ "جبهة البوليساريو" ودفع بالعديد من الصحراويين إلى إعادة النظر فيما يقومون به اتجاه شعبهم ووطنهم ودفع العديد من الأطر والكوادر السياسية والعسكرية والاجتماعية الالتحاق بوطنهم المغرب.

كما شهدت "البوليساريو" مع بداية مسلسل السلام ودخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ نزيفا حادا في صفوف مقاتليها حيث فقدت الجزء الأكبر من مجنديها الذين عادوا إلى وطنهم الأم ـــ المغرب أو إلى قبائلهم ومدنهم في الجزائر ومالي وموريتانيا..

وقدر عدد الذين دخلوا الأراضي الموريتانية للاستقرار بحوالي 6000 مقاتل وهو ما يشكل 60% من مجموع أفراد الجيش الصحراوي..

كما شجع قرار الحكومة الإسبانية منح الجنسية الإسبانية للسكان المغاربة المنحدرين من الصحراء ـــ وهو قرار ذو بعد استعماري، يقول الصحفي عبد الرحمن مكاوي، العديد من الشباب الصحراوي في مخيمات تندوف بالخروج خلسة من هذه المخيمات رغم الحصار الشديد للجيش الجزائري على هذه المخيمات، للحصول على الجنسية الإسبانية حيث أقامت إسبانيا لتحقيق هذا الغرض مكاتب خاصة في الجزر الخالدات وموريتانيا ..

ويبقي السؤال المطروح : إلى متى ستستمر "جبهة البوليساريو" في معاكسة مسيرة تاريخ المنطقة المغاربية ومعانقة وهم الانفصال الذي انتفت عنه حتى المسوغات الإيديولوجية التي كانت تمنحه بعض البريق الكاذب؟

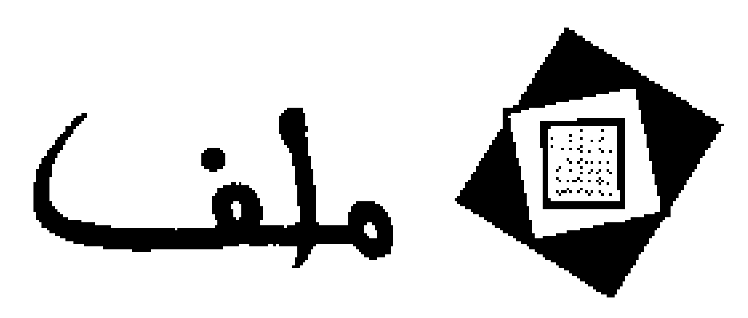
إن قادة الانفصال يعلمون جيدا بأن الواقع الجيوسياسي للمنطقة والتطورات التي تعرفها منطقة المغرب العربي وبروز جملة من الشروط المفروضة من أجل الاندماج في النظام العالمي الحالي، كلها تفيد أن حل نزاع الصحراء وجب أن يسعى في اتجاه الاندماج وليس الانفصال مع مراعاة الخصوصيات..

إننا نؤمن بأن الحل الذي يطرحه المغرب اليوم والمتمثل بإعطاء ساكني الإقليم الصحراوي حكما ذاتيا موسعا مع صلاحيات واسعة في تدبير شؤونهم المحلية تحت السيادة المغربية، يمكن أن يشكل أرضية جيدة لتسوية هذا النزاع المزمن وتجاوز سنوات العداء... فالمقترح المذكور يسمح للصحراويين الموجودين في مخيمات تندوف العودة إلى وطنهم و الانخراط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالتالي إنهاء نزاع دام أكثر من ثلاثة عقود بدون حل وترتبت عنه مآس إنسانية كبيرة لا تزال فصولها مستمرة حتى يومنا هذا، ناهيك عن استنزاف ثروات شعوب هذه المنطقة..

إن مقترح الحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب يستجيب، كما يرى الباحث الدكتور عبد الله تركماني، لتوجهين اثنين:

أولا ـــ اعتبار أنه في كل صراع دولي ليس هناك غالب واحد يمكن أن يأخذ كل شيء، مهما كانت شرعية حقوقه، فهناك قاعدة لا غالب ولا مغلوب..

ثانيا ـــ إن هذا الحل يعتبر أن القضية يمكن أن تحل على أساس أنه لا إلحاق ولا انفصال، بل هناك وضعية خاصة تسمح للسكان بتدبير شؤونهم اليومية دون الارتقاء إلى شخصية دولية منفصلة...



ويبقى السؤال المطروح: هل سيتغلب منطق العقل واغتنام هذه الفرصة لإنهاء هذا الصراع..؟

إن منطقة المغرب العربي لا تحتمل صراعات " بينية " في ظل الأوضاع المغاربية والعربية والدولية .. فالهجمة التي تستهدف بلدان المغرب العربي وعلى الأخص، البلدين الشقيقين ـــ المغرب والجزائرـــ تفرض عليها جميعا اليوم أن تكثف جهودها من أجل الحفاظ على الأمن الإقليمي في هذه المنطقة.

المراجع:

كتب متخصصة:

1 ـــ عبد الحق دهبي، "قضية الصحراء المغربية ومخطط التسوية الأممية (دراسة قانونية في مسار التسوية في نطاق المنظمات الدولية) "، دار أبي رقراق، 2003

2 ـــ عبد الحكيم بديع ، "البوليساريو من التاسيس إلى التفكك"، مطبعة الساحل، 1995

3 ـــ علي الشامي، "الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي "، دار الكلمة للنشر، 1980

4 ـــ حسن بو قنطار، " البوليساريو لعبة تحت المجهر "، مطبعة البيت، 1980

مؤتمرات وندوات:

1 ـــ د.عبد الله تركماني، "إشكاليات الصحراء الغربية وتكلفة اللامغرب" ، مؤتمر منتدى الفكر المعاصر حول " تكلفة اللامغرب " ، تونس 11 ـــ 2007/01/13

2 ـــ ندوة "باهي محمد والصحراء المغربية" شهادات السيد مبارك بو درقة والسيد بن سعيد أيت يدر والسيد مصطفة بوه (المعروف بالبرزاني)، مراكش 2004

مقالات وأبحاث علي شبكة الانترنت:

باللغة العربية :

1 ـــ ادريس ولد القابلة ، " البوليساريو تحرك أجنحتها في الداخل لخلق القلاقل في الصحراء " ، " الحوار المتمدن " عدد 2018

2 ـــ " تاريخ النزاع في الصحراء " www.sahara-online.net

3 ـــ السالك مفتاح " البوليساريو من سنوات المخاض والكفاح المسلح الى حرب السلام...تعددت الوسائل وتوحد الهدف" الحوار المتمدن، عدد 1910

4 ـــ السالك مفتاح، " جيش البوليساريو ...مهام وتحديات !! " الحوار المتمدن" 2007/2/28

5 ـــ اسلامة عبد الرحمن، " البوليساريو ...وتداعيات وقف اطلاق النار " الحوار المتمدن" العدد 2038

6 ـــ اسلامة عبد الرحمن، " البوليساريو ذكرى التاسيس ومطالب الاصلاح " ، الحوار المتمدن، عدد2281

7 ـــ عبد الرحمن مكاوي، " بداية نهاية البوليساريو " 2008/6/1 www.azzaman.com

8 ـــ " مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو) ، www.almoqatel.com

9 ـــ الموساوي موسى ولد لولاد، " نضال الصحراويين.. التاريخ والآفاق "، www.marxy.com

10ـــ " النزاع حول الصحراء المغربية ما هو في الحقيقة سوى صراع على الزعامة الاقليمية أطلقته الجزائر " 2005/10/11، www.oujdacity.net

باللغة الفرنسية :

1 – " Le front polisario -- partenaire credible de negociations ou sequelle de la gerre froide et obstacle a une solution politique au sahara occidentale " (ESISC), Novembre 2005

2-Les moyens militaries du Polisario" , www.maroc.press.ma

3- Histoire secrete du Front Polisario , www.polisario-confidentiel.com

4- Chronique d,une guerilla aux portes du Desert,



النزوع الانفصالي روافده ونواقضه

> **إن الخطاب الانفصالي التجزيئي لايمكن أن يصمد أمام وجاهة الخطاب الوحدوي المرتكز إلى الأسس الإسلامية والقومية الداعية إلى وحدة الأمة...**

أظهرت أحداث العيون الأخيرة انتفاشا سرطانيا للنزوع الانفصالي بالداخل. أصبح يستلزم دراسة جذور المسألة برمتها، واستشراف آفاق معالجتها والعمل على نقض أطروحة الانفصال التي استهوت بعض الشباب الصحراوي. فالصحراء مغربية بحكم الجغرافيا والتاريخ والهوية والحضارة. والنزوع الانفصالي في أصل نشأته مفتعل، وما كان له أن يستمر إلى اليوم لولا روافد اصطنعته وغذته ورعته طيلة عقود خلت.

روافد النزوع الانفصالي

موضوعيا:

1 . أخطاء المعالجة الرسمية

ما كان لمشكلة الصحراء أن توجد أصلا لو أن معركة تحرير المغرب اتخذت مسارا غير الذي اتخذته أواسط الخمسينيات، لو استمر الكفاح الوطني حتى تحرير المغرب كله بما فيه صحراؤه وغيرها من المناطق التي ارتبطت به بروابط البيعة والهوية الوطنية والتاريخية المشتركة. لقد كانت هناك ظروف وتقديرات حفزت حكومة المغرب إلى القبول- عبر اتفاقية أيكس ليبان- بالتحرير التدريجي لأراضي المغرب ما كان منها تحت الحماية الفرنسية أو تحت الحماية الإسبانية أو المنطقة الدولية. وحتى بعد إعلان الاستقلال الجزئي انطلق جيش التحرير في المناطق الجنوبية أواخر الخمسينيات، وخاض معارك بطولية ضد الاحتلال الإسباني، كان من شأن امتدادها واستمرارها لو حظيت بدعم حكومة المغرب المستقل أن يعجل باسترجاع الصحراء إن لم يكن دحر الاحتلال[1]. لكن جيش التحرير تعرض للحل في ظروف سياسية وأمنية ملتبسة. وانشغل الساسة المغاربة بمعاركهم الداخلية، فلم يجد شباب صحراويون دعوا إلى تحرير الصحراء باعتبارها من أقاليم المغرب، لم يجدوا في الحكم ولا في الأحزاب تحت نير سنوات الرصاص من يحتضنهم إلى أن انزلقوا إلى النزوع الانفصالي بإملاء



واحتضان من قوى إقليمية[2]. ثم تدارك الحسن الثاني-رحمه الله- التأخر وأعلن المسيرة الخضراء واسترجع الصحراء. وقد كان الموقف المغربي قويا بالإجماع الوطني الثابت حول القضية وببسط سيادته على أقاليمه الجنوبية وعمله الدؤوب على تنميتها بجهود وتضحيات لا يمكن إنكارها. لكن تدبير ملف الصحراء لم يخلُ من أخطاء أضعفت الموقف المغربي ليس على المستوى الدبلوماسي وحسب، بل في داخل الصحراء. فالمراهنة على الأعيان وشيوخ القبائل خلقت حالات من الحيف الاجتماعي والشعور بالغبن، كما أن احتكار المخزن للملف وتغليبه للمقاربة الأمنية وتهميشه لدور الأحزاب الوطنية والهيآت المدنية في تعزيز اللحمة الوطنية داخل الأقاليم الصحراوية، كانت أخطاء أضرّت بقضية الوحدة الوطنية. وما زاد الطين بلّة هو التغاضي عن سياسة الريع لبعض المنتفعين وضلوع السلطة المحلية في الصراعات السياسوية، مما قدم لانفصاليي الداخل وللقوى الإقليمية المعادية فرصا ذهبية لتقوية النزوع الانفصالي وإكسابه امتدادا ودعما دوليا ما كانوا يحلمون به[3].

2. الحرب الباردة

إن نزاع الصحراء هو من مخلّفات الحرب الباردة فالمغرب كان معدودا ضمن مناطق النفوذ الغربي، في حين كانت حركة البوليساريو معروفة بتوجهاتها الماركسية وبخضوعها لإملاءات الجزائر التي كانت بدورها تابعة للمعسكر الشرقي. وليس سرّا أن ملف منازعة المغرب في صحرائه كان من الاهتمامات المباشرة لجهاز الكا جي بي، حتى أن الإعلان عما يسمى بالجمهورية الصحراوية سنة 1976 في منطقة بير لحلو تم بإشراف بل بإخراج فني سوفييتي مباشر[4]. و ظلت يد هذا الجهاز حاضرة ولو من وراء حجاب في جل منعطفات نزاع الصحراء بالتدخل في اختيار قيادة البوليساريو أو تصفيتها كما حدث للوالي، أو من حيث التسليح أو الدعم المالي والدبلوماسي أو التأطير الإيديولوجي. كما أن احتضان حركة البوليساريو والاعتراف بجمهوريتها ودعمها كانت تقوم به في الأغلب الأعم الدول الدائرة في فلك المعسكر الشرقي نخص بالذكر منه الدعم الليبي في المراحل الأولى، ودعم دول أمريكا اللاتينية وخاصة كوبا التي نشأت جيلا كاملا من أطفال الصحراء المنتزعين من أسرهم، وتولت تربيتهم على الأدبيات الشيوعية وتأطيرهم وتدريبهم عسكريا وفنيا ليكونوا النواة الصلبة الحاملة للنزوع الانفصالي.

وعلى هذا الأساس كان متوقعا أن ينتهي هذا النزاع المصطنع بانتهاء الحرب الباردة مع سقوط المعسكر الشرقي، لولا أن الأحادية القطبية التي تتولى كبرها الغطرسة الأميركية ليست أرحم بالعالم العربي والإسلامي من الحرب الباردة .

3. مشروع الشرق الأوسط الكبير

إن النزوع الانفصالي الذي قسّم السودان واجتزأ منه دولة ذات ارتباطات وثيقة بإسرائيل، في أول إنجاز نوعي لإدارة أوباما، هذا النزوع الذي يتقوى يوما عن يوم في اليمن الجنوبي، والذي يتأهب لاقتطاع كردستان من العراق، ليس إلا تحقيقا لبعض نبوءات مشروع الشرق الأوسط الكبير. والخارطة النيوكولونيالية لهذا المشروع تتضمن تقسيمات كثيرة أخرى لا تكاد تستثني قطرا من أقطار العالم العربي والإسلامي. ولعل هذا هو ما يفسر فرحة زعماء البوليساريو بتقسيم السودان ومباركتهم نتيجة الاستفتاء لقادة الحركة الشعبية الجنوبية، وكأن لسان حالهم يقول : "أنتم السابقون ونحن اللاحقون". وإن كان من فائدة فيما وقع فهو الكشف بالبيّنة أن رافد النزوع الانفصالي في العالم الإسلامي واحد موحد: هو الاستعمار الجديد أو ما بعد الجديد، وأن الحركات والهيآت العاملة على تحقيق مآربه في تقسيم المقسّم وتجزيء المجزّأ ليست تقدمية ولا تحررية وإنما هي حركات هدامة وخادمة لأهداف الاستعمار.

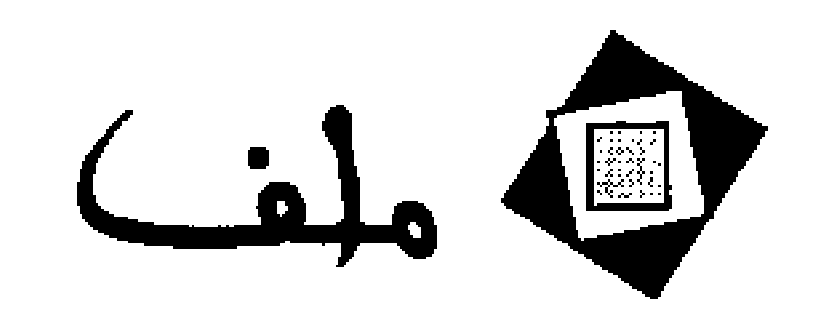
4. الموقف الجزائري وخلفياته

ما كان للنزوع الانفصالي الصحراوي أن يوجد ويتخذ حجمه وشكله، وما كان له أن يستمر لولا النظام الجزائري الذي آوى مخيمات البوليساريو بتيندوف، وجعل منازعة المغرب في صحرائه قضيته المصيرية التي أنفق عليها ملايير الدولارات من ريع البترول رغم الخصاص المريع الذي تعانيه فئات واسعة من الشعب الجزائري، وجنّد دبلوماسيته وسمعة ثورته التحررية المضمّخة بدماء مليون شهيد لحشد الدعم الدولي لأطروحة الانفصال طيلة العقود الثلاثة الماضية. ولم يعد خافيا أن زعماء البوليساريو لا يملكون قرارهم، فالجزائر هي التي تمسك بزمام الانفصاليين، ومخابراتها تتدخل في تفاصيل ما يجري بمخيماتهم. ورغم ما عرفته الجزائر من تحولات سياسية منذ عهد بومدين، وما شهدته من اضطرابات عارمة لأزيد من عقد بعد الانقلاب على نتائج انتخابات 1991، فإن الموقف الجزائري المحتضن للانفصال لم يطرأ عليه أي تغيير، بل إن الطغمة العسكرية المهيمنة كانت تبادر إلى تصفية كل من تتوجس منه ميلا إلى تأييد الحق المغربي. ولعل هذا أحد أسباب الانقلاب على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما أنه من أسباب إبعاد الرئيس بن جديد واغتيال الرئيس بوضياف. وبالإجمال فنزاع الصحراء هو قضية بين المغرب والجزائر أساسا. وهو ما يتيح لنا أن نتساءل لماذا تصر الجزائر على تبني النزوع الانفصالي ضدا على التوجه القومي الوحدوي وعلى المصالح الوازنة لبناء المغرب العربي على الضفة الجنوبية للاتحاد الأوربي؟ إن هذا الموقف تحكمه خلفيات قريبة وبعيدة.

فالجزائر تنفس على المغرب تاريخه العريق حين كانت ولاية تابعة للعاصمة مراكش أو فاس، وعندما امتد النفوذ العثماني إلى الشمال الإفريقي توقف عند الجزائر وجعلها من ولاياته، بينما ظل المغرب دولة ذات سلطان. وهذا التاريخ ما كان ليغض من قيمة الجزائر والجزائريين، فالكل أمة واحدة لولا إصرار النظام الجزائري على فرض هيمنته على المنطقة المغاربية، والتي لا تتأتى إلا بإضعاف المغرب وتجزئته. كما تثوي خلف الموقف الجزائري اعتبارات جيوستراتيجية منها حاجته إلى منفذ على المحيط الأطلسي، وتخوفه من مطالبة المغرب بالمناطق التي اقتطعها الاستعمار الفرنسي وضمها إلى الجزائر، إضافة إلى أطماعه في خيرات الصحراء إذا أقام فيها جمهورية صورية على شاكلة جمهوريات الموز. وأهم من هذه الاعتبارات كلها المصالح الخاصة للطغمة العسكرية المتنفذة بالجزائر، إذ اغتنت بملايير الدولارات من عمولات صفقات التسلح. وهي تستفيد من إدامة النزاع مع المغرب، لتظل ممسكة بزمام السلطة مستنزفة لثروات الجزائر.

5. الموقف الإسباني وخلفياته

لا يقل الموقف الإسباني عداء للقضية الوطنية من الموقف الجزائري، فإذا كان هذا الموقف الأخير شأن النظام والطغمة العسكرية بوجه خاص فإن الموقف العدائي الاسباني متغلغل في المؤسسات السياسية لاسيما، اليمينية منها، وفي المؤسسات الإعلامية والجمعيات المدنية. فإسبانيا رافد كبير ومحضن دافئ للنزوع الانفصالي المتكئ إلى رصيد الأحقاد التاريخية والروح الصليبية التي ما تزال تردد أصداء صيحات حروب الاسترداد la reconquesta ومحاكم التفتيش. ويستند العداء الإسباني كذلك إلى حسابات جيوستراتيجية ترى في المغرب، كلما استقر وتقوى، مصدرا للتهديد والمطالبة باسترداد الثغور المحتلة.ناهيك عن الأطماع الإسبانية في ثروات المغرب البحرية وغيرها، ومؤاخذاتها المستمرة له بالتغاضي عن الهجرة السرية وتهريب المخدرات إلى الضفة الإيبيرية. ومن ثم فإسبانيا التي لم تصفّ الاستعمار من سبتة ومليلية والجزر الجعفرية لا تدعم الانفصاليين إلا لأن مشروعهم يخدم مصالحها الاستعمارية في إضعاف المغرب واستنزافه.



ذاتيا:

1. أسطورة الشعب الصحراوي

تتردد في أدبيات حركة البوليساريو عبارة "الشعب الصحراوي" إشارة إلى ساكنة أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب محاولة أن تؤسس هوية سياسية مميزة لقبائل الصحراء قائمة على معاداة الهوية الوطنية المغربية التي تنعتها بنعوت عنصرية وقدحية. ويرسخ هذا العداء في وجدان الصغار. فقد كنت منذ بضع سنين بمنتجع كوطورودوندو بضواحي مدينة بونتي فيدرا شمال غرب إسبانيا، حيث صادفت مخيما صيفيا تنظمه جمعية غاليسية لعشرات من الأطفال الصحراويين، سألني أحدهم: هل أنت مغربي؟ فأجبته بالإيجاب وعقبت: وأنت أيضا مغربي،فرد الطفل بنفور: ما هو فالي !! أنا صحراوي[5]، فاضطررت أن أشرح للطفل البريء ألا تعارض بين كونه صحراويا وكونه مغربيا فأنا أيضا صحراوي أصول آبائي من ورززات وأنا مغربي في الوقت ذاته. أما النزوع الانفصالي الذي ترعاه حركة البوليساريو فيقوم على محاولة احتكار صفة صحراوي، وتحويلها من الانتماء الطبيعي إلى أقاليم جغرافية يسودها طقس جاف أو شبه جاف تمتد على أكثر من نصف رقعة المغرب، بدءا من جنوب مراكش، إلى هوية وطنية مستقلة عارية من أي سند تاريخي أو حضاري أو غيره، بل الانتماء إلى الصحراء لا يقف عند حدود المغرب وإنما يمتد من جنوبه إلى تخوم السودان مرورا بالجزائر ذاتها. فهل هذه هي حدود الدولة الصحراوية المزعومة؟؟

2. أسطورة الرغد أو الكويت الجديدة

تزعم مواقع انفصالية أن أراضي الصحراء الغربية تتربع على أحواض نفطية، وأن المياه الإقليمية للصحراء (offshore) تحتوي على حقول بترولية هامة. وفي سياق التسويق لأحلام الرغد الانفصالي قامت حكومة الجمهورية المزعومة في ماي 2005 بالإعلان عن مناقصة دولية لمنح رخص للتنقيب عن البترول والغاز والمعادن الأخرى في الصحراء الغربية، حيث وقعت في مارس 2006 عقودا مع تسع شركات بريطانية. وتدعي المواقع نفسها أن منجم بوكراع يحتوى على أكثر من 9% من الاحتياط العالمي للفوسفات وحوالي 15 % من احتياطي القارة الإفريقية، وأن المغرب يستخرج من هذا المنجم 35% من مجموع إنتاجه من الفوسفات. كما أن باطن الصحراء -حسب المصادر الانفصالية- ينطوي على احتياطي 4,6 مليار طن من الحديد وعلى ثروات من الأكاسيد كالتيتانيوم والزركونيوم والثوريوم والنيوبيوم والسيريوم والنيوديميوم واللانتانم والبرازيديوم إضافة إلى خامات النحاس والذهب[6].

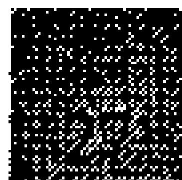
إن مشكلة النزوع الانفصالي ليس في صدقية غنى الصحراء بالثروات المعدنية والطاقية، فهذا احتمال ممكن، وإنما في توظيف خطاب إغرائي ديماغوجي: مفاده إن بوسع الصحراويين، وهم أقل من مائتي ألف نسمة، إن انفصلوا عن المغرب أن ينعموا بالرغد العميم بهذه الثروات التي ستجعل من الصحراء "الكويت الجديدة"!!

نواقض النزوع الانفصالي

موضوعيا

1. تقويم المعالجة الرسمية

إن من أخطاء المعالجة المغربية الرسمية لقضية الصحراء ما أصبح في ذمة التاريخ نسترجعه بالحسرة والأسف، ونستخلص منه العبرة للمستقبل، لكن هناك أخطاء ما تزال قائمة تستوجب النقد والتصحيح، خاصة





تلك التي تتعلق بتدبير الشأن المحلى: فترسيخ الخيار الديمقراطي والتأسيس لسياسة جهوية موسعة تدمج الأحزاب الوطنية والشباب والقوى الصحراوية المحلية، وترعى الحريات والحقوق الأساسية في ظل القانون والثوابت الوطنية، وتقطع مع أساليب الريع. كل ذلك مما سيعجّل بنقض النزوع الانفصالي في الداخل والخارج. وسيحتاج هذا النقض أيضا إلى تفعيل العمل الديبلوماسي الرسمي وإرفاده بالجهود الدبلوماسية الحزبية والشعبية التي من شأنها التصدي لمناورات دعاة الانفصال وتوضيح أحقية الموقف الوطني المغربي في شتى المحافل.

2. التوجه الوحدوي الإسلامي والقومي

إن الخطاب الانفصالي التجزيئي لايمكن أن يصمد أمام وجاهة الخطاب الوحدوي المرتكز إلى الأسس الإسلامية والقومية الداعية إلى وحدة الأمة وإلى تجاوز الحدود المصطنعة، أو على الأقل التخفيف من وطأتها بتكثيف التعاون الاقتصادي الإقليمي أسوة بالعالم المتقدم. إن تقسيم المقسم وتجزيء المجزأ مخطط استعماري امبريالي،حتى وإن ألبس لبوس "حق الشعوب في تقرير مصيرها".

3. التصدي للمواقف الإقليمية المعادية

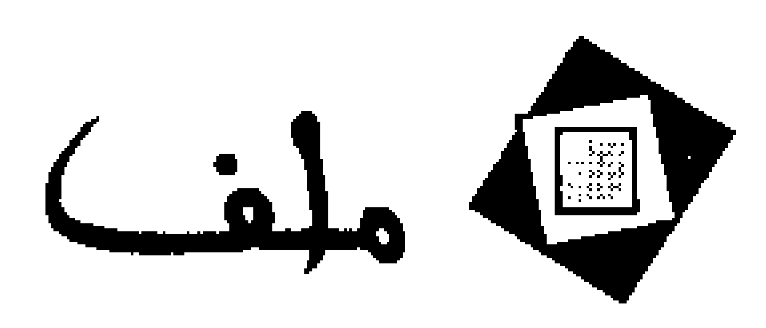
لقد آن للجزائر أن تتخلص من ورطة احتضان النزوع الانفصالي، فهي ليست بمنجاة من خطر التقسيم في القبايل وغيرها. كما أن الصحراء الجزائرية الشاسعة غدت بها معاقل لمقاتلي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي تنذر بأخطار تؤرق القوى الإقليمية والدولية، لاسيما أن بعض التقارير الاستخباراتية بدأت تشير بإصبع الاتهام إلى مخيمات تيندوف وصلتها بالإرهاب. لكن المتغير الذي لامناص للنظام الجزائري أن يضعه في الاعتبار هو أن الثورة الشعبية التي عصفت بنظامين عسكريين بوليسيين مجاورين في تونس ومصر تطل برأسها على الجزائر. وأن الأولى بالساسة الجزائريين أن يقوموا بمراجعة حقيقية لسياستهم لا تقف عند تخفيض جزئي لأسعار المواد الأساسية ورفع منقوص لحالة الطوارئ. فالشعب الجزائري الشقيق يستحق أن ينعم بديمقراطية حقيقية دون إقصاء وأن يستفيد من مئات الملايير من الدولارات من عائدات البترول والغاز الطبيعي بدل إنفاقها على منازعة المغرب في صحرائه. ولابد من تنمية شاملة مندمجة مع دول الجوار تتجاوز فتح الحدود إلى إحياء اتحاد دول المغرب العربي. فهذا هو الأفق الذي ينمحي فيه النزوع الانفصالي ورغبة التوسع والهيمنة أسوة بالتكتلات الاقتصادية العالمية. وعسى أن تبادر الديبلوماسية المغربية رسمية وحزبية وشعبية إلى جهود إقناعية استثنائية في اتجاه دول المغرب العربي بما فيها الجزائر .

أما الموقف الإسباني فيستدعي من المغرب تحريكا فاعلا لملف سبتة ومليلية والجزر الجعفرية من أجل تصفية الاستعمار، ودعم مطالب المجتمع المدني بالريف بالتعويض من الحكومة الإسبانية عن تأثيرات الأسلحة الكيماوية أثناء حرب الريف. والعمل على الحد من الاستغلال الإسباني لثرواتنا البحرية.هذا إضافة إلى تفعيل الديبلوماسية الشعبية خاصة أن الجالية المغربية تغطي كل التراب الإسباني.

ذاتيا

1. مغربية الصحراويين

الصحراويون مغاربة بحكم التاريخ: فالصحراء منطلق دول مجيدة حكمت المغرب ومدت سلطان عاصمته من الأندلس إلى نهر السينغال، ومن أفيائها عبرت الفتوح إلى السودان(إفريقيا الغربية). الصحراويون مغاربة بحكم الجغرافيا: فللمغرب صحراؤه كما كان منذ قرون، أو بالأقل مثلما للجزائر



صحراء أكبر وهي لم تكن في التاريخ شيئا مذكورا، كما لليبيا ومصر صحاريها في خطوط العرض نفسها تقريبا. وهي بابه على إفريقيا التي نشر في أرجائها الإسلام السنّي والمذهب المالكي والتصوف،. الصحراويون مغاربة بحكم التلاحم البشري فلكثير من قبائل الصحراء أصول ممتدة في الشمال بل إن القبائل الصحراوية التي كانت في معظمها تعيش على الترحال لانتجاع الكلأ فروع ممتدة في الشمال، وقد تعزز هذا التواشج باختلاط الأنساب وتبادل الزيجات[7]

2. التنمية والعدالة الاجتماعية

لقد أنفق المغرب على تنمية الصحراء ملايير الدولارات فضلا عما بذله من إنفاق عسكري للدفاع عن وحدته. و يشهد كثير من الملاحظين أن الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة بالصحراء نالت عناية أكبر من مما خصص لمعظم مناطق المغرب. كما تستفيد الصحراء من أسعار مخفضة استثنائية للمواد الأساسية. ويستفيد عدد من مواطني الصحراء من مساعدات شهرية عبر بطائق الإنعاش الوطني. لكن أحداث العيون الأخيرة أبانت أن السياسة الاقتصادية الاجتماعية بالصحراء تعاني من الفساد والحيف. فالإمكانات المالية الكبيرة التي تنفقها الدولة لا تجد لها أثرا واضحا في صفوف جماهير واسعة من مواطنينا في الصحراء، لأن اقتصاد الريع والامتيازات التي يحظى بها الأعيان والشيوخ ومحاسيبهم تمتص معظم تلك الإمكانات. وإذا كان في الصحراء خيرات مستغلة وأخرى ما تزال كامنة في باطن الأرض يروّج بها عرّابو الانفصال لأحلام الرغد الكسول بمجرد إقامة ما يسمى "الجمهورية الصحراوية"، فإن من مرامي الحكم الذاتي الموسع أن يمكّن الصحراويين من حكامة عادلة بتدبير شؤونهم بأنفسهم، وأن يستفيدوا من ثرواتهم الطبيعية في ظل السيادة المغربية. غير أن بإمكان الشباب الصحراوي أن يكتشف بنفسه زيف الخطاب الإغرائي الانفصالي بالنظر في أحوال كثير من الدول الإفريقية التي تملك ثروات طبيعية هائلة، وهي مع ذلك غارقة في الفقر والمجاعة والحروب والانقلابات.فالتنمية الاقتصادية الحقيقية أصبحت رديف التكتلات الكبرى وليس الكيانات الميكروسكوبية المصطنعة.

الهوامش

(1) الإشارة إلى مصطفى الوالي مؤسس حركة البوليساريو الذي لم يكن في بذاته انفصاليا واعترف في مقال له نشرته جريدة صحيفة " 23 مارس " في شهر يناير 1973

(2) نحيل إلى ملابسات أحداث مخيم أكديم إيزيك بالعيون

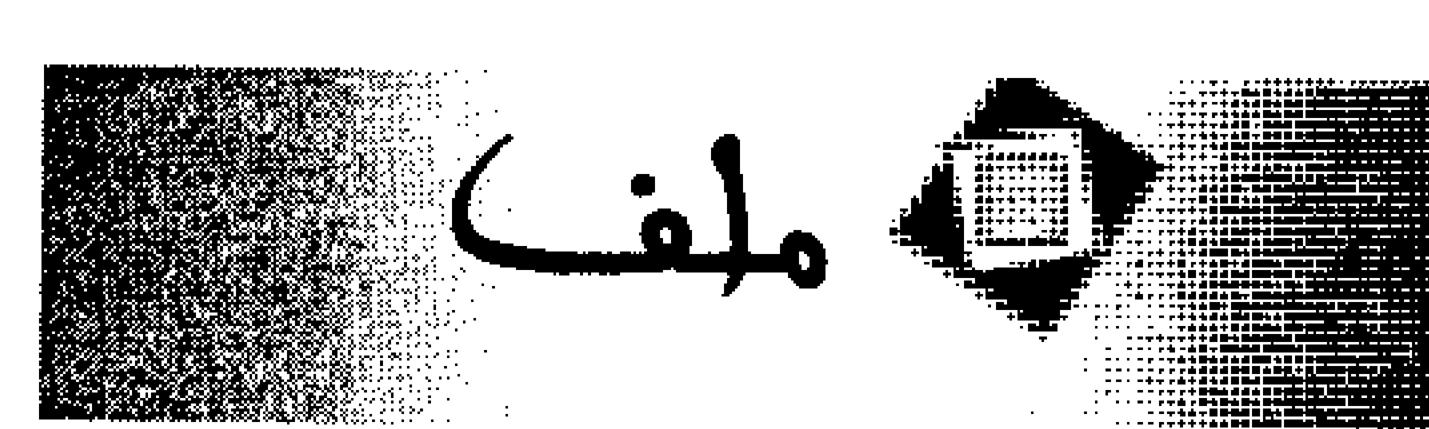
(3) تم حفل إعلان ما يسمى الجمهورية العربية الصحراوية سنة 1976 بتوجيه من يوري أندروبوف رئيس كا جي بي وبإخراج المخرج السوفييتي جورجي أندروفيتش

(4) انظر كتاب "صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي " لمحمد بنسعيد آيت إيدر.المطبوعات المواطنة الدار البيضاء 2001

(5) عبارة باللهجة العربية الحسانية تفيد التطير والتقبيح

(6) srasd.jeeran.com

(7) Mohamed Cherkaoui. Le Sahara, liens sociaux et enjeux stratégiques» éditions The Bardwell Press, Oxford (Royaume Unis)




د. ماء العينين العبادلة

الدبلوماسية المغربية الرسمية ومأزق المفاوضات

من جلال المسؤولية وجمال التواضع، أن نبدأ بتقييم موضوعي وقراءة نقدية لكسبنا الدبلوماسي على مدار العقود الماضية، حتى لا نلدغ من الجحر الواحد مرتين بل ومرات، ويحضرني هنا كلام نفيس للعلامة المؤرخ، محمد بن عزوز حكيم مد الله في عمره إذ يقول: "فمثلا في قضية الصحراء، ارتكبت أخطاء كثيرة، وبالنظر لمهامي كموثق للجنة الملكية التي أوفدها المغرب إلى الأمم المتحدة، وإلى محكمة لاهاي للدفاع عن قضية الصحراء المغربية، كانت هناك أشياء نبهت إليها في حينه، لكن لا حياة لمن تنادي، ولم تكن تروق بعض المسؤولين، وبعدها أدينا فاتورة باهظة نتيجة ذلك، وارتكبنا أخطاء لها عواقب وخيمة، ورغم ذلك أصررنا على المضي فيها".[1] (ليت مؤرخنا فصل ذلك وشفي غليلنا)، ولعل هذا ما دفع بالحاج إبراهيم الدويهي الذي عارض الاستفتاء منذ 1972 ودفع ثمنا سياسيا لذلك إلى اقتراح أن يبادر الملك إلى "خلق لجنة تضم أناسا وطنيين ومخلصين يناط بهم مهمة مراجعة القضية منذ الستينات من القرن الماضي للوقوف عند جملة من الأخطاء والاختلالات، والغاية من ذلك هو أن معرفة مكامن الخلل، سوف تمكننا لا محالة من عدم تكرار الأخطاء التي وقعت في الماضي، والتي نعيش تداعياتها إلى يومنا هذا "[2].

نفس الملاحظة، يثيرها الأستاذ عبد الرحيم بوعيدة بقوله: "إن مشكل الصحراء أن تاريخها لم يقرأ بصورة جيدة،... عندما نحاول أن نبحث عن الروابط التاريخية التي تجمع هذه الصحراء بالمغرب، نبحث عن آليات البيعة، في حين أن هناك روابط أكثر عمقا لم يستطع إلى الآن، المهتمون بالشأن الصحراوي كشفها علميا"[3]، وعطفا على هذه الملاحظة الوجيهة، أعتقد أن الكتاب الذي أصدره عالم الاجتماع المغربي، الدكتور محمد الشرقاوي (عضو اللجنة الاستشارية الجهوية) تحت عنوان: الصحراء: الروابط الإجتماعية والرهانات الجيوستراتيجية، يقدم أنموذجا للأبحاث العلمية التي نبه إليها الأستاذ بوعيدة، ففي الكتاب المذكور، يؤكد المؤلف على الروابط الاجتماعية التي توحد ساكنة الصحراء بمختلف جهات المملكة، واندماج الساكنة الصحراوية في النسيج

المجتمعي المغربي، متخذا من الزواج، مؤشرا أصليا لإثبات قوله، إذ رصدت أبحاث فريق عمله، أن معدل زواج الأقارب بين الصحراويين، انخفض خلال 40 سنة من أزيد من 97% إلى أقل من 55%، اعتمادا على سجلات عقود الزواج بين 1960 و2006 المبرمة في المنطقة، ودائما بصدد النظر في مقاربات أخرى، للباحث أن يتأمل في ما أفاد به السيد مصطفى سلمة ولد سيدي مولود فك الله أسره في مؤتمره الصحفي بالسمارة، حينما صرح: "نحن أهل كساية وأهل بادية، بطبعنا نميل إلى الحرية و التحرر؛ و لذلك، إذا كانت بعض الجهات تعتقد أنها تتحكم في كل صغيرة وكبيرة، فإنني أعتقد ومن خلال تقاليدنا وما أعلمه وما أعرفه، أن أية جهة ليس بمقدورها أن تقف في وجه أي قرار نراه صائبا و فيه مصلحتنا"(4)، و كمداخل أخرى لاستجلاء الروابط التاريخية بين المغرب و صحرائه، يمكن البحث في أدب الرحلات و تاريخ الهجرات من وإلى المنطقة، والعلاقات التجارية البرية منها والبحرية، وتراث الزوايا العلمية والطرق الصوفية، ثم الأرشيف المحلي والدولي (خصوصا الفرنسي والإسباني).

وبالرجوع إلى مسلسل المفاوضات، فما قلناه عن لقاء "دورشتاين" (جنيف)، تكرر في "أرمونك" (نيويورك)، أثناء انعقاد الجولة الثانية غير الرسمية في فبراير الماضي، و حتى لا أطيل على القارئ الكريم بكثرة الاستشهادات، أنقل له فقط تصريحين دالين، صدرا بعد انتهاء اللقاء، فقد عبر أحمد بوخاري، ممثل الجبهة في الأمم المتحدة، عن خيبة أمله في الموقف المغربي بقوله: "كنا نتوقع أن يغير المغاربة موقفهم المتعنت و يناقشوا بصدق مقترحاتنا"(5)، فيما علق وزير خارجيتنا أن "المغرب قام بفضح المرجعية المتجاوزة للمقترح المزعوم الذي قدمه البوليساريو، وقراءته المضللة والمحرفة لمبدأ تقرير المصير، ولفلسفته المتناقضة مع التوجيه الذي وضعه مجلس الأمن"(6)، بل وحتى قبل هذه الجولة، يصرح المتحدث المفترض(!) باسم تيار "خط الشهيد" المعارض لقيادة الجبهة، السيد المحجوب السالك في حوار مع قناة "العربية" الفضائية بداية يناير الماضي، أن "القيادة الحالية لجبهة البوليساريو ليست لها النية الصادقة لإيجاد حل لنزاع الصحراء، لأنها تستفيد من الوضعية الحالية، وبالتالي فإن المفاوضات بينها وبين المغرب ستظل تدور في حلقة مفرغة"(7).

على ضوء ما تقدم نقول: حينما يتشبث كل طرف بموقفه سلفا، أليس ذلك شرطا مسبقا؟! وعندما نطالع التصريحات والخطابات الرسمية هنا وهناك، والتعليقات الصحفية التي قد تصدر عن هذا الطرف أو ذاك، نتساءل أهي خطوات ترفع منسوب الثقة، أم أنها لبنات تزيد جدار الريبة سمكا؟! و هل مع توقيت مبادرات محسوبة بدقة (زيارة نشطاء انفصاليين للجزائر بداية يوليوز 2009 وعودة القيادي ولد سويلم بداية غشت 2009 ثم زيارة وفد آخر للنشطاء الانفصاليين إلى تندوف غداة امتحان المغرب أمام لجنة حقوق الإنسان بجنيف وقبيل القمة الأورو مغربية في غرناطة) يراد منها الضغط النفسي على الآخر وإرباك حساباته، يصح الحديث أننا بصدد تهيئ الجو المناسب للحوار؟! وأي معنى يبقى لتلك العبارات البراقة التي تلاك و تشنف بها المسامع وتدغدغ بها العواطف، نظير "تنقية الأجواء" و"مد جسور الثقة" أو "خلق مناخ إيجابي للحوار" ؟!

أما الجولة الثالثة للمبعوث روس في المنطقة، فقد كان لافتا تصريحه للصحفيين بعد لقائه بالرئيس الموريتاني والذي قال فيه "المفاوضات التي ستفسح الطريق أمام حل سياسي من الطرفين هي في طريق مسدود، ودعونا الجميع إلى التفكير من أجل إيجاد أفضل طريقة للخروج من المأزق"(8)، إذن هو كون قناعته وأصدر "فتواه" قبل زيارة الجزائر، وهو ما يفيد ابتداء تسليمه بأن ما سمعه من الجبهة، ليس سوى صدى للموقف المتخذ في قصر المرادية، وما يؤكد انتهاء فشل جولات اللقاءات غير الرسمية، وحين يدعو الجميع إلى البحث عن حل، فمعناه ضمنيا أن المبادرة المغربية بحاجة إلى تنقيح وتلقيح، وأن ما سمعه صراحة وبالواضح من ملك البلاد، والذي مفاده أن "آلية الاستفتاء بخيارات متعددة أصبح مستبعدا بشكل نهائي"، هو موقف يتعامل معه على أساس أنه "نص قطعي الثبوت، ظني الدلالة"، وما يعزز هذا الافتراض، أن قضية "حيدر"، التي أسس بنيانها على مضامين خطاب ملكي فاصل بين الوطنية والخيانة، سرعان ما تم تكييفها بالطريقة التي عشناها ... كما يخشى

أن تستبطن تلك التعليقات "الروسية" (نسبة إلى روس)، ما يوحي بإمكانية إحياء مخطط "بيكر2" عن طريق مداخل يكون في طليعتها تفعيل إجراءات الثقة، وتنزيل آلية لمراقبة حقوق الإنسان في المنطقة، وهما بلا شك، ساحة المواجهة التي تتسع رقعتها مع توالي الأحداث!

وبرأي العديد من المراقبين و المتابعين، فإن أجندة الدبلوماسية، وإلى عهد قريب، كانت قائمة على ردود الأفعال، ولذلك ما فتئت الفعاليات السياسية والمدنية تطالب بدبلوماسية وقائية(احتياطية) وهجومية (استباقية) وفق خطة استراتيجية محكمة، تستنير ب"الدبلوماسية الملكية" وتستشير الدبلوماسية الموازية من برلمانية ومدنية وغيرهما؛ ومن المعلوم أن "الحرب الدبلوماسية التي انطلقت منذ اتفاق وقف إطلاق النار؛ قاربت العقدين؛ بينما لم تتجاوز الحرب العسكرية العقد والنصف، ولحد الآن، لم يتم إنجاز جرد بكل المعارك الدبلوماسية التي خضناها: نوعها، مجالها، زمنها، أسلحتها، خططها، نتائجها.. ؛ فلا يكفي تلك المقاربة السطحية المختزلة في أن الدولة احتكرت الملف حتى نهاية تسعينيات القرن الماضي، ثم بدأت بفتح المجال لتنظيمات المجتمع المدني، بل ينبغي وضع التجربة برمتها على مشرحة النقد و التقويم"؛ والمبتغى، أن نشهد دبلوماسية "فوق العادة" (قياسا على السفراء فوق العادة)، تكون في حالة استنفار دائم، وتعتمد المبادرة و استباق الأحداث في الدفاع عن القضايا العادلة و المصالح الإستراتيجية وتعزيز المكتسبات، مستحضرة رصيدها الحضاري الذي يضرب بجذوره في تاريخ العلاقات الدولية.

وفي هذا المقام- يجدر التذكير بالرسالة الملكية الموجهة في يوليوز 2000 إلى الندوة المنعقدة بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية (26 يوليوز)، والتي تحدثت عن مفهوم جديد للدبلوماسية، ومما جاء فيها: "إن الدبلوماسية التقليدية بمفهومها الكلاسيكي، المتمثل في جهاز وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية، باتت تواجه تحديات كبيرة بسبب التقدم الهائل لوسائل الاتصال والإعلام والنقل، والتوسع المطرد للتعاون الدولي وانفتاح المجتمعات على بعضها البعض، ضمن عولمة شمولية وتداخل الداخلي بالخارجي وظهور موضوعات جديدة كثيرة ومعقدة وتقنية على جدول أعمال السياسة الخارجية كالاقتصاد والتجارة، والمال والنقد، والشغل الهجرة، والأمن والبيئة، وحقوق الإنسان والثقافة، ودخول فاعلين جدد في العمل الدبلوماسي من مجالس برلمانية وجماعات محلية ومنظمات غير حكومية ومقاولات، بل وحتى أشخاص ذاتيين مثل كبار المبدعين والمثقفين والفنانين والأبطال الرياضيين، ناهيكم عن المكانة البارزة للمنظمات الدولية الجديدة الاقتصادية والمالية التجارية، وما لها من دور تشريعي متميز، والأهمية المتزايدة للدبلوماسية الوقائية."؛ ومن أجل تحديث الدبلوماسية، يقول أستاذ العلاقات الدولية والباحث في الشؤون الإفريقية، السيد عادل مساوي: "الدبلوماسية المغربية اليوم، بحاجة إلى إعادة رسم رهاناتها و آلياتها بناءً على قراءة علمية وعملية دقيقة لمجمل تحولات الخارطة العالمية و لتوجهات القوى الكبرى والمتوسطة في النظام الدولي، وذلك من أجل إعادة التموقع على هذه الخارطة سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا؛ تحقيق هذا الهدف، لن يتأتى إلا بالعمل على تحديث العمل الدبلوماسي للمغرب، وذلك باتباع جملة من الخطوات؛ أولا: التقليل من حجم التبعية وتنويع العلاقات الدولية للمغرب، و ثانيا: الإدارة العقلانية لإكراهات الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية المعاصرة، و ثالثا: الاستلهام من تجارب الدول التي قامت مؤخرا بمشاريع إصلاحية مهمة لتحديث عملها الدبلوماسي، أذكر على سبيل المثال وزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية، ورابعا: ضرورة إسهام الجامعة المغربية في خلق مراكز للبحث والتفكير الإستراتيجي الرصين، والعمل على إنشاء جماعة علمية استراتيجية وخلق ثقافة ووعي استراتيجيين، وخامسا: التحديث المؤسساتي عبر انفتاح وزارة الخارجية و التعاون المغربية على المحيط الجامعي والبحث العلمي، وكذا القيام بالإصلاحات الضرورية في مجال الموارد البشرية (التوظيف و التكوين)، و مواكبة الوزارة للتطورات الدولية بتفعيل آليات التحليل والتوقع، وأن لا تنحصر مجهودات الوزارة على منطق الفعل و رد الفعل؛ وأخيرا،



إرساء تقاليد تواصلية بين الأكاديميين والدبلوماسيين، والعمل على وضع حد لحالة التنافر بين الطرفين بإشراك الدبلوماسيين في النقاش العمومي وحثهم على نشر مذكراتهم، لأن من حق الأجيال الحالية و القادمة أن تعرف مجريات الأحداث"(9).

وإذا أضحى بداهة أن الدبلوماسية الرسمية وصنوتها الموازية، هما قطعتان من عملة واحدة، فإن مما يقتضيه التمييز بينهما، ضبط حدود "المجال المحفوظ"، و معرفة رقعة "المجال المشترك"، باعتبار أن الولوج إلى المعلومة، أي اللبنة الأساس في الفهم و التحليل و صناعة الأفكار، وصياغة الرؤى والخطط، مرهون في جزء منه بذلك التمايز؛ وبالمناسبة، فالدراسة التي أصدرها "مركز حرية الإعلام بالمغرب" في 14 يونيو 2010 كشفت أن"35 %من البرلمانيين لا يحصلون على المعلومة التي تتعلق بمجال عملهم أو يجدون صعوبات في الحصول عليها"، وهو ما يعزز مطلب دمقرطة المعلومة وحماية هذا الحق/المطلب الديمقراطي بنص تشريعي واضح، كما جاء في بيان الشبكة المغربية للحصول على المعلومات (أنشئت في ماي 2010 بمبادرة من مركز حرية الإعلام بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وجمعية ترانبارنسي المغرب)، بمناسبة اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات (28 شتنبر من كل سنة) والذي طالبت فيه الحكومة، العمل من أجل إقرار قانون للحق في الحصول على المعلومات والوثائق الموجودة بحوزة الدولة (مثل ما هو جار في 90 دولة)؛ ولتقريب الفكرة أكثر، نعطي مثالا بما جرى في لقاء "أرمونك" الأخير، فمباشرة بعد إعلان "بان كي مون" يناير الماضي، عن قرب استئناف المفاوضات، سارع وزير الخارجية المغربي إلى مراسلة الأمين العام الأممي، تلتها يومين فقط بعد ذلك رسالة مماثلة من زعيم الجبهة؛ والرسالتان معا، طرحتا موضوع حقوق الإنسان بقوة، وهو ما يعني مراهنة كل طرف على هذا الملف، لحصد نقاط لصالحه، و أثناء اللقاء (فبراير2010)، حمل وفد الجبهة ملفا دسما حول ما يعتبره انتهاكات لحقوق الإنسان في الصحراء، فيما تأبط الوفد المغربي "تقريرا مفصلا و مدعما بإحصائيات و أرقام ، لكل ما تم إنجازه في المنطقة، على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما أعاد إلى الأذهان وجود تقرير سابق حول التنمية البشرية في الأقاليم الصحراوية، الذي أنجزه خبير اقتصادي قبل أكثر من عامين لفائدة الدولة، والذي لم يتسرب منه سوى خلاصات نشرتها أسبوعية "La vie Eco"(10)؛ وهنا يطرح السؤال: هل التقريران يدخلان في المجال المحفوظ؟! وإن كان الجواب الراجح هو النفي، فلم يحرم منها الباحثون و المهتمون والمحللون؟! مثال آخر يمكن استحضاره، ويتعلق بمسألة اللوبي الداعم للمغرب، والذي ترصد له ميزانية معتبرة من أموال دافعي الضرائب، إذ لا نملك صورة واضحة عنه، ولا تفاصيل عن تأثيره وأثره، ولا عن دفتر التحملات المنوطة به، وما إذا كانت النتائج في مستوى الإمكانيات المرصودة له، وهل التنسيق مع الجالية المغربية وارد في برامجه ؟!...؛ ومادام الولوج إلى المعلومة أحد مؤشرات الديمقراطية والدمقرطة، فإن مما يمكن أن تبادر به وزارة الخارجية، وضع قاعدة بيانات بكل القرارات والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية، المرتبطة بالنزاع في الصحراء، وكذا الاتفاقيات ذات الصلة، المبرمة من طرف المغرب، سواء مع الجبهة أو دول الجوار (الجزائر، موريتانيا وإسبانيا)، بالإضافة إلى الدراسات التقارير والمقالات الصادرة عن مراكز البحث والدراسات والمؤسسات الإعلامية، التي تساهم في تكوين الرأي لدى صناع القرار الدوليين (خصوصا وزارات الخارجية ومجالس الأمن القومي في الدول المؤثرة)، ويستحسن أن تعرض الوثائق الأصلية مع الترجمة العربية لمضامينها، والأكيد، أن خطوة مثل هذه، ستسهل مأمورية الناشطين في حقل الدبلوماسية الموازية، وتسهم في الارتقاء بأدائهم وتطوير قوتهم الاقتراحية، كما أن "مقولة المجال المحفوظ للدبلوماسية، لا تمنع من التفكير وتوفير المعلومات اللازمة



المدعومة بالاستشارة والخبرة الضرورية، لأن القرار الخارجي في جميع الدول، يتخذ على صعيد الهرم العلوي للسلطة، في حين تنحصر وظيفة الخبرة العلمية في تنوير رؤية صناع القرار".[11]

من حيث السياق التاريخي، وبعد ما تمكنت إسبانيا عام 1960 من وضع جبل طارق في قائمة الأمم المتحدة للمناطق المستعمرة، وبعد استقلال الجزائر عام 1962 طرح المغرب أولا قضية تصفية الاستعمار من الصحراء و سيدي إفني، وبدأ النظر فيها في شتنبر1963 (بعد شهر، أي أكتوبر 1963 ستقع حرب الرمال بين المغرب و الجزائر،هل هو مكر الصدف؟!)، وصدر مشروع توصية تبنته الجمعية العامة عام 1965 في توصيتها رقم: 6702 والتي تطالب اسبانيا، بالتفاوض مع المغرب و موريتانيا من أجل وضع حد للاستعمار في الإقليمين، لكن في تنزيل و تمثل هذه التوصية، نجحت اسبانيا في التمييز بين الإقليمين، مقترحة التفاوض المباشر حول سيدي إفني، و إعمال مبدأ تقرير المصير بالنسبة لمنطقة "الصحراء الغربية" في السنة ذاتها (1965)، تأسست جبهة تحرير الصحراء، من طرف ثلة من المقاومين، منهم من قضى نحبه (كالشهيد الأستاذ العبادلة ماء العينين) ومنهم من ينتظر (مثل الحاج ابراهيم الدويهي)؛ و التي كان من أنشطتها إصدار جريدة "صحراؤنا". وفي أكتوبر 1966 شكل رموز هذه الجبهة ،أول وفد صحراوي يشارك في أشغال الدورة 21 للجمعية العامة للأمم المتحدة، و هي الدورة التي طرح المغرب فيها قضية "الصحراء الغربية" بشكل قوي، لكن قرار الجمعية العامة الصادر في دجنبر 1966 تحت رقم 2229 جاء مطابقا للاقتراح الإسباني أعلاه؛ ومن هنا، اختلط حابل الإستعمار بنابل تقرير المصير، ومع توالي الأحداث وتطورات القضية، و تداعياتها على المستوى الإقليمي، تخلت الرباط نهائيا عن المطالبة بموريتانيا عام 1970, و تنازلت عن صحرائنا الشرقية للجزائر في اتفاقية إيفران عام 1972 لعلها تكسب ود الجيران وتعاونهم، وتدرأ كل تشويش محتمل لهم على مطلبنا العادل بصحرائنا الغربية، وقد كان من مقتضيات ذلك، التعاون المشترك في استخراج معادن "كارت جبيلات"، وإيصالها عن طريق خط سككي إلى ميناء طانطان، الذي جرى تشييده آنذاك، ولكن عين الجزائر كانت على الجبهة التي بدأت تتشكل كحركة ثورية شابة غير واضحة المعالم، والتي رأت فيها الجزائر جسرا مناسبا نحو الأطلسي، تماشيا مع نزعتها البسماركية، أما المناورات الإسبانية يومها، فقد كانت ترمي إلى إقامة كيان مستقل في الصحراء، معترف به من قبل المنتظم الدولي، من خلال استفتاء تقرير المصير، والذي تلكأت في تطبيقه منذ منتصف ستينيات القرن الماضي وحتى العام 1974 الذي قامت فيه بإحصاء الساكنة، ولذلك فإن استثمار المغرب للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، ومبادرته السلمية المتمثلة في المسيرة الخضراء، أجهضت مشروع الكيان المستقل، وقلبت الموازين وفرضت حلا توافقيا تَمَّ إقراره وترسيمه في اتفاقية مدريد الثلاثية، الموقعة بين كل من المغرب واسبانيا و موريتانيا يوم 1975/11/14، والتي صادق عليها كل من البرلمان الإسباني (20 نونبر1975)، والجمعية العامة للأمم المتحدة (التوصية رقم3458 بتاريخ (10/12/1975 وأخيرا الجماعة الصحراوية ممثل ساكنة المنطقة لدى المستعمر الإسباني(26فبراير 1976)، ومن يومها انطلق المغرب في خطين متوازيين.

الأول: تثبيت وجوده من خلال إعمار المنطقة و تأهيلها، وفي نفس الآن، خوض معركة عسكرية وأمنية، لم يكتب له فيها تفوق استراتيجي إلا بعد تشييد الجدار الأمني العازل، وإن على حساب التكلفة الحقوقية التي لم تندمل كل جراحها بعد.!

أما الخط الثاني، فهو البحث عن الشرعية الدولية للحدود الجديدة للمملكة، خصوصا بعد ضم إقليم وادي الذهب عام 1979 وخروج موريتانيا من جوهر المعادلة، إذ كان الانقلاب الذي قاده "ولد هايدالة" ضمن صفقة مع كل من الجزائر، التي ما فتئت تتوعد وتهدد الرئيس الراحل "المختار ولد دادة"، على وقوفه بجانب المغرب (وقريب منه ما يصدر هذه الأيام من النظام الجزائري ضد الشقيقة موريتانيا)، و مع جبهة البوليساريو، التي كثفت هجماتها على موريتانيا باعتبارها الحلقة الأضعف؛ والهدف كان إنهاء



الوجود الموريتاني بالصحراء، وتحديدا إقليم وادي الذهب، ودخول قوات البوليساريو لملأ الفراغ و فرض سياسة الأمر الواقع، خصوصا أن الجمهورية الوهمية، تفتقد إلى أحد العناصر الرئيسية للسيادة وهي الأرض وهو ما تحاول تمريره حينما تسمي "المنطقة العازلة" ب"الأراضي المحررة..."!

البحث عن الشرعية الدولية، سيقود إلى مسيرة دبلوماسية إقليميا، على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا) إلى حدود انعقاد مؤتمرها العشرين بأديس أبابا عام,1984 والذي تقرر فيه قبول عضوية "الجمهورية الصحراوية" وانسحاب المغرب تبعا لذلك، ثم مواصلة المعركة الدبلوماسية على المستوى الأممي (الجمعية العامة، مجلس الأمن ثم مجلس حقوق الإنسان بجنيف لاحقا)، والتي اختطت مسارا نوعيا منذ 1988 وهي سنة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر، والمقطوعة منذ مارس 1976 بعد إعلان قيام" الجمهورية الصحراوية" في 27 فبراير 1976 وانتهى المطاف واستقر على المفاوضات المباشرة (رسمية وغير رسمية) بين المغرب وجبهة البوليساريو؛ هذه المفاوضات هي التي سنتوقف عندها بقدر من الرصد والنقد والتحليل.

إن ما يسمى بالمفاوضات اليوم، ليس في الحقيقة سوى عروض لمواقف قديمة في طبعات مزيدة ومنقحة؛ فمثلا الجبهة تقول إن الاستفتاء حول تقرير المصير الذي يقتصر فقط على خياري الاستقلال ــ مع ضمان المصالح المغربية ــ أو الوحدة، بل أضافت مقترح الحكم الذاتي كخيار ثالث[12]؛ بالرجوع إلى أحد حوارات المسؤول السابق في الجبهة، السيد أحمد ولد سويلم، نجده يقول عن لقاءات مانهاست: "لم تكن هناك مفاوضات بالمعنى الدبلوماسي للكلمة، كانت هناك عروض كل طرف بحضور ممثلي الأمم المتحدة؛ البوليساريو تقدم طرحها المتقادم، و المغرب يقدم مقترحه المتجدد، وفي حدود علمي، لم يقع أي اجتماع انفرادي، حتى يتمكن الطرفان من الحديث بينهما و مناقشة الموضوع من جميع جوانبه"[13]، ويعلق في حوار آخر: "أما في ما يخص المفاوضات، فهي بالنسبة للجزائر وسيلة لإحياء الملف و إطالة عمره، وإضفاء شرعية على البوليساريو التي لا تمتلك سلطة القرار"، مضيفا: "لا أعتقد أن المفاوضات قد تفضي إلى شيء ملموس، كما أن الأمم المتحدة ليست سوى راعي و وسيط يبحث عن المصداقية وعن مبرر لوجود المينورسو في الصحراء"[14]، وإذا تأملنا المرحلة "الروسية" (نسبة إلى المبعوث الحالي كريستوفر روس الذي تم تعيينه في يناير 2009)، نجد أن الممثل الجديد للأمين العام الأممي، قد اعتمد مقاربة، كشف عنها بعد جولته الاستكشافية والأولى في المنطقة (فبراير 2009)، تقضي بعقد لقاءات تمهيدية غير رسمية بهدف بناء جسور الثقة و ضمان نجاح المفاوضات، و هو المقترح الذي تضمنه تقرير الأمين العام الصادر بعد تلك الجولة (أبريل 2009)، وتبنته العواصم المعنية أكثر بالنزاع (مدريد، واشنطن وباريس)، ثم جاءت جولته الثانية في يونيو 2009 ، والتي حاول من خلالها الاطمئنان إلى مسار الحل السياسي للأزمة الموريتانية حتى يكتسي الحضور الموريتاني كامل شرعيته، وكذا "دعوة الأطراف إلى التوافق حول مدونة سلوك تشكل إطارا مرجعيا في حال وقوع تعثر في المفاوضات المقبلة."

أما اللقاءات التمهيدية ذاتها، فلربما سعى الوسيط الأممي من ورائها، إلى التدقيق في أفكار ومقترحات ومقاربات كل طرف أمام خصمه، ومقارنتها بما تم التصريح به في الجولتين السالفتي الذكر، ليرى مدى المرونة والجدية لدى كل طرف والسقف المحدد له، ليستخلص في نهاية المطاف ما يساعد على التحضير الجيد للجولة الخامسة؛ لكن وعند التدقيق في هذا المقاربة، نجدها شبيهة بالتي حدثت قبل عقد من الزمان على عهد المبعوث الأسبق جيمس بيكر، والذي انتهى به الأمر إلى الاستقالة عام 2003؛ ذلك أنه بعد توقف خطة الاستفتاء وتجاوزها موضوعيا عام 1999 رغم كل المشاورات والمفاوضات التي تمت بصددها عام 1997 بكل من لندن و لشبونة وهيوستن، تحت رعاية بيكر، وبدء الحديث عن حل سياسي (بضغط أمريكي/فرنسي على وجه الخصوص)، انطلقت لقاءات غير رسمية بين المغرب وجبهة البوليساريو، وبإشراف أممي، في لندن

(يونيو 2000) وجنيف (يوليوز 2000)، تلاه صدور القرار الأممي 1390 الذي مثل الانعطافة الرسمية نحو استشراف الحل السياسي، وبرلين (شتنبر 2000)، ثم جولتين بحضور كل من الجزائر وموريتانيا، وفي لندن (ماي 2002) وبون (يونيو 2002).

ولعل من مؤشرات سراب المفاوضات الجارية، أن الوفود المشاركة، وحتى قبل أن تحزم حقائبها باتجاه المكان الموعود، تعتمد تقنية الخرجات الإعلامية الاستباقية، فتقدم تصريحات بمثابة خطوات احترازية و احتياطية، تدفع عنها شبهة إفشال المفاوضات مع التلميح إلى فرضية استمرار الوضع على ما هو عليه. فقبل اجتماع فيينا الأخير (غشت 2009)، صرح إبراهيم غالي، سفير الجبهة في الجزائر أن "مقترح الجبهة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أفقد مقترح الحكم الذاتي المغربي محتواه" مضيفا: " الاستفتاء هو الحل الوسط[15] وحسب مصدر من رئاسة الجبهة: "اللقاء نفسي أكثر منه عملي"[16] أما محمد يسلم بيسط، الوزير المنتدب المكلف بإفريقيا لدى خارجية الجبهة (و الذي راج في فترة سابقة، أنه أحد القيادات التي تم إحكام الطوق عليها مخافة عدوى"أنفلونزا "العائدين) فقد صرح "أنه لا يتوقع حصول تقدم في المفاوضات"[17]؛ أما عن التصريحات التالية للقاء المذكورة، فلنأخذ كنموذج ما ورد على لسان وزير خارجيتنا السيد الفاسي الفهري، إذ أشار إلى أن الاجتماع كان "فرصة سانحة للوفد المغربي ليبرهن عن جدية مبادرة الحكم الذاتي وعن شرعية هذه المبادرة"[18].

مَهْ ! يبرهن لمن يا ترى؟! للوسيط روس، الدبلوماسي الداهية و أحد "أرطبونات" أمريكا، الذي هم بصدد هندسة حل يستوعب و يتجاوز المعروض حاليا "لوضع حد للمأزق الراهن" كما تقول القرارات الأممية؟! أم للخصم الذي سبقت مواقفه (كما سبق أعلاه) حضوره؟!...؛ أما حديثه عن الجدية و الشرعية، فلعله إحالة على ما ورد في القرارات الأممية الأخيرة (من 1754 إلى 1920)، وهذه تكلمت عن "الجهود المغربية المتسمة بالجدية المصداقية"، أما عندما تكلمت عن المبادرة المغربية، فقد أشارت إليها بالقول "وإذ يحيط علما بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الأمين العام في 11 أبريل 2007 " تماما كما أشارت إلى الرأي الآخر من الاتجاه المعاكس، " وإذ يحيط علما أيضا بمقترح جبهة البوليساريو المقدم إلى الأمين العام في أبريل 2007"؛ وحتى بالرجوع إلى ما استقر عليه نظر أعضاء مجلس الأمن الدولي، كما هو وراد في متن القرار الأممي 1920، والذي رفعه-للأسف-الناطق الرسمي باسم الحكومة مكانا عليا، نجد أن النقطة الثانية فيه، ترتبط بتأييد مجلس الأمن للتوصية التي وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ب: 14 أبريل، وهي التوصية الوحيدة التي أشار إليها القرار؛ أما مضمونها – للتأمل – فهو ما جاء في الفقرة 73 (التوصية الثانية)، ص 19 من "تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية"، و فيها: " وإنني أوصي مجلس الأمن، بأن يكرر دعوته للطرفيين، المغرب وجبهة البوليساريو، إلى التفاوض بحسن نية وبدون أي شروط مسبقة، برعاية مبعوثي الشخصي، وإلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة للدخول في مناقشات موضوعية لكفالة نجاح المفاوضات، وأن يكون ذلك حيثما أمكن، من منطلق مقترحيهما، مع زيادة صقل مضمون ذينك المقترحين، وإذا أريد إحراز تقدم، فلابد من توافر روح الابتكار وسعة الأفق."

فالجهود المغربية أضحت جدية ومرحبا بها، لأن المغرب استوعب درس "خطة بيكر2," وأيقن أنه بدون تعبئة داخلية ومساندة خارجية وازنة، لمقترح يحترم المعايير الدولية، فلا يمكن الحديث عن مصداقية، ومن ثم، كان لزاما البدء بتنقية الأجواء في المجال الحقوقي (هيئة الإنصاف والمصالحة، ثم إحداث تمثيلية أكثر ديموقراطية لصحراويي الداخل الكوركاس في نسخته الثانية)، وأخيرا، بلورة مشروع الحكم الذاتي، الذي قدم فيه الفاعل الحزبي مقترحاته، و تم تسويقه في أهم العواصم العالمية، قبل عرضه رسميا أمام المنتظم الأممي، أما حديث وزيرنا عن الشرعية، والمقصود الشرعية الدولية، فدونها خرط القتاد الجزائري، وإنما الأصح أن نتكلم عن مشروعية المبادرة، والأهم من

ذلك، أن نبدع أولا في تطوير وتصليب مضمونها، وأن نجتهد ثانيا، ومن خلال الفعل الميداني، في حشد الدعم الداخلي والخارجي لها؛ وللأسف فمثل هذا الالتباس، نلمسه أيضا، عندما يتم الحديث ــ بقدر من التدليس ــ عن تنفيد القرارات الأممية السابقة، التي تكلمت عن حل سياسي متفاوض بشأنه، لكنها ربطته بمآل تقرير المصير (القرارات 1754و1783 عام 1813 ,2007 عام 1871 ,2008 عام ,2009 وأخيرا 1920 عام 2010): إذ الملاحظ أنه يتم التركيز فقط على فقرة " مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة لها في الحسبان "، وإسقاط الجملة الأخيرة من الفقرة ذاتها:" يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و مقاصده"، وهذه الجملة، تتكرر دائما في مستهل كل قرار أممي، من المشار إليها أعلاه، فلا يكفي الحديث فقط، على أن مشروع الحكم الذاتي هو صيغة من صيغ تقرير المصير، ولكن ينبغي الاجتهاد لبلورة رؤية فقهية قانونية، ترتكز على "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده"، وهذه المفردة الأخيرة، ينبغي الوقوف عندها مليا، لأن منطق الأشياء يؤكد فعلا أن "الأمور بمقاصدها" وأن "القوانين بروحها"؛ ومن هذا المنطلق، وبناء على أن المقاصد هي الحكمة من الأحكام، يجدر استثمار مالنا من الكفاءات الوطنية في الحقول المعرفية المختلفة (قانون،سياسة، تاريخ، اجتماع....) من أجل صياغة منظومة قانونية مقاصدية متكاملة، خصوصا وأن الكثير من الأصوات تتعالى اليوم، من أجل إعادة النظر في مجمل القانون الدولي المعاصر. وبهذا الصدد، يقول الناشط الحقوقي الدولي في جنيف والمدير التنفيدي لمنظمة "شمال ــ جنوب 21" لحقوق الإنسان :"...الأزمة القيمية التي يعيشها نظام الأمم المتحدة على مستوى مواثيقه و توجهاته، وعلى مستوى غياب العدالة الدولية، والملاحظ أن النظام الدولي يحاول أن يخفي هذا الضعف الدولي، وذلك بحرف الأمور وتصريفها إلى دول العالم الثالث في شكل قضايا حمائية، وقضايا الحصار، ومكافحة الإرهاب ،وغيرها من القضايا كنوع من صرف الاتجاه وتحويل النظر عن الأزمة الداخلية والأزمة القيمية التي يعيشها النظام الدولي، والكل يعلم هذا ويعرف أن هناك أزمة في هذا النظام ويدرك أنها في حاجة إلى إعادة النظر في النظام الدولي .هذا التقييم، ليس تقييما ذاتيا خاصا بي، ولكنه تقييم يتقاسمه العديد من الناشطين الدوليين في أمريكا اللاتينية وفي جنوب إفريقيا، وشخصيا التقيت الخبير والرائد الدولي في حقوق الإنسان، هو "إسكوتو دوكمان"، الآن فرس معركته هو تغيير ميثاق الأمم المتحدة، وإنتاج ميثاق جديد لأن الميثاق الحالي، أصبح باليا ومستهلكا، ولم يعد مناسبا للتحول العام الذي يعرفه العالم في ظل العولمة[19]، كما أنه "من المعلوم في القرارات و المبادئ الدولية، أن هناك المبدأ وتعبيراته، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو الإعلان الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والثقافية عُرْف، تترتب عنه اتفاقيات وبرونوكولات مواكبة للتطورات والإشكالات السياسة والإنسانية التي تطرح على المجتمع[20]"، وفي ذات السياق يشير الأستاذ لكريني في مقال له حول الحكم الذاتي و قضية الصحراء إلى أنه ": يبدو هذا الطرح (أي المقترح المغربي) موضوعيا و واقعيا إذا ما ا ستحضرنا أن العديد من المبادئ التي أقرها القانون الدولي، من قبيل عدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة، تطورت ولم تعد بالقداسة و الصرامة التي كانت عليها سابقا، نتيجة لمجموعة من التحولات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي أفرزها تطور العلاقات الدولية في العقدين الأخيرين، فهي (التحولات) تتيح التعامل مع مبدأ تقرير المصير بنوع من المرونة والواقعية، لأن الحكم الذاتي يمكن أن يشكل امتدادا لتقرير المصير، إذا مورس في إطار ديموقراطي وضمن اختصاصات حيوية وهامة "، وقد سبقت الإشارة في مقالة لنا[21]، إلى أن مقاربة المبعوث السابق والسوم "سوف يكون من الصعب على خلفه تجاوزها أو القطيعة معها، خصوصا وأن القرارات الأممية الأخيرة، ما انفكت تدعو الأطراف المعنية إلى التحلي بالواقعية وروح التوافق، والاستمرار في التحلي بالإرادة السياسية"؛ كما أن إقرار توصيات مجلس الأمن بالحل السياسي المتفاوض بشأنه، والتجاوز الضمني لمخطط الاستفتاء (لم يرد لحد الآن نص قطعي من المنتظم الدولي يقول بإلغاء أو تجاوز أو التخلي نهائيا عن آلية الاستفتاء، بل إن الكلمة المختصرة "مينورسو" تعني حرفيا "بعثة الأمم المتحدة

لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية" والتي أنشئت طبقا للقرار الأممي 690 بتاريخ 29/04/1991 حين تحدث عن "تقرير المصير" دون تحديد آليات لذلك، يجعل الباب مشرعا للاجتهاد والقراءة، والتقدير والتنزيل على أرض الواقع، مع تأكيدنا على إبقاء النزاع في إطاره السياسي، وليس القانوني كما تريد الجبهة؛ ونظرا لمخاطر الانفصال على العوالم العربية والإفريقية والإسلامية بالدرجة الأولى، أفلا يكون الأجدر الدعوة إلى قمة دولية لتدارك الأخطار المحدقة والفتن النائمة؟! فلا ننسى أن هناك مشروعا صهيونيا ــ بغطاء أمريكي ــ اسمه "الشرق الأوسط الجديد"، يتغيا إقامة دويلات على أسس عرقية أو إثنية أو دينية أو جهوية، وهو ما تم تجريبه بشكل سافر في العراق، ويتم تفعيله في السودان (الجنوب أولا ثم دارفور من بعد)، والخلاصة، أن استشراف آفاق هذا النزاع المستدام، يقتضي إعادة النظر في كل الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة، وتقليب صفحاتها وفق منهج علمي نقدي رصين، بما يفسح المجال أمام أفكار ومقترحات وآليات تحقق مقاصد للإنسانية جمعاء. وكما يطالب السيد الحليمي، المندوب السامي للتخطيط، بضرورة إعادة النظر في المعايير والمؤشرات المعتمدة في التقارير الدولية) ومن آخرها، تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية، إذ سجل المغرب تراجعا جديدا في الترتيب باحتلاله الرتبة 75 من أصل 139 بينما كان يحتل في السابق الرتبة (73 خصوصا ما تعلق منها بالتنمية البشرية، وهو رأي وجيه رغم أنه لا يرفع واقعا نعيشه ونلمسه أكثر مما تجلّيه تلك التقارير، فإن على خبرائنا، خصوصا ذوو الاختصاص في مجال القانون الدولي ــ علما بأن لنا لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني ــ الإسهام في إعادة قراءة هذا القانون والإسهام في تحيينه، بناء على التراكمات الحاصلة منذ سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة؛ ذلك أن المحافظة على الإرث الحضاري والخصوصيات الثقافية والعمل على تلاقحهما ورفع درجة تعايشهما وتفاعلهما الإيجابي من جهة، ودور التكتلات في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، لا ولن يستقيم مع النزوعات الرامية إلى مزيد من البلقنة وتفريخ كيانات لا تعدو كونها بؤر توتر وعنف وتنازع خطير، يصعب تحجيمه أو لجمه (تيمور الشرقية نموذجا)، خصوصا وأن القرار الأممي رقم 1514 في بنده 6 يقول: "كل محاولة ترمي إلى القضاء الجزئي أو الكلي على الوحدة الترابية لبلد ما، ستكون مناقضة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة."

هذه التخوفات المشروعة، تجد سندا لها في رسالة المبعوث روس الأخيرة إلى "مجموعة الدول أصدقاء الصحراء" بتاريخ 21 يونيو 2010 والتي تم تسريبها بعد شهرين (20 غشت، والمغرب يخلد ذكرى ثورة الملك والشعب)، من كواليس الخارجية الإسبانية إلى واجهة جريدة "إلبابيس" الواسعة الانتشار (ترى هل أعلم المغرب قبل هذه اللحظة، من قبل حليفه الإستراتيجي فرنسا)، إذ جاءت كرد ذكي وحازم على بلاغات الخارجية المغربية المتتالية، احتجاجا على ممارسات عنصرية للحرس المدني الإسباني على مشارف المدينتين السليبتين (سبتة ومليلية)، وتلقتها خارجيتنا كحمام بارد ملتزمة الصمت ومحجمة عن التعليق! الرسالة أشارت إلى أن المفاوضات تجري في ظل الفصل السادس الذي لا يفرض الحلول على الأطراف، فهل هو تلويح ضمني بإمكانية اللجوء إلى الفصل السابع، خصوصا بعد تنبيهها إلى المخاطر المتصاعدة في منطقة الساحل غرب الصحراء؟! الأخطر أن الرسالة كشفت عن ميل وتحيز لصالح الجبهة، حينما لمزت موقف المغرب بكونه أقل مرونة وتجاوبا، مما يعزز فرضية أن الجزائر تمكنت من إرباك موقعنا التفاوضي المتقدم، الذي عمر ثلاث سنوات؛ كما أن هذه الوثيقة، جعلتنا نستفيق من أحلامنا، خصوصا بعدما أكدت قضية ولد سلمى حدود هوامش الدبلوماسية. ويبقى التوجس، أن تؤدي حالة الجمود في المفاوضات الراهنة إلى الترويج لمخطط جديد يمتاح من نفس الرؤية لسلفه بيكر، أي المزج بين الحل القانوني والحل السياسي، وما يعزز ذلك، أن الوسيط روس، في جولته بمجموعة من العواصم الأوروبية يوليوز الماضي، "قدم خطة جديدة تتلخص في حكم ذاتي تحت إشراف أممي لمدة 8 سنوات، متبوعة باستفتاء لتقرير المصير"[22].

هذه المستجدات المقلقة، قد تكون الأسباب الرئيسية التي دفعت بالمؤسسة الملكية، بحكم مركزيتها ورمزيتها وثقلها، إلى استثمار انعقاد القمة الأممية لتقييم "قمة الألفية للتنمية" (على هامش الدورة 65



للجمعية العامة للأمم المتحدة) للدفاع عن المكتسبات المتحققة إلى حد الآن، وعلى رأسها بالطبع مقترح الحكم الذاتي، خاصة وأن التحدي الجزائري كان ـ ولا يزال ـ سافرا ومستفزا (اختطاف مصطفى سلمة، تعليق البرنامج الإنساني لتبادل الزيارات بعد إرجاع طائرة قادمة من السمارة، تواصل الاحتضان الرسمي للوفود الإنفصالية القادمة من الصحراء، وحشد نشطاء أوروبيين لمآزرتها حال العودة، التهديد المبطن للجار موريتانيا...)، لأن الرهان الجزائري ـ على ما يبدو ـ هو الإعلان عن فشل المفاوضات وترك الأمور جامدة حتى تتقادم المبادرة المغربية، خصوصا إذا تطورت الأوضاع بشكل سلبي ـ لا قدر الله ـ مما يجعل تلك المبادرة" متجاوزة!"

الشاهد فيما سبق، أنه ما بين التصريح بالالتزام بخط المفاوضات والالتزام الجدي والواقعي بها، وبين الصريح من المناورات لتحويل الأنظار عن جوهر المفاوضات، تستمر لعبة شد الحبل، وبالتالي فلا ينبغي انتظار المعجزة، أو إحراز تحول نوعي، إذ الراجح أن تبقى المفاوضات مسرحا للمناوشات؛ فالمقترحات العشر المتعلقة بتدابير الثقة، والتي تقدم بها المبعوث السابق "والسوم"، لا تزال تراوح مكانها، ولم يقدم أي طرف جوابا واضحا وصريحا بشأنها، بل إن روس فشل لحد الآن، حتى في نزع فتيل الحرب الإعلامية والتخفيف من التبارز الإعلامي الذي يطفو إلى السطح كلما جد مستجد مرتبط بالنزاع. وقد جاء في الوثيقة المرفقة برسالة روس المذكورة آنفا: "إن الهجمات الشخصية والسياسية التي يرفعها كل جانب ضد الآخر في التصريحات والإعلام، تعكر الجو لإنجاز أي لقاءات مستقبلية، وسيكون من المفيد بالنسبة لكل المهتمين بالقضية أن يتجنبوا التصريحات المستفزة ويشجعوا الإعلام على تعليق هجماته"، كما أن جهوده لحد الساعة، لم تبن الحد الأدنى من الثقة بين المتفاوضين، ولم تحدث ثغرة في جدار الرفض الجزائري، اللهم ما كان من حضور ممثل للحكومة الجزائرية في لقاء فيينا، ولذلك رأيناه في نهاية جولته الثالثة في المنطقة، التي أنهاها في الجزائر، يدعو من هناك، وبشكل صريح، الجارة المشاكسة، إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى حل سياسي توافقي.

بقي أن نشير في هذه الورقة، أن هذه المفاوضات ـ مع تحفظنا على مسارها ـ تطرح ثلاث إشكاليات: الأولى وترتبط باستقلالية القرار، وقد سبق القول أن الجبهة هي أقرب إلى "مكبر صوت "للموقف الجزائري، والتصعيد اللفظي لزعمائها ليس أكثر من ظاهرة صوتية، أما بالنسبة للمغرب، فالرهان على الدعم الفرنسي (الفيتو) "بالمطلق" يستدعي قدرا من المراجعة، ما دام أنه ليس لوجه الله، وبالتالي، نُدعو إلى حد أدنى من الشفافية لمعرفة حجم ضريبة الارتهان لهذا الرهان!، الإشكالية الثانية تتعلق بمرجعية المفاوضات، ومرادنا هو التأكيد على الخلاصات التي توصل إليها المبعوث السابق "والسوم"، فموازاة مع جزمه بأن الإستقلال خيار لاواقعي (نفس الموقف عبر عنه الأمين العام الأممي الأسبق، خافيير بيريز دي كويلار، في كتابه "رحلة سلام")، فقد دعا الجبهة إلى صياغة تصورها للحكم الذاتي، مبرزا أن كل الضمانات الدولية، ستكون حاضرة لحماية وتحصين الحل السياسي المتوافق عليه (وهذا يذكرنا بقاعدة خذ وطالب!)، أما الإشكالية الأخيرة، فتهم تركيبة الوفود المشاركة، إذ على الطرف المغربي أن يدرك أن إشراك ممثلين في المنطقة، بل ومن العائدين (وهو ما نتبناه وندعو إليه) رغم تحفظ وممانعة الجبهة، قد يقابله إدراج نشطاء الإنفصال في الداخل، على قائمة وفد البوليساريو، وسنكون بالضرورة أمام تمرين جديد يقتضي تدريبا قبليا وتأهيلا استباقيا! في المحصلة نقول، إذا كانت المفاوضات خيارا استراتيجيا، فإن هذا الخيار لا يمكن أن يحقق مقاصده إلا إذا تأسس وفق مسار استراتيجي واضح المعالم. وفي أفق رهان استراتيجي جلي الأهداف، وهو ما نفتقده للأسف في ظل غياب حوار وطني بلا حدود (الكل يطرح سؤال من يدبر ملف الصحراء)، ومفتوح حتى للاتجاه الانفصالي بلا قيود (ما احترمت القوانين الجاري بها العمل)؛ لذلك، يبدو الرهان على هذا النوع من المفاوضات، رهانا على جواد خاسر، في سباق مغشوش، وأقرب إلى سراب بقبعة الأمم المتحدة، يحسبه الظمآن إلى الحل النهائي ماء! كما أن المعارك الدبلوماسية، مهما كانت فاعليتها ونجاعتها، ستظل في ظل الموازين الجيوستراتيجية في المنطقة،

قاصرة عن تحقيق الانفراج المطلوب، طالما أن مصالح الدول الكبرى المعنية من قريب (أمريكا، إسبانيا، فرنسا) لا تستدعي فرض حل ما!

الهوامش

(1) الإتحاد الاشتراكي، ع: 9347؛ 11 - 12 - 2009

(2) الصحراء الأسبوعية، ع: 69؛ 08 - 03 - 2010

(3) أخبار اليوم المغربية، ع: 196؛ 23 - 07 - 2010

(4) التجديد، ع: 2447؛ 12 - 08 - 2010

(5) الجريدة الأولى، ع: 534؛ 02 13 - 2010

(6) نفس المصدر 18

(7) الأحداث المغربية، ع: 3930؛ 01 04 - 2010

(8) الأحداث المغربية، ع: 3998؛ 24 - 03 - 2010

(9) أخبار اليوم المغربية، عدد: 185؛ 2010 07 10

(10) المساء، عدد 1022؛ 2010 01 04

(11) نفس المصدر 1

(12) للتذكير فمقترح الجبهة المسمى "مخطط السلام"- وهو اسم يحيل على خطة بيكر 2 بشمل 3 محاور رئيسية، تتفرع عنها 10 مواد؛ المحور الأول يطرح الإطار العام للقضية ويؤكد أنها مسألة تصفية استعمار، أما المحور الثاني، فهو يحصر النزاع في إجراء استفتاء وتقرير المصير "للشعب الصحراوي" ضمن خيارات ثلاثة أحدها المقترح المغربي، ليخلص في المحور الثالث، وفيه تجدد الجبهة تشبثها بالمفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة.

(13) المساء، ع: 897؛ 2009 08 08

(14) الأحداث المغربية، ع3805 :؛ 09 - 08 - 2009

(15) الجريدة الأولى، ع381 :؛ 2009 - 08- 12

(16) الجريدة الأولى، ع: 380؛ 11 - 08 - 2009

(17) أخبار اليوم، ع: 138؛ 10 - 08 - 2009

(18) الصحراء المغربية، ع: 7344؛13-200908 -

(19) التجديد، ع: 2443؛ 06 - 08 - 2010

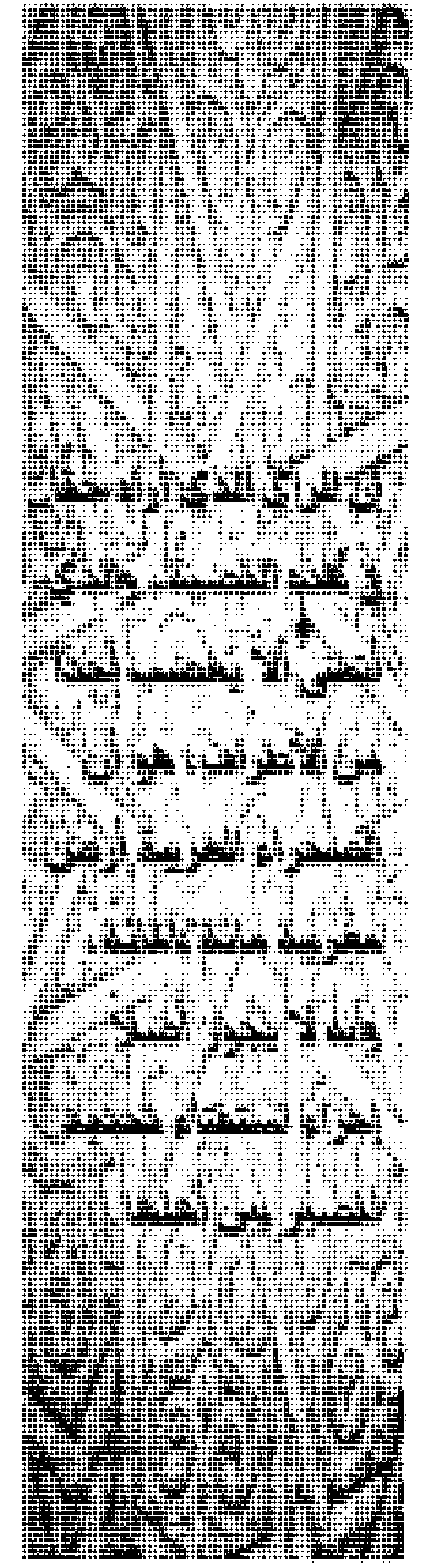
(20) الأستاذة أمينة بوعياش، الصحراء الأسبوعية، ع: 86؛ 06 - 07 - 2010

(21) المساء، ع: 642؛ 13 - 10 - 2008

(22) العلم: 10 - 201007 -



حل مشكلة الصحراء الغربية



من العبث أن نظنّ أنّ حلّ مشكلة الصحراء الغربية سيأخذ عامًا أو عامين، أو أنْ نظن أن الاقتراحات التي سنقدمها ستكون مقبولة من كلّ الأطراف، فنحن نعلم أن المشكلة بالغة التعقيد، وذلك كما فصّلنا في المقاليْن السابقين "المغرب ومشكلة الصحراء الغربية"، و"الصحراء الغربية.. المغرب أم البوليساريو". ولقد زاد من درجة تعقيدها الأخطاءُ المركّبة التي وقع فيها كل الأطراف المشتركة في القضية..

أخطاء المغرب

فالمغرب أخطأ - **أولاً** - في أنه لم يأخذ الحلّ العسكري، أو على الأقل يؤيده بقوّة منذ تحرر سنة 1956م وإلى سنة 1975م لكي يحرر الصحراء الغربية من الأسبان.. إنه أراد ألاّ يدخلَ في مشاكل جديدة، وترك الأمر للصحراويين الذين عانوا كثيرًا في مقاومة الأسبان، حتى إذا خرج الأسبان شعر الصحراويون أن الأرض أرضهم دون شريك؛ لأنّ غيرهم لم يدافع عنها معهم.

وثانيًا: لجأ المغربُ إلى كيان كلّنا يعلم عدم نزاهته وهو الأمم المتحدة، ولجأ إلى كيان أقلَّ نزاهة بصورة أكبر وهو أمريكا، وهذه الكيانات لا تبحث عن مصالح الدول الضعيفة، إنما تسخِّر إمكانياتها لخدمة الأقوياء، ولو كان بالظلم والقهر.

وثالثًا: إن المغرب قد عانى من غياب الرؤية في أكثر من موقف، فنحن نراه يطالب بالصحراء الغربية كلها ثم لا يمانع في سنة 1976م أن يجلس مع موريتانيا ليقسّمها معها ! ونجده يطالب بتندوف في الجزائر، ثم يغلق الملفّ في صمت، ونجده يجلس مع البوليساريو سنوات طويلة دون حلول مقنعة تُنهي المشكلة، إنما الوضع كله مجرَّد تسكين للآلام دون علاج.

أخطاء البوليساريو

أما البوليساريو فقد أخطئوا بحمل السلاح ضدَّ إخوانهم وأشقائهم من أهل المغرب وموريتانيا، وكان من الأوْلى أن يجلسوا مع إخوانهم مجلس الشرفاء المجاهدين الذين

يسعون إلى خير البلد بعد رحيل الأعداء عنها، لكنهم نظروا إلى الأمور نظرة مصلحيَّة بحتة، خاصة أن التوجُّهَ الماركسي الذي ينتهجونه لا ينظر إلا إلى المادة والمصلحة فقط.

أخطاء الجزائر

والجزائر كذلك أخطأت بدخولها في الصراع إلى جانب البوليساريو، إضافة إلى استقبال جمهوريتهم الوهميَّة في داخل أرض تتدوف المغربية الأصل الجزائرية السيطرة، وليس خافيًا أن الجزائر لم تدخل في هذا الصراع نصرةً للمظلومين أو دفاعًا عن الحقوق؛ إنما دخلت لتُضعف المغرب، وذلك لتحقق توازنًا سياسيًّا في المنطقة. كما أن الجزائر كانت تنتمي إلى المعسكر الروسي، والمغرب تنتمي إلى المعسكر الأمريكي، وحتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء ما كان يُعرف بالحرب الباردة، فإنّ هذه الحرب الباردة – وأحيانًا الساخنة – ما زالت مستمرة في عقر دارنا!

أخطاء الجميع

والجميع أخطأ بإدخال العناصر الاستعمارية التي كانت السبب الأصلي للمشكلة في حلبة الصراع، فالكل الآن يُدلي برأيه، ويتقدم بمشروعه، ويعرض وساطته، وهذه في الحقيقة وقاحة من الدول الغربية، وحماقة من الدول العربية، والضحية هم المغاربة والصحراويون على السواء.

ويزيد الأمر تعقيدًا الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للصحراء الغربية، والتي تجعل لعاب الجميع يسيل للسيطرة عليها.. وبدلاً من أن تكون هذه الإمكانيات مصدر سعادة لأهل المغرب وعموم المسلمين، صارت سببًا في شقاء الأشقاء !

إمكانات اقتصادية كبيرة

والصحراء الغربية تعدّ من الكنوز الحقيقية في الأمة الإسلامية؛ فهي تنتج بمفردها 35% من إنتاج المغرب من الفوسفات (المغرب ثالث دولة في العالم في إنتاج الفوسفات)، واحتياطي الفوسفات في الصحراء الغربية يمثّل 28.5% من احتياطي العالم، وبالصحراء الغربية أكبر منجم فوسفات في العالم، وهو منجم بوكراع الذي ينتج بمفرده 9% من إنتاج العالم! وكان دخل المغرب من فوسفات الصحراء الغربية في العام الماضي يفوق 660 مليون دولار.

كما أن الصحراء الغربية تحتوي على احتياطي حديد يقدر بـــ4.6 مليار طن، وبها رواسب كثيرة من خامات النحاس، بل تحتوي على الذهب في منطقة "وادي الذهب"، وبها أيضًا كميات كبيرة من الأحجار الكريمة وخاصة الزُمرُّد والياقوت، وكذلك تحتوي على مناجم مهمَّة من الملح الحجري سهل الاستخراج، وفوق كل ما سبق فإنّ أرض الصحراء الغربية بها احتياطيات كبيرة واعدة من البترول والغاز والفحم الحجري؛ مما يجعلها من مخازن الطاقة البكر التي لم تمسَّ بعدُ. أما الثروة السمكية فأكثر مما نتخيل؛ فالصحراء الغربية تشرف على أغنى حوض سمكي في إفريقيا تقدَّر مساحته بـــ150 ألف كم مربع، وله القدرة على إنتاج مليونَيْ طن من الأسماك سنويًّا!!

إنها ثروة هائلة يمكن أن تجلب الخير للعقلاء، وهي – في ذات الوقت – مصدر صراع ونزاع وشقاق للحمقى والأغبياء!!

الصحراء الغربية أرض مغربية

والآن.. أين الحق في هذه القضية؟!

ومن الذي يملك هذه الأرض؟ ومن الذي ينبغي أن يحكمها؟!

إن الرأي الذي أراه حقًّا في هذه القضية، والذي أتمنى ألاّ يُغضب أحدًا من الأطراف، هو أن الصحراء الغربية أرض مغربية مائة بالمائة، وأنه لا يجوز أصلاً إجراء استفتاء تحديد المصير بين أهلها، مع أننا نلوم المغرب على تركه للقضية في سنة 1956م إلى سنة 1975م، ومع أننا نقدّر الجهد المشرِّف الذي قام به المغاربة الصحراويون في إخراج الأسبان، إلا أن هذا لا يُلغي مغربية الأرض، وهو أمر غير مقبول عقلاً ولا عُرفًا، وإلا أصبح الطريق مفتوحًا لكل مدينة قاومت



الاستعمار أن تطالب باستقلالها عن الكيان الأم، وغدًا نسمع عن دولة الرباط ودولة الدار البيضاء ودولة فاس، وهكذا!! وهذه الفكرة الخبيثة صدَّرتها لنا الأممُ المتحدة لتساهم بشكل كبير في تفتيت العالم الإسلامي، فهي تعلم أن أهل الصحراء إنْ أدلوا بأصواتهم فإنهم سيطلبون الاستقلال عن المغرب؛ لأنهم يريدون السيطرة على كل هذه المقدَّرات دون شريك، كما أنهم يتصرفون بعاطفتهم دون النظر إلى عواقب الأمور.

راجعوا أنفسكم يا إخواني..

إنَّ أهل الصحراء الغربية يبلغون من العدد 373 ألفا في سنة 2005م، فهل يكفي هذا العدد لإقامة دولة قوية، بجيش عظيم يحمي كلَّ هذه الثروات، أم أننا سنفاجأ بعد أيام قليلة بقدوم الأسطول الإسباني أو الفرنسي أو الأمريكي للسيطرة على الأمور بأي حُجَّة، ولو كانت البحث عن أسلحة الدمار الشامل؟!

أليس من الأولى والأحكم أن يعود هذا الجزء إلى الكيان، وأن يتوحَّد المتفرِّقون، وأن يُصبح الجميع مغاربة دون النظر إلى اعتبارات الجغرافيا والعرق والنسب؟!

ومن هذا المنطلق أيضًا ففكرة تقسيم الصحراء الغربية فكرة فاشلة؛ لأنها تزيد من تفتيت المنطقة وإضعافها، كذلك فإنّ فكرة الحكم الذاتي لا تعني إلا ترحيل المشكلة عدة سنوات حتى تنفجر من جديد في ظروف أخرى.

الحلول العشر

إن الشرع والعقل والعُرف والقانون والتاريخ يشهد بأنّ هذه الأرض مغربية، ومع ذلك فنحن نعلم أن آليات تطبيق هذا الأمر صعبة، وأن تنفيذ هذا الحكم عسير، ومن هنا فأنا أعرضُ في هذا المقال عشرة أمور أحسبُ أن تطبيقها ييسِّر من عملية ردِّ الأوضاع إلى نصابها الصحيح، وأسأل الله أن يُلهم ولاة الأمور رُشدهم.

أولاً: لا بُدَّ من بث الروح الإسلامية الأصيلة في المجتمع المغربي بكامله، وليس في أهل الصحراء الغربية فقط؛ لأنّ الإسلام هو العامل الوحيد الذي يجمع الشتات، ويؤلّف بين قلوب المتخاصمين والأعداء، وليس هذا كلامًا نظريًّا، بل وجدنا تطبيقه في كل بقاع الأمّة الإسلامية، ووجدناه أيضًا في تاريخ المنطقة، وما توحَّدت هذه المنطقة في زمن المرابطين أو الموحِّدين إلا بالإسلام. ومن هنا كان واجب النوعية الدينية، ونشر الدعاة والعلماء، وفتح المجال الواسع لهم في وسائل الإعلام.. كان كل ذلك داعيًا إلى تهدئة الصراع بين الأطراف.

وأنا أعلم أن الحكومة المغربية متخوِّفة من الإسلام السياسي، وتجعله من الخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها، لكنني – والله – أطمئنهم مخلصًا أن العزة في الإسلام، والمجدَ والشرف في اتّباع الشريعة، ويا ليت قومي يعلمون! ولقد دانت الدنيا لأسلافنا عندما تمسكوا بهذا الدين، أما الذين أعرضوا عنه فإنهم يعيشون حياةَ الضنك، ولو كانوا ملوكًا أو سلاطين!

ثانيًا: نريد من العلماء الأجلاَّء في المغرب والجزائر وموريتانيا أن يكتبوا لنا قصة هذه المنطقة بكل تفصيلاتها، وليس من الناحية التاريخية فقط، بل أيضًا من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والدينية. إننا تنقصنا المعلومة، فنجد أنفسنا مكبَّلين بجهلنا، فإذا عرفنا انفتحت أمامنا سُبل الهداية والتوفيق، ثم على هؤلاء العلماء الأجلاَّء أن يخرجوا لنا هذا العلم إلى النور، فلا يظل حبيس الأرفف في المكتبات الأكاديمية، أو في المحافل العلمية، بل نريده في متناول الجميع؛ ليصل إلى كل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، فتُوضع دول المغرب العربي وموريتانيا بذلك في بؤرة اهتمام المسلمين، وهذا سيكون له مردود في أكثر من اتجاه دينيًّا وسياسيًّا واستثماريًّا، وغير ذلك.

ثالثًا: على الحكومة المغربية أن تُبرز اهتمامًا كبيرًا باللاجئين من أهل الصحراء، الذين يعيشون في ظروف صعبة في المناطق الحدودية بين المغرب والجزائر وبالقرب من تندوف، فهؤلاء في وضعهم المزري لن يجدوا



سبيلاً للانتماء للمغرب في قلوبهم، ومن. هنا فنحن لا نطلب مجرَّد إعانات، أو مجرد إرسال هيئات إغاثية، إنما نريد حلاً جذريًّا يوفر لهم الرعاية الصحية والغذائية والعلمية والحياتية بشكل عام، وإلاّ سيصبح هؤلاء بركانًا قابلاً للانفجار في أي لحظة، وهم - في النهاية - مغاربة لهم حقوق، فالمغرب لا تملك الصحراء الغربية دون واجبات عليها، بل تحكم الأرض وترعى شعبها.

رابعًا: على الدولة المغربية أن تسرع باستصلاح أرض الصحراء الغربية، والتنقيب عن المياه الجوفية، أو استقدام المياه من أحد الأنهار القريبة، أو تحلية مياه البحر. كما أن عليها أن تُنشئ عدة مدن حديثة في الصحراء، لتكون ملاذًا آمنًا مريحًا لأهل هذه المنطقة الصعبة، ويمكن أن تكون هذه المدن بالقرب من المناجم ليسكن فيها العمال والاقتصاديون، كما يمكن أن تكون بالقرب من ساحل البحر لتتعامل مع الثروة السمكية والموانئ التجارية، وهناك عدة تجارب لإنشاء مدن في الصحراء في أكثر من دولة عربية، وفي مصر - على سبيل المثال - هناك مدن كثيرة أنشئت في وسط الصحراء فغيّرت من طبيعتها وجلبت الاستثماريين وأصحاب المصانع، مثل مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات ومدينة النوبارية وغير ذلك. ويمكن أن يقوم الاقتصاديون ببناء المصانع المتخصصة التي تصنع المواد الخام الموجودة بالصحراء الغربية بدلاً من تصديرها في صورتها الخام فقط، كما يمكن إنشاء مصانع تعليب الأسماك وتصنيعها، ولقد تحسَّن الاقتصاد الفيتنامي - على سبيل المثال - بتصنيع الأسماك فقط!

ثم إن هذه المصانع ستحتاج إلى عمَّال وإداريين وموزّعين وغير ذلك، ويمكن أن تعطي أولوية لأهل الصحراء للعمل في هذه الأماكن مع ربطهم بالنظام العام في المغرب حتى يزداد ولاؤهم للدولة. وصدقوني - يا ولاة الأمر - فإنّ المواطنين لا يمكن أن يشعروا بالانتماء إلى بلدٍ تتوجه فيه الثروات إلى طائفة دون طائفة، وينعم فيها قوم دون آخرين.

إن هذه ليست أحلامًا ورديّة وهمية، فالعالم العربي والإسلامي مكدَّس بالأموال، ولو أحسنت المغرب تسويق هذه المشاريع لجاءت رءوس الأموال من كل مكان، فتحقّق الفائدة لكل الأطراف.

خامسًا: لا بُدَّ من تقليص الوجود الأجنبي في منطقة الصحراء الغربية، بل في المغرب بكاملها، سواءٌ كان هذا الوجود عسكريًّا عن طريق جيوش حفظ الأمن والسلام، أم كان اقتصاديًّا عن طريق الشركات العالمية العملاقة؛ لأن هؤلاء لهم أجندة مختلفة عن آمالنا وطموحاتنا، وسوف يؤدي تواجدهم إلى إعادة فتح ملفات قديمة قد تؤثّر سلبًا على الأحداث. ولا مانع إن كنا سنضطر إلى الاستعانة بشركات متطورة أن نتعامل مع بعض الدول الأخرى مثل الصين وكوريا واليابان وماليزيا، ولا داعي للأمْركَةِ في كل شيء؛ فواقع الأمر أن هذا يؤدِّي إلى احتلال اقتصادي واجتماعي ومعنوي قد يكون أشدَّ من الاحتلال العسكري.

سادسًا: لا بد للحكومة المغربية أن تُصدر عفوًا شاملاً حقيقيًّا عن قيادات البوليساريو ومقاتليه، وعن رئيس حكومة الجمهورية الصحراوية ووزرائه، وأن تعطيهم ما يعوّضهم عن الطموحات التي في أذهانهم، وليست القضية في الأموال بحسب، ولكن في السلطات أيضًا، فلا مانع أن تقسَّم الصحراء الغربية إلى أقاليم، ويكون على قمة هذه الأقاليم رجال من أهل الصحراء. كما لا بُدَّ أن يُشْرَك أهل الصحراء جميعًا في منظومة الحكم المغربي، فيمكن لهم أن يدخلوا البرلمان والوزارات والمؤسسات الكبرى، بل من الأفضل أن تكون لهم نسبة ثابتة في الحكومة تبعًا لنسبة السكان في الصحراء الغربية، ولا مانع أن يكون منهم السُّفراءُ والقضاةُ ومديرو البنوك والشركاتِ الكبرى.. إنها عملية دمج طبيعية تحقّق الأمن والسلامة، وتزرع الانتماء، وقبل كل ذلك فهو حق من حقوقهم؛ لأنهم من أفراد الشعب المغربي.

سابعًا: على الحكومة المغربية أن تفتح ملف حقوق الإنسان بمنتهى الشفافية؛ فسُمْعة المغرب في هذا المجال - للأسف - غير طيِّبة، وأنا أعرف أن هناك الكثير من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في عهد الملك محمد

السادس، لكن هذه الإصلاحات لم تصل إلى الحدّ المطلوب، وإن كنا سعداء بما اعترفت به الحكومة في سنة 2004م – عند إنشائها لهيئة الإنصاف والمصالحة – بأنها تعدَّتْ ظلمًا على 20 ألف مواطن في عهد الملك الحسن الثاني، وأنها تبحث طرق تعويضهم. لكنْ كل المؤشرات تشير إلى أن جوانب كثيرة من حقوق الإنسان المدنية والسياسية ما زالت منتهكة، ومن المؤكد أن أهل الصحراء الغربية لو شعروا بشفافية الأمور، وحياديَّة الحكومة، وقوة القانون، وعدم إمكانية التلاعب به، فإنّ هذه كلها أمور تدفع إلى قبول الاندماج بشكل طبيعي في الدولة المغربية.

ثامنًا: نريد مراجعة صادقة من المسئولين في المغرب لنظام الحكم فيها؛ فالأنظمة الديكتاتورية تتهاوى في العالم أجمع، ولم يبقَ لها معاقل إلا في عالمنا العربي! وما عاد الناس في العالم يقبلون أن "**يملكهم**" إنسان، وقد تبدو وجوه الشعب راضية، ولكن في نفوسهم براكين، وفي قلوبهم غليان، وهذا لا ينذر بخير أبدًا.. إنه ليس من العيب أبدًا أن نراجع أنفسنا، وأن نحلّ من مسارنا ونظامنا إنْ وجدنا خيرًا منه، والعالم الآن لم يعُدْ مغلقًا كأيام القرون الأولى، بل أصبح قرية صغيرة، يستطيع فيها الشعب المغربي الأصيل أن يتابع ما يحدث لإخوانه في الإنسانية في كل بلاد الدنيا، سواءٌ من الفضائيات أو الإنترنت أو التليفونات، ولم يعد هناك إمكانية للسيطرة على مدارك الناس، فلا شكَّ أنهم يتساءلون: لماذا يحدث هذا الجبر والقهر في بلادنا، وما عاد يحدث في رومانيا أو بولندا أو فنزويلا أو بوليفيا؟!

إنه من الأسلم أن نجلس جلسات مصارحة ومكاشفة وبحثٍ عن الأفضل؛ حتى نضمن أمنًا وأمانًا للبلاد، وفي ذات الوقت نُخرج أفضل الطاقات للعمل من أجل رفعة الأمة.

تاسعًا: لا بُدَّ لدولة الجزائر أن تتدخل بشكل إيجابي لحلّ الأزمة؛ فدولة المغرب أبقى لها من جمهورية الصحراء، ونحن في النهاية جميعًا مسلمون، ولا داعي للمراهنات السياسية التي تحافظ على أتون الفتنة في المنطقة، ولو رفعت الجزائر يدها عن دعم الجمهورية الوهميَّة المستقرة عندها في تندوف لاقتربت المشكلة كثيرًا من الحل، ولا يعني هذا إلقاء القائمين على هذه الجمهورية، إلى التهلكة، بل نريد أن نحفظ دماءهم وأعراضهم وأموالهم، فهم أيضًا مسلمون ومغاربة ولهم حقوق، إنما نريد للجزائر كدولة عريقة وأصيلة أن تجلس بإيجابية للمصالحة بين المتخاصمين، ولإعادة جمع الشمل من جديد.

عاشرًا: يا أمتي العربية والإسلامية، أين أنتِ؟! ألا يمكن أن يجتمع المخلصون من ستين دولة إسلامية لحلّ هذه الأزمة، ولغلق هذا الملف، ولفتح صفحة جديدة للنهضة والإعمار والاستصلاح والاستثمار؟!

إن الأمَّة غابت كثيرًا وكثيرًا عن أداء دورها، وعن القيام بالأعمال المنوطة بها، فهانت على الدنيا، بل هانت على نفوس أبنائها، فما عاد المسلمون ينتظرون منها شيئًا.. أين الجامعة العربية؟ وأين منظمة المؤتمر الإسلامي؟ وأين منظمة الوحدة الإفريقية؟ وأين العلماء والدعاة؟ وأين الرؤساء والأمراء؟

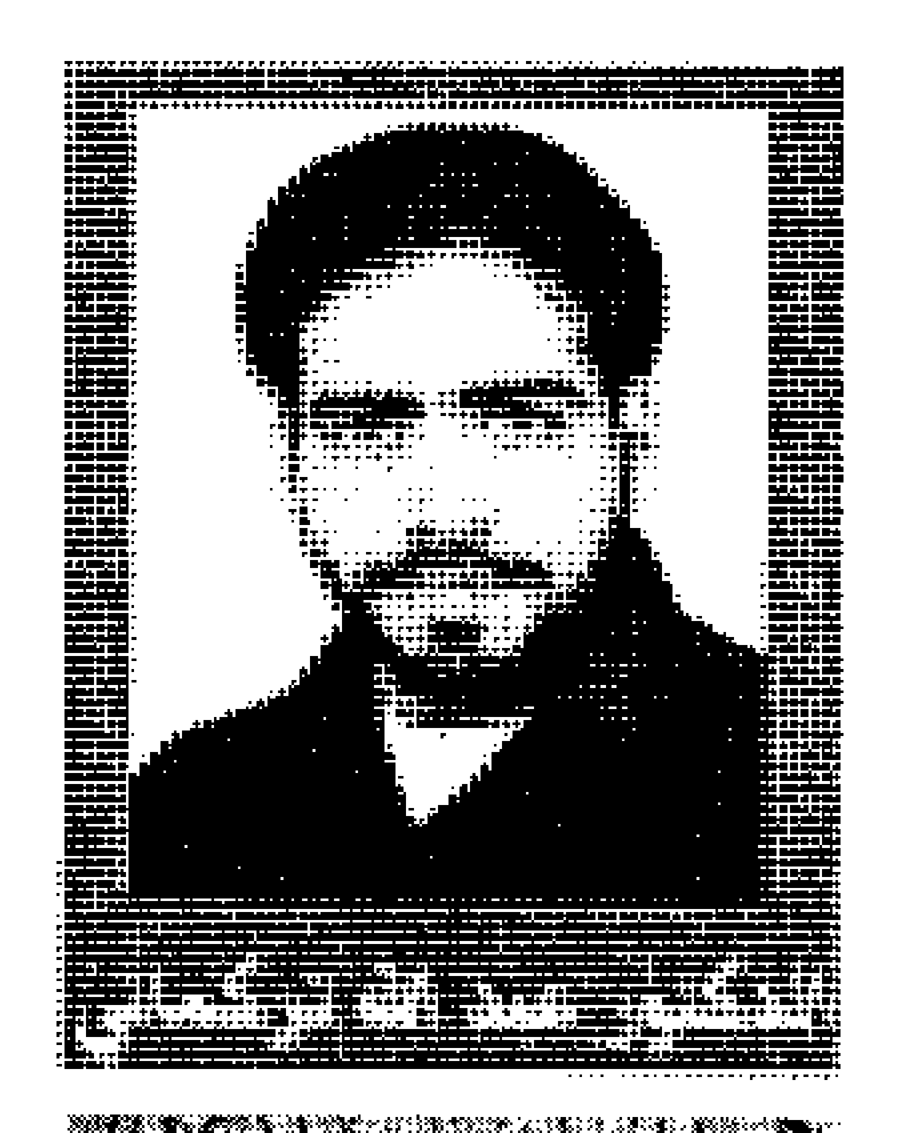
آهِ لو تحرَّك هؤلاء وهؤلاء..

إن كنا سنعجز عن إنهاء الصراع بين الأشقاء، فماذا سنفعل في قضايانا في فلسطين والعراق والشيشان وكشمير وغيرها من جروحنا النازفة؟!

هذه هي الآليات التي أراها في هذه القضية.. فتلك عشرة كاملة.

وأعلم أن الكثير سيقولون: هذا في معظمه دور الحكام، فأين دور الشعوب؟ فأقول لهم: بداية الأمر أن تفهم الشعوب ثم تتحرك، فلو رأى الله سبحانه الصدقَ في قلوبها، والجدَّ في أعمالها، لرزقها من يُعيد لها مجدَها وعزَّها.

فيا أهلنا في المغرب استقبلوا إخوانكم في الصحراء بالكرم المغربي المعروف، ويا أهلنا في الصحراء عودوا إلى وطنكم الأم، ويا أمتنا أفيقي؛ فأنتِ خير أمَّةٍ أخرجت للناس.



سبل الحل التوافقي الممكن في الصحراء الغربية

لم يعد معقولاً ولا مقبولاً، ونحن نشاهد ما يجري في العالم، أن نواصل التعامل مع قضايانا التاريخية وإشكالاتنا السياسية بالطرق التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم. فهل يُعقل أن لا تميّز النخب السياسية في الجزائر والمغرب اليوم بين شروط نشأة وتطور أزمة الصحراء الغربية في لحظات تشكلها، وبين مآلها الراهن في علاقاته بالمتغيّرات الجارية، سواء في المغرب الكبير أو في العالم؟

من المفارقات في هذه القضية المعلقة، أنّ الطرفين لا يرحبان بأية جهود أو وساطات عربية لحلها، ولم يسبق أن أدرجت هذه القضية على جدول أعمال أية قمة عربية. أما بقية دول المجموعة المغاربية، فتبدو وكأنها تخشى التدخل في الخصام بين الدولتين الكبيرتين، خشية أن ينعكس ذلك على أوضاعها الداخلية واستقرارها الإقليمي، أي أنّ المشكلة تحولت إلى ما يشبه القنبلة النائمة، التي يخشى ذوو القربى الاقتراب منها مخافة أن تنفجر.

إنّ نظرة مستقبلية وواقعية إلى مسار العلاقات الجزائرية ـــ المغربية يمكن أن تجنّب البلدين معاً مخاطر الحساسيات المفرطة، في حال توجهت نحو الفرص المتاحة والتحديات الحقيقية.

ومن الواضح أنّ أي حل من شأنه أن يحظى بالقبول، لا بد أن يراعي عدة مقتضيات وشروط أساسية أبرزها:

1 - إجماع الأطراف الإقليمية المعنية وهي: المغرب والجزائر وموريتانيا.

2 - التوصل إلى صيغة توافقية بين مطالب الصحراويين الاندماجيين، والصحراويين الانفصاليين (البوليزاريو) بعد اتضاح لاواقعية ولاجدوى المسار الاستفتائي المفضي إلى أحد خياري الاستقلال التام أو الانضمام التام.

3 - توفر الغطاء الدولي للتسوية المنشودة، المرهون بتوافق ثلاثة أطراف محورية، هي إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أجل إنجاح مساعي الحل التوافقي ينبغي إطلاق نقاش معمم ومعمق في موضوع مشكلة الصحراء من مختلف أبعاده، يستند الى قاعدة نقد المرجعية

أدعو إنّ المنطقة المغاربية لا تحتاج إلى مغامرات، وإنما إلى قناعات تشدها إلى واقع أنّ المعركة من أجل الديمقراطية والتنمية والتكيف مع تحولات العصر لا ينبغي أن يعلو صوت فوقها



السياسية والتاريخية التي ساهمت في تشكله. ونحن نتصور هنا أنّ مرجعية نظام الحرب الباردة تحدد المدخل المناسب لفهم المواقف، وإذا كنا نعي جيداً النهاية الفعلية لايديولوجيات الحرب الباردة فإننا نفترض أنّ الفعل السياسي البشري في التاريخ قادر، في حال توفر الإرادة السياسية التاريخية والمسؤولة، على تفتيت المكوّنات الصلبة للجغرافية الطبيعية بهدف تحويلها إلى أداة لخدمة المشاريع التاريخية الأكثر مطابقة لطموحات شعوب المنطقة.

ومن أجل إنجاح هذه المساعي أيضاً، أما حان الوقت لأن تبادر قوى المجتمع المدني المغاربي إلى فك العزلة التي تطوق الشعبين الشقيقين بسبب جريمة إغلاق الحدود، وإلى أن تضاعف إطلاق مبادرات التواصل والتبادل، خاصة أنّ أوروبا الجار الجغرافي والشريك الاقتصادي والتجاري أضحت تبحث لخلق منطقة للتبادل الحر في المغرب العربي، عن شريك تجاري واقتصادي وسياسي مغاربي متجانس، أليست هذه القوى مجتمعة مطالبة، اليوم، بلعب دور تاريخي من خلال بلورة رؤى مشتركة للتعاطي مع الإشكاليات المستعصية التي تواجه البلدين: فقر، وبطالة، وعنف سياسي، وحريات عامة، وإكراهات قادمة من الاقتصاد المفتوح وتدخل سافر للقوى الأجنبية في إعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، وأزمة الهوية داخل المجتمع، والحركة المتنامية للمواطنة الباحثة عن حلول استعجالية لمعضلاتها، ومواجهة الأنظمة والدفع بها إلى دمقرطة المشهد السياسي وبناء المؤسسات الوطنية الديمقراطية القادرة وحدها، ومن ورائها القوى الاجتماعية بكل ألوان الطيف الذي تمثله، على تقرير مصير الشعوب المغاربية.

إنّ الطرح المغربي، المبني على الواقعية والمرونة، يمكن أن يجنّب مضاعفات وخيمة. وترجع مصداقية هذا الطرح إلى أنه يتحرك من أجل تأمين مصالحه، ولا يهدف إلى إقصاء الغير، ولا إلى الاستفراد بالمزايا. ويستمد مشروعيته من المنطق الذي أصبح يضبط العلاقات الدولية، وهو الطاعة الواجبة لتداخل المصالح. فلا يوجد عاقل يتصور أنّ مستقبل المغرب يمكن أن يُبنى على حساب الجزائر، أو العكس. وينبغي التأكيد دائما على أنّ انعدام التفاهم بين المغرب والجزائر، يفوّت على البلدين وعلى المنطقة المغاربية فرص الحاضر، ويهدد المستقبل، ويجر المنطقة إلى أن تهدر وقتاً وجهداً، ويمكّن الآخرين من رسم خارطة الطريق بدلا من/أو بدون مشاركة مغاربية فعالة.

إنّ الحل السياسي المطروح، إذ يروم منح الصحراء الغربية حكماً ذاتيا موسعاً، يكون في جانب منه قد حقق للصحراويين وضعاً خاصاً، تستطيع الجزائر أن تطمئن إليه في حال اعتبار تبنّي قضية الصحراء من منطلقات مبدئية. وبالتالي بإمكان التجربة، في حال نجاحها، أن تشكل أنموذجا جديداً في التدبير السياسي، يضع حداً للتوتر القائم من جهة، ويفتح باب الأمل الديمقراطي واسعاً أمام شعوب المنطقة.

وفي حال نجاح الحل فإنّ منطقة المغرب العربي تشكل سابقة في انفتاحها على الطرائق العصرية في توزيع الاختصاصات بين المراكز والأقاليم، كما في حال تجارب متقدمة نقلت الدول الأوروبية إلى مصاف التقدم، عبر تكريس نظم الحكم الذاتي في إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وغيرها.

وقد لا يكون الحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب مستوفيا كل سقف الشروط التي تطرحها جبهة بوليساريو، من قبيل الجدل حول مفهوم تقرير المصير، بيد أنّ مجرد التئام حوار حول المشروع بين الصحراويين، على مختلف مشاريعهم واتجاهاتهم وميولهم الفكرية والسياسية، يعني تمكين السكان

المعنيين بحق الاختيار الديمقراطي من إسماع أصواتهم وانتقاداتهم ومطالبهم. وعلى أي حال لا يمكن حجب الطابع الديمقراطي لحوار الصحراويين حول قضيتهم بمجرد القول إنّ هناك من يريد تقرير المصير والاستقلال، لأنّ أبجديات تقرير المصير تتعرض للانتهاك حين يتم ربطها بالاستقلال فقط، في ضوء معطيات لم تستند إلى أية استشارة شعبية، بيد أنّ الآفاق التي فتحها الحكم الذاتي، من خلال إسناد البحث في معطياته القانونية والسياسية والإدارية إلى السكان المعنيين الذين يشكلون الغالبية، تنم عن توجه يكفل الانتقال بقضية الصحراء من صراع إقليمي إلى قضية ديمقراطية، تتماشى مع النزعة الكونية السائدة لناحية تكريس الحلول الديمقراطية للمشاكل والنزاعات.

إنّ حل قضية الصحراء الغربية يفتح الأفق أمام إقامة التطبيع الكامل بين الجزائر والمغرب، وبالتالي تفعيل بناء الصرح الوحدوي المغاربي، الذي يحتاج بدوره إلى ثورة حقيقية قوامها: تحول الأنظمة المغاربية الى أنظمة ديمقراطية فعلياً، وبالتالي تخليها عن احتكار الوطنية والقبول بنقاش حر وعلني، حول القضايا التي تعيق بناء الاتحاد المغاربي، داخل الهيئات الوطنية المنتخبة في صورة ديمقراطية. فهل أنّ الجزائر والمغرب مستعدان لإقامة سلام بينهما وحل هذا النزاع الإقليمي وفق رؤية مغاربية وحدوية شاملة؟

انطلاقاً من الاعتبارات، الموصوفة أعلاه، فإنّ مقترح الحكم الذاتي، الذي قدمته الحكومة المغربية إلى الأمم المتحدة، يستجيب لتوجهين اثنين: أولهما، اعتبار أنه في كل صراع دولي ليس هناك غالب واحد يمكن أن يأخذ كل شيء، مهما كانت شرعية حقوقه، فهناك قاعدة لا غالب ولا مغلوب. وثانيها، أنّ هذا الحل يعتبر أنّ القضية يمكن أن تُحل على أساس أنه لا إلحاق ولا انفصال، بل هناك وضعية خاصة تسمح للسكان بتدبير شؤونهم اليومية من دون الارتقاء إلى شخصية دولية منفصلة.

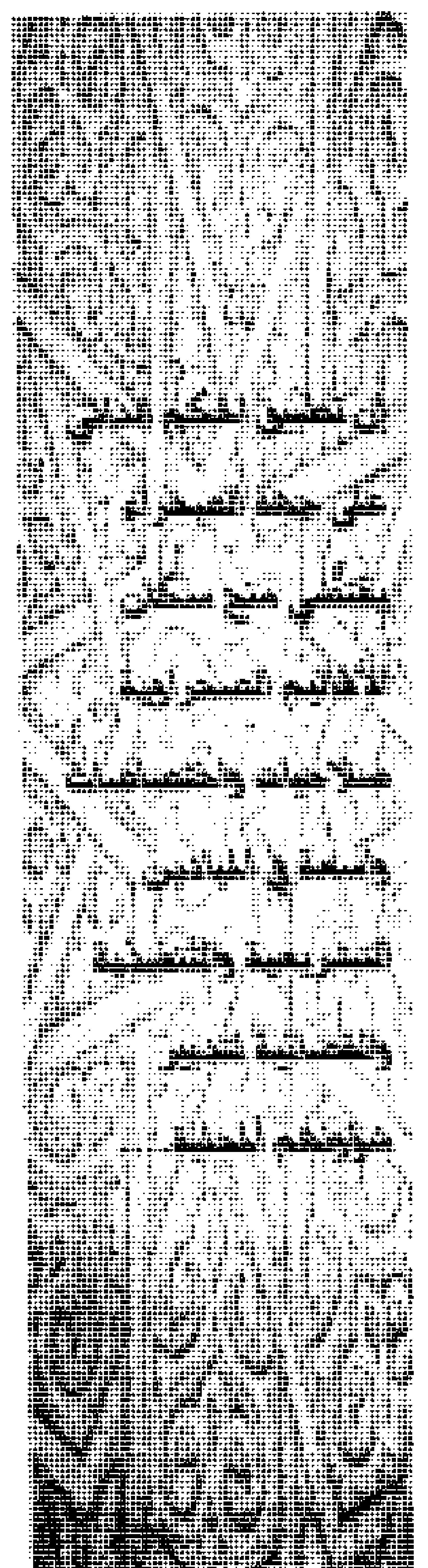
إنّ المنطقة المغاربية لا تحتاج إلى مغامرات، وإنما إلى قناعات تشدها إلى واقع أنّ المعركة من أجل الديمقراطية والتنمية والتكيّف مع تحولات العصر لا ينبغي أن يعلو صوت فوقها. فحرب الصحراء أهدرت قدرات المنطقة وطاقاتها واستنزفت مواردها، واستمرارها عطّل مشروع البناء المغاربي، وأفسح في المجال أمام التكالب الأجنبي الذي يزيد بقدر اتساع التوتر، ومن غير المقبول معاودة إنتاج الأفكار والآليات التي قادت إلى المأزق.

وعسى أن يتعزز الاقتناع بأنّ حل المشاكل الإقليمية والمحلية، من خلال البدء في إقرار تنظيمات اللامركزية هو الأفضل، وسواء اقتصر الموضوع في مرحلة أولى على إقليم الصحراء بسبب طول أمد النزاع أو تعداه في وقت لاحق ليصبح منهجية عصرية في إدارة الشؤون المحلية في أرجاء المنطقة العربية كافة، فإنّ التجارب الإنسانية التي نمت في هذا الاتجاه أوضحت الفرق بين انتكاس بناء الدولة المركزية، الذي يزيد في الأعباء كما في تجارب عدة دول عربية، وبين التطورات التي عرفها الاتحاد الأوروبي في ضوء الحفاظ على خصوصية مكوّناته وتنوعها.



ملف

آفاق تطبيق الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية



الأصول النظرية لمفهوم الحكم الذاتي:

يثير مفهوم الحكم الذاتي عددا من التساؤلات بخصوص طبيعته القانونية والسياسية، فهو غامض ومتشعب ويتضمن قدرا كبيرا من المرونة، تقترب أحيانا من الإدارة والقانون، أي يمكن أن يكون حكما ذاتيا إداريا باعتباره أحد أشكال اللامركزية الإدارية، ويقترب أحيانا أخرى من السياسة، وفي بعض التطبيقات قد يجمع بين الطابع الإداري والقانوني والطابع السياسي في آن واحد.

1. مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي العام:

يعرف الحكم الذاتي في إطار القانون الدولي العام بأنه "صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة لأنها أصبحت من الوجهتين السياسية والاقتصادية جديرة بأن تقف وحدها مع ممارسة الدولة المستعمرة السيادة عليها"، ويعرف أيضًا بأنه "ينشأ بواسطة وثيقة دولية، سواء كانت معاهدة دولية تعقد بين دولتين بشأن إقليم خاضع لسيطرتها، أو عن طريق اتفاقيات تبرمها منظمة الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم مع الدول الأعضاء القامة بإدارة الأقاليم الخاضعة لها، فإن هناك علاقات توصف من الوجهة القانونية بأنها دولية، وتخضع لقواعد القانون الدولي العام، فهو نموذج للعلاقات الدولية.

2. الحكم الذاتي في المواثيق الدولية:

انتقل الحكم الذاتي من نطاقه الضيق باعتباره مسألة داخلية تنظم عن طريق قانون صادر من الهيئة التشريعية للدولة الاستعمارية، إلى نطاق القانون الدولي العام، فأصبح مسؤولية من مسؤوليات المجتمع الدولي، ممثلا في الدول الاستعمارية القائمة على إدارة هذه الأقاليم، وفي المنظمات الدولية التي تتلقى التقارير السنوية عن أوضاع هذه الأقاليم وتراقب مدى تطورها وتقدمها نحو الاستقلال، وبهذا التطور خرج الحكم الذاتي في ظل السياسة الدولية من كونه علاقة تنشأ بين الدول المستعمرة

والأقاليم المستعمرة إلى نطاق الشرعية الدولية، وترتب على ذلك اعتبار كل انتهاك للمبادئ والقواعد التي تقررت بشأن هذا المفهوم، انتهاكا للميثاق نفسه، وأي مخالفات للالتزامات المحددة التي يفرضها الميثاق على الدول الاستعمارية التي تدير الأقاليم المستعمرة مخالفة لأحكامه تستتبع تطبيق ما يرتبه من جزاءات وفق قواعد القانون الدولي العام.

وقد ارتبط الحكم الذاتي في القانون الدولي العام بعدد من المفاهيم والمبادئ منها حق تقرير المصير والاستقلال الوطني، غير أنه استخدم في الواقع كفكرة سياسية وصيغة للحكم لا لصالح الشعوب المستضعفة التي تقرر من أجلها الحكم الذاتي، بل استخدم كوسيلة لتحديد العلاقة بينها وبين مستعمراتها.

وباستقراء عدد من المواثيق الدولية، نجد أن مفهوم الحكم الذاتي قد ضمن في عدد منها كما هو الشأن بالنسبة ل:

- ميثاق منظمة حلف شمال الأطلسي في 14 غشت 1941 تحت مسمى self gouvernement، أي الحكومة الذاتية.
- الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة والمادتين 73 و76.

غير أن الدول الكبرى آنذاك أصرت على ضرورة أن يكون الحكم الذاتي، وليس الاستقلال هدف هذه الشعوب والأقاليم التابعة والمستعمرة، سواء أكان في مناقشات مؤتمر سان فرانسيسكو، أو في مناقشات اللجان الفرعية فيما بعد، على الرغم من اعتراض بعض ممثلي الدول على عبارة "الحكم الذاتي" إذ كانوا يرون فيها ذريعة لتهرب الدول المستعمرة من منح الاستقلال السياسي الكامل للبلدان المستعمرة، وفي مقابل ذلك رأوا ضرورة النص على الاستقلال السياسي الكامل، كهدف للدول التي لم تكن تتمتع بالاستقلال آنذاك.

وهكذا قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة في عام 1946 عرفت فيما بعد بلجنة الإعلام عن الأقاليم غير المحكومة ذاتيا، وشغل تعريف هذه الأقاليم حيزا كبيرا من المناقشات، وذلك في ضوء المادتين 73 و76 من الميثاق وشارك في هذه المناقشات دول عديدة، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ومصر، والهند والفلبين وغيرها.

وأفضت هذه المناقشات إلى تبني عدد من المعايير العامة التي لا بد من توفرها في الإقليم، حتى يمكن انطباق صفة الحكم الذاتي عليه وهي:

1. ضرورة توفر سلطة تشريعية في الإقليم تتولى سن القوانين، ويتم انتخاب الأعضاء بحرية، في إطار عملية ديمقراطية أو أن تشكل بطريقة تتوافق مع القانون، وتجعلها موضع اتفاق السكان.
2. سلطة تنفيذية يتم اختيار الأعضاء في جهاز له هذه الصلاحية ويحظى بموافقة الشعب.
3. سلطة قضائية يناط بها تطبيق القانون واختيار القضاة والمحاكم،كما تضمنت هذه المعايير ضرورة التحقق من مشاركة السكان في اختيار حكومة الإقليم من دون أية ضغوط خارجية مباشرة،أو غير مباشرة، من طريق أقليات محلية مرتبطة بقوى خارج الإقليم، تريد فرض إرادتها على الأغلبية، وبالمثل توفر درجة من الاستقلال الذاتي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتحرر من الضغوط الخارجية، وتحقيق المساواة بين مواطني الإقليم في التشريعات الاجتماعية وغيرها.

3. مفهوم الحكم الذاتي في القانون العام الداخلي:

اقتنعت أكثر الحركات القومية والتنظيمات السياسية في الدول متعددة القوميات بأن الحكم الذاتي يمثل أحد أشكال التعبير السياسي القومي التي يمكن بواسطتها تنمية التراث الحضاري والثقافي، وقيام الجماعات القومية بإدارة شؤونها الداخلية في إقليمها القومي، وانطلاقا من هذا التصور للحكم الذاتي،



اتجهت هذه المجموعات إلى تبني هذا النظام دون رفع شعار المطالبة بالانفصال والاستقلال التام، حفاظا على وحدة الوطن وصيانة الوحدة الوطنية.

ويقصد بالحكم الذاتي الداخلي نظام قانوني وسياسي يرتكز على قواعد القانون الدستوري، وبتعبير آخر هو نظام لا مركزي مبني على أساس الاعتراف لإقليم مميز قوميا أو عرقيا داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية، ولهذا فهو في نطاق القانون الداخلي أسلوب للحكم والإدارة في إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة.

وهو بهذا المفهوم نظام خاص تلجأ إليه السلطة السياسية في الدول التي لها مشاكل التعدد القومي والعرقي، فهو نظام لا يرتقي إلى درجة الفدرالية ولا يهبط إلى مستوى اللامركزية الإقليمية، فهو صيغة للحكم والإدارة.

بعد هذه التوطئة المختصرة للإطار القانوني والنظري لمفهوم الحكم الذاتي في القانون العام الدولي والداخلي يجدر بنا الإشارة أولا إلى أن هذا المشروع حظي بإعجاب عدد من المتتبعين لملف الصحراء المغربية، ذلك أنه يشكل بحق مساهمة فعلية وعملية تثبت حسن النية في تسوية قضية الصحراء، ويتطابق في الآن ذاته مع مبادئ الديمقراطية المعترف بها عالميا، خاصة أنه يولي اهتماما خاصا لمعاناة السكان المحتجزين ويتبنى قضيتهم، ويسعى في أهدافه ومراميه إلى لم شمل العائلات وعودة الأطفال إلى آبائهم وإطلاق سراح المحتجزين حتى يتمكنوا من العودة إلى المغرب.

لقد أصبح في حكم المؤكد أن المقترح المغربي لمنح أبناء الصحراء حكما ذاتيا موسعا تحت السيادة المغربية "فرصة ذهبية" لطي مرحلة وقفت لوقت طويل أمام تنمية المنطقة وبناء اتحاد المغرب العربي وإزاحة العراقيل أمام تواصل أبنائه.

كما أثار مخطط الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة،اهتمام جل دول العالم، من ذلك يمكن أن نذكر:

- حظي هذا المخطط باهتمام مسؤولين ودبلوماسيين وأعضاء بالكونغرس الأميركي، الذين وصفوا هذا المقترح بـــ "المقاربة المبتكرة التي يتعين دعمها" و بـــ "المساهمة الكبيرة" لتسوية قضية الصحراء. وقد أعرب المسؤولون الأميركيون، من بينهم كاتبة الدولة في الشؤون الخارجية،كونداليزا رايس، وستيف هادلي، مستشار الرئيس جورج بوش في الأمن القومي، عن هذا الاهتمام، خلال مختلف اللقاءات التي عقدوها مع المسؤولين المغاربة الذين قاموا بزيارة للعاصمة الأميركية.

- أثار مشروع الحكم الذاتي الذي يعتزم المغرب تقديمه إلى الأمم المتحدة لوضع حد لنزاع الصحراء "اهتماما كبيرا" داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أعربت عدد من الدول أنه يشكل خيارا واقعيا لتسوية سياسية نهائية لقضية الصحراء.

- أكدت ممثلة المملكة المتحدة بأن هذه الأخيرة تنتظر باهتمام، مبادرات جديدة من شأنها أن تساعد في إحراز تقدم وتجاوز المأزق الحالي، ومنها تقديم المغرب لآخر مقترحاته" بخصوص حكم ذاتي موسع بالصحراء.

-وفي السياق نفسه، أبرز المندوب الإيطالي أن بلاده"تتابع باهتمام عزم المغرب تقديم مقترح بمخطط للحكم الذاتي."

- أكد ممثل ألمانيا بأن بلاده "تسجل باهتمام أن المغرب بصدد وضع مقترحات جديدة لحكم ذاتي موسع بالصحراء، مشيرا إلى أن بلاده "ستستقبل بإيجاب تقديم هذا المخطط."

- وقد سار في نفس الاتجاه مندوبو عدد كبير من الدول التي أعربت كلها أن حق تقرير المصير لا يمكن اختزاله فقط في الحق في الاستقلال، بل إن هناك أشكالا مختلفة للحكم الذاتي والتسيير الذاتي يمكن تطبيقها حسب الحالات.

كما حظي مشروع الحكم الذاتي أيضا بنفس الإجماع في الأوساط السياسية والفكرية، حيث أكد رئيس الحكومة الإسبانية الأسبق "فليبي غونزاليث"، أن مبدأ الحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب للخروج من الوضع المتأزم الذي تتردى فيه المنطقة، يعد "أفضل الحلول لجميع الأطراف المعنية بهذا النزاع."

وفي هذا الصدد قال جلالة الملك في الخطاب الذي وجهه إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة لاعتلاء جلالته العرش "إنه لمن دواعي اعتزازنا، أن نسجل التفهم والتجاوب الذي لقيته المبادرة المغربية، لدى البلدان والهيئات الفاعلة في المنتظم الدولي، التي باتت مقتنعة بمصداقية مطلبنا، وتوازن موقفنا، في نهج حل سياسي تفاوضي ونهائي لهذه القضية"، مؤكدا جلالته "أننا سنظل معبئين لبلورة هذه المبادرة، في إطار تشاركي وموسع وذي مصداقية. كما لن نتوانى لحظة، في مد اليد إلى ذوي النيات الحسنة، وفي الدعوة الصادقة إلى تحرير المستقبل المشترك مع جيراننا."

مشكلات الحكم الذاتي في التطبيق:

1- مشكلة الشخصية الدولية:

إن الدولة كوحدة للقانون الدولي تتمتع بالشخصية الدولية، مع مراعاة ما يرافق ذلك من حقوق والتزامات، فهي تتمتع بالسيادة على إقليمها، وتشارك في الأنشطة التي تهم الجماعة الدولية ككل، ولها الحق في تقرير سياستها الخارجية.

غير أن مختلف تطبيقات الحكم الذاتي سواء كان داخليا أم خارجيا، لم تتمتع الأقاليم الخاضعة له بالشخصية الدولية، فمثلا تونس في الإطار الاستعماري و بورتوريكو وغرينلاند ، لم تحظ، طبقا للحكم الذاتي، الممنوح لها، بحق تقرير الشؤون الخارجية والدفاع.فبورتوريكو ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية باتحاد حر، وتقوم هذه الأخيرة بتقرير شؤون الدفاع والخارجية. وفي غرينلاند تقوم حكومة الدانمرك بتقرير سياستها الخارجية، مع استشارة غرينلاند عندما يتعلق الأمر بقضايا تخصها كالعلاقة مع دول الإتحاد الأوربي، أما تونس، فكانت فرنسا هي التي تتولى إدارة شؤونها الخارجية وتمثيلها على المستوى الدولي، أما اسبانيا، فلا يختلف الأمر،إذ تتمتع المناطق المحكومة ذاتيا بصلاحيات تشريعية وتنفيذية محدودة بنطاق الإقليم، بينما احتفظت السلطة المركزية في مدريد بتقرير السياسة الخارجية،، وشؤون الدفاع والأمن والخارجية، وتقرير السياسات المالية العامة والأنظمة المصرفية المعمول بها في البلاد، وكذلك عقد المعاهدات، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية.

والنتيجة المترتبة على ذلك، أن وحدات الحكم الذاتي، سواء كانت في الإطار الداخلي أو الدولي، وسواء تعلق الأمر بالأقاليم أو الجماعات القومية، لا تحظى بالشخصية الدولية، ومن ثم فليست موضوعا للقانون الدولي وإنما موضوعا للقانون الداخلي وشخصا له.

2. مشكلة توزيع الصلاحيات:

تتوسط هذه المشكلة كافة نظم الحكم الذاتي، وتتلخص في كيفية توزيع الصلاحيات التنفيذية، والتشريعية، بين الأقاليم المحكومة ذاتيا، وبين السلطة المركزية، وهناك ثلاثة طرق لتوزيع هذه الصلاحيات، هي: أولا، تعيين الصلاحيات التشريعية والتنفيذية بين الوحدات الذاتية والسلطة المركزية، وتتمثل عيوب هذا الحل في وجود فجوات في الممارسة، نظرا إلى تداخل العديد من الصلاحيات والمجالات في التطبيق، فضلا عن أنه نظري أكثر منه عملي، ثانيا،الاقتصار على توزيع وتعيين صلاحيات الوحدات الذاتية في مجالات محددة، كما في إسبانيا وايطاليا وكندا،ثالثا، الاكتفاء بتعيين الصلاحيات والمجالات التي تقتصر على الدولة والسلطة المركزية ذات السيادة.



3. المسائل الأمنية:

تقتصر المسائل الأمنية في تطبيقات الحكم الذاتي على الأمن الداخلي المحدود بنطاق الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي، ذلك أن قضايا الأمن القومي تدخل في عداد صلاحيات الأجهزة المركزية للدولة، وطبقا لذلك فأن معظم الوحدات المتمتعة بالحكم الذاتي لها صلاحية تشكيل قوة شرطة محلية. وحتى في المجالات التي لا ينص فيها على ذلك فإن الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي بإمكانه تشكيل قوة شرطة محلية تضمن تنفيذ التشريعات في مجال الضرائب والتجارة، وحماية البيئة، كما هو الحال في جزيرة غرينلاند وفي إقليم الباسك.

4. السياسة الاقتصادية والمالية العامة:

تمثل وحدات الحكم الذاتي ، بدرجات متفاوتة، جزءا من اقتصاد قومي موحد وسياسة مالية موحدة على الصعيد القومي، إذ تحتفظ الحكومة المركزية بحقوق وصلاحيات لا تقبل المنازعة في تقرير السياسة المالية، وسك النقود، وتحديد معدلات الصرف، والإشراف على نظام قومي للجمارك والضرائب،كذلك في وضع خطط التنمية الاقتصادية، وعقد الاتفاقيات المالية، والقروض مع الدول الأجنبية ومع ذلك، فقد تسمح الدولة في بعض الحالات للحكومات الذاتية، بفرض وتجميع بعض الضرائب المحلية، أو تفويضها في ذلك.

وخلاصة القول، أن الحكم الذاتي -سواء كان دوليا أو داخليا- له طبيعة خاصة من المرونة وعدم الاستقرار، فهو لا يأخذ شكلا صالحا للتطبيق في أي من الدول على اختلاف ظروفها وأوضاعها.

كما يكون للقواعد القانونية التي تنظم الحكم الذاتي دور هام في تحديد مساره، ومما يؤكد ذلك، أن مفهوم الحكم الذاتي في نطاق العلاقات الدولية والسياسة انقلب من علاقة داخلية بحتة بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها إلى علاقة دولية، فهو تحول من وسيلة استعمارية غير مرغوب فيها إلى فكرة قانونية مشروعة وجد النص عليها في العديد من الوثائق والاتفاقيات الدولية. وفي نطاق القانون العام الداخلي، لم يأخذ وضعا ثابتا رغم تطبيقات عديدة له.

الحكم الذاتي كحل سياسي توافقي ونهائي لنزاع الصحراء:

إن هذا الحل السياسي التوافقي يتجاوز مفهوم الغالب والمغلوب، وصيغة هذا الحل هو بقاء الصحراء تحت السيادة المغربية لكن في نطاق نوع من الاستقلال الذاتي وقائم على الوحدة الوطنية والمشروعية الدولية واحترام خصوصيات المنطقة وفي إطار جهوية موسعة.

لكن في حالة تذليل كافة الصعاب ودخول هذا الاتفاق إلى حيز التطبيق هل يعني ذلك أن مقتضياته المتعلقة بالاستقلال الذاتي ستبقى مقتصرة على هذه الجهة التي ستشكل نظاما خاصا بالمقارنة مع باقي الجهات، أم أن الأمر يستدعي تعميق الجهوية وتعميمها بنفس الكيفية، الأمر الذي يتطلب مراجعة دستورية خاصة فيما يتعلق باختصاصات الجهات؟

إن الديبلوماسية المغربية أمام خيارين:

1. تمتيع منطقة النزاع بنظام خاص:

إن الحل السياسي لقضية الصحراء لا يمكن أن يكون إلا نهائيا ولهذا السبب لا تستطيع المملكة المغربية أن توافق على فترة انتقالية يطبعها عدم اليقين بشأن الوضع النهائي للإقليم.

إن هذا الحكم الذاتي النهائي يتمثل في إقامة جهوية خاصة بالمنطقة المتنازع حولها، كاستثناء على المجال الترابي الوطني، كما هو الحال بالنسبة إلى إسبانيا، حيث نجد هناك ما يسمى بـ" المجموعات المستقلة" التي تتمتع باختصاصات تشريعية وتنفيذية في الميادين المحددة دستوريا.

ومن هذا المنطلق يستدعي تطبيق هذا الخيار إجراء تعديل دستوري يمنح الجهة موضوع الخلاف حكما ذاتيا خاصا بها، بمعنى أن المناطق الصحراوية ستتمتع باستقلال ذاتي، يفوق نظام اللامركزية المعمول بها حاليا والتي تتوفر فيها الجهة على مواردها التي تمكنها من ممارسة اختصاصاتها المحددة من قبل السلطة المركزية.

وتبعا لذلك فإن تطبيق الحكم الذاتي على جهة الصحراء يقتضي منح سكان الأقاليم الصحراوية صلاحيات واختصاصات واسعة في الميادين التشريعية والتنفيذية والقضائية لتدبير شؤونهم المحلية آخذا بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة طبعا في إطار السيادة والوحدة الترابية للمملكة واحترام مبادئ الديمقراطية واللامركزية.

إن هذا الحل لا يمكن أن يكون إلا في إطار بناء الديمقراطية بالمغرب وبناء الجهة وفتح المجال لأبناء الأقاليم الصحراوية للمبادرة الحرة والمشاركة في استغلال خيرات جهتهم اقتصاديا واجتماعيا و خدماتيا، وكذلك على مستوى المؤسسات المنتخبة، وكذا تضامن المجتمع المدني بهدف إدماج المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وبوثيرة موازنة.

إن الاستقلال الذاتي يجب أن يشكل وضعا نهائيا وليس حلقة تؤدي إلى انفصال هذا الإقليم، داخل هذا الإطار يبقى المغرب منفتحا على كافة المقترحات التي تستلهم التجارب المتنوعة الممارسة في العالم، وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجيوسياسية للمنطقة.

نخلص إلى القول بأن تمتيع منطقة الصحراء بنظام خاص، إذا كان سيؤدي إلى إنهاء النزاع لكنه قد سيشكل قاعدة دستورية يمكن أن توظف لتأسيس خطاب احتجاجي على الدولة والمطالبة بوضع قانوني من ذات القبيل خصوصا في المناطق الأمازيغية التي تشكو تاريخيا من اللاتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووجود سوابق تاريخية تصعب من التقارب بين المركز والمحيط، كما أن هذا السيناريو يفترض نظاما أساسيا ووضعا مستقلا داخل الوثيقة الدستورية وفلسفة جديدة للصك الدستوري المغربي، فلا يمكن والحالة هذه أن يتعايش داخل النص الدستوري منطقان متباينان يتأسسان على التعددية والإجماعية، فالنص الدستوري المغربي قد اشتغل وفق ثابت الإجماعية، وانغلاق النسق الدستوري بالرغم من الترميمات المتتالية في وظيفتي الضبط والتنظيم مما يجعل من الفكرة السياسية لدستور 1996، تظهر كعائق أمام انفتاح الدولة على البنيات تحت دولية.

2. الانتقال إلى دولة الجهات (الدولة الجهوية)

على إثر التطورات التي عرفتها كل من قضية الصحراء والمسألة الديمقراطية، هل يمكن تأسيس رابط بين هذين المعطيين؟ وهل يمكن القول بأن الديمقراطية المحلية في معناها الواسع أي في إطار الحكم الذاتي سيهب ريحها من الجنوب؟

إن مسألة الاستقلال الذاتي والجهوية هي فكرة سبق لأحد برلمانيي الحزب الشعبي الإسباني السيد Javier Ruperz أن دافع عنها، لنقول إن أمكن أن قضية الصحراء مثلث أو حلت محل المشروع المجتمعي الذي كان الدولة المغربية في حاجة ماسة إليه لتعبئة الشعب المغربي من أجل تجديد الشرعية والحماسة الوطنية وربطها بنوع من الانفراج السياسي لضمان حد أدنى من السلم والاستقرار السياسي والاجتماعي لا سيما إذا تم مزج تطور المسألة الديمقراطية الراهنة بتطور قضية الصحراء، وتلاقحهما، وانفتاح النظام السياسي عن طريق تحديث بنياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن تم المرور إلى الدولة الجهوية، ومن المؤكد أن السمو بالديمقراطية المحلية وباللامركزية نحو الرقي، سيساعد المغرب على مواجهة الطوفان العولمة والمحافظة على هويتنا وعلى وحدتنا الترابية.

وإذا كان الأمل هو أن تطبع جهات المغرب كلها بطابع خصوصيتها دون أن يمس ذلك بالالتحام والوحدة، والبداية بالأقاليم الصحراوية، وجعلها جهة وإعطائها الأولوية على أخواتها بالمغرب وستتلوها جهات أخرى، فأن ذلك يدل على أن ربط الصحراء بالجهوية مسألة أخذت حيزا هاما في الفكر الحسني، وذلك لترابطها بمسألة السيادة، والوحدة الوطنية، وأضحى لذلك أحد أبعاد النظام الجهوي هو حل القضية الوطنية في إطار توسيع اللامركزية، بتمكين السكان المحليين من بناء جهتهم والمشاركة في القرارات السياسية على الصعيد المحلي والوطني.

إن الحكم الذاتي تحت السيادة الكاملة والوحدة الترابية للمغرب وفي إطار جهوي موسع جعل مسألة الجهوية مطلبا وطنيا استعجاليا، بهدف إعطاء الجهات هامشا أوسع في التسيير الذاتي والتخلص من المركزية الضيقة.

إن الانتقال إلى دولة الجهات يعني إقامة مجموعة من الجهات تتمتع باستقلالية عن المركز في بعض المجالات المحددة، أو تلك المفوضة لها من قبل السلطة المركزية، وفي هذه الحالة يستدعي الأمر إجراء تعديل دستوري للارتقاء بنظام الجهة في مستوى متقدم من اللامركزية في إطار الدولة الموحدة، بمعنى الانتقال من الجهوية الإدارية المعمول بها في المغرب إلى الجهوية السياسية المحددة دستوريا.

إن تطبيق الدولة الجهوية يستدعي إعادة النظر في وظيفة المؤسسات المحلية وأساس تشكيل المؤسسات الوطنية التي ستصبح ذات أساس ترابي جهوي إضافة إلى ضرورة رسم حدود للاختصاص بين المستويين وطبيعة نازلات المركز والجانب الموكول له مهام الدفاع والخارجية، إنه منطق ينظر إلى الصحراء باعتبارها وحدة رابية منزوع عنها طابع الخصوصية قياسا إلى الوحدات الجهوية الأخرى.

إن خيار الجهوية ليس خيارا تقنيا ولا تعديلا بإمكانه أن يمس مستوى محدودا داخل البنية الدستورية، بل يمتد ليشمل رأس التنظيم السياسي، سؤال فصل السلط، أساس التمثيل السياسي وشكل الدولة، وهي أبعاد لا يمكن لتعديل دستوري محدود أن يجيب عنها. إن القدرة الاحتوائية لسياسة التعديل الدستوري لسنوات 92-95-96 لا يمكن أن يعاد إنتاجها، فالأمر هنا لا يتعلق بالبحث عن التوافق مع أحزاب المعارضة، ولا إلى امتصاص الحركات الاحتجاجية الحقوقية.

وإذا كان هناك تخوف من إقرار جهوية سياسية يمكن أن تتسبب في ظهور نزعات انفصالية داخل البلاد، فإن هذا التخوف لا مبرر له، مادامت الجهات مرتبطة بملك البلاد، وكما قال الملك الراحل الحسن الثاني:"يمكن أن نسير في اللامركزية إلى أبعد الحدود ما دمنا ممسكين برابطة البيعة." وكان رحمه الله يمنى أن يترك لخلفه مغربا مبنيا على شاكلة المقاطعات الألمانية المسماة " اللاندر."

مقترحات بشأن الحكم الذاتي في الصحراء المغربية

يندرج هذا المشروع في إطار المسلسل الذي أطلقته المملكة، لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي، مرتبط بقوة بهويته الوطنية، غني بتقارب روافده المتعددة، والتي تشكل الثقافة الصحراوية إحدى أهم مكوناتها.
ويمكن أن يتصور أن يرتكز المشروع المغربي على العناصر التالية:

- سيخضع مشروع هذا القانون لاستشارة حرة من خلال استفتاء للسكان المعنيين، وذلك بعد مراجعة الدستور المغربي في هذا الاتجاه. وسيتم ضمه إلى الدستور المغربي، الضامن لاستقراره ولطبيعته الخاصة في سياق الترتيب القانوني الداخلي.

- وفي انتظار تنظيم استشارة استفتائية ووضع الهيئات التي ستتمخض عنها، سيتم اتخاذ عدة إجراءات انتقالية، بما فيها عفو عام، وذلك على الخصوص من أجل تسهيل عودة وإعادة اندماج الأشخاص الذين يعيشون خارج الأراضي.

- سيخلق هذا الإطار الظروف الضرورية للعودة الحرة الموافق عليها، ولإعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لكل المنحدرين من الصحراء، وأينما كانوا، لوضع حد لمعاناتهم ولإتاحة جمع وتوحيد الأسر داخل مغرب ديمقراطي موحد ومتضامن.

-إن الهدف من مشروع قانون الحكم الذاتي بمنطقة الصحراء هو إتاحة الفرصة لسكان هذه المنطقة، عن طريق مجلس تشريعي جهوي، وجهاز تنفيذي وقضائي محلي، لممارسة صلاحيات مهمة، واسعة، ومتنوعة في المجالات التالية: الإدارة المحلية، الميزانية، الضريبة المحلية، التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، الشغل، الثقافة، تنمية الإرث الثقافي الحساني، رعاية الرياضة، التكوين المهني، تنمية النشاط التجاري والصناعي، تشجيع الاستثمارات، السياحة، الصناعة التقليدية، الفلاحة والرعي، أشغال التجهيز ذات المصلحة الجهوية، السكن وإعداد التراب الحضري، النقل، الطرق الموجودة داخل أراضي منطقة الحكم الذاتي بالصحراء، الماء، التجهيزات الهيدرولية، قنوات وأنظمة الري التي تخدم منطقة الحكم الذاتي بالصحراء، المعارض والأسواق، المحاجر، البيئة.

- المجلس التشريعي سيتم انتخابه من خلال الاقتراع العام المباشر، حسب نظام يضمن تمثيلا متوازنا داخل أرض منطقة الحكم الذاتي للصحراء ولسكانها، بما في ذلك تمثيل نسوي مناسب. وسيكون الجسم الانتخابي الذي سينتخب أول مجلس تشريعي محلي مكونا مما يلي:

أ – الأشخاص الذين أعلن عن قبولهم للتصويت من قبل لجنة تحديد الهوية التابعة للمينورسو، وذلك حسب اللائحة المؤقتة ليوم 30 ديسمبر 1999.

ب– الأشخاص البالغين 18 سنة على الأقل، والذين توجد أسماؤهم على لائحة العائدين التي ستتولى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة وضعها حسب الأصول، وطبقا لصلاحياتها، وأيضا الأشخاص الذين يعيشون داخل الأراضي البالغين 18 سنة منذ سنة 1993 المنحدرين من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (أ).

وسيكون الجسم الانتخابي الذي سينتخب المجلس التشريعي المحلي، خلال الاستشارات الانتخابية المقبلة، مكونا من كل القاطنين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل عند تاريخ الاقتراع.

-رئيس تنفيذي ينتخب داخل المجلس التشريعي المحلي، ويعين بعد ذلك من قبل الملك. وستكون له مهمة تطبيق القوانين والأنظمة التي تنص عليها الأجهزة التشريعية والتنفيذية للمنطقة، والمندرجة في إطار الصلاحيات المخولة لهذه الأجهزة من قبل مشروع القانون.

كما سيتكلف، بالخصوص، بتنفيذ ميزانية منطقة الحكم الذاتي بالصحراء، والتي ستكون مصادرها مكونة بالأساس من الضرائب، والرسوم والمساهمات الترابية المنصوص عليها من قبل الأجهزة المختصة في المنطقة. وستتولى محكمة الحسابات والمحكمة المحلية للحسابات مراقبة تنفيذ ميزانية المنطقة.

-ستكون للسلطات القضائية المحلية صلاحية البت في النزاعات الناتجة عن تطبيق القوانين الصادرة عن الأجهزة المحلية. والقضاة الذين يشكلون هذه السلطات سيتم تعيينهم طبقا للتشريع الوطني أو سينتخبون حسب اختصاصاتهم وصلاحياتهم الترابية، وستنطق أحكامهم باسم الملك، الذي يمارس حق العفو.



- ستمارس الدولة الصلاحيات التي لن تنتقل إلى منطقة الحكم الذاتي بالصحراء، والمتعلقة ب: الصفات الرمزية للسيادة، الشؤون الدينية، العلم والنشيد الوطنيين، العملة، الدفاع الوطني، السياسة الخارجية، إدارة العلاقات الخارجية، الجنسية، قانون الأسرة والأحوال الشخصية، الأمن، النظام العام وحماية السكان المدنيين، تحديد المخالفات والعقوبات، خلق قضاء غير ذلك الذي يمكن أن يخلق من قبل منطقة الحكم الذاتي بالصحراء، القوانين الجنائية، وخاصة المساطر المتعلقة بالشرطة القضائية وصلاحياتها، تحديد الحدود البحرية، والأرضية والجوية للبلد وحمايتها بكل الوسائل المتاحة، الإنتاج، التجارة، امتلاك واستعمال السلاح والمتفجرات، الحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة ضد محاولة انفصالية من داخل أو من خارج البلد، إدارة العدل، النظام الجمركي والتعريفي، التجارة الخارجية، نظام التنقيب واستغلال المصادر الطبيعية الإستراتيجية، البريد والمواصلات ونظام الصحافة والإذاعة والتلفزيون.

- هذه الصلاحيات ستتم ممارستها من قبل ممثل سام للدولة داخل منطقة الحكم الذاتي بالصحراء، وسيتم تعيينه من قبل الملك. وسيقوم بالتنسيق من وجهة بين سلطات وأجهزة الدولة والجماعات الترابية، ومن جهة أخرى بين سلطات وأجهزة منطقة الحكم الذاتي للصحراء.

وفي حالة تنازع الاختصاصات بين الدولة ومنطقة الحكم الذاتي للصحراء، يتم تقديم الشكاوى أمام المجلس الدستوري، سواء من قبل رئيس المجلس التشريعي المحلي أو من قبل الرئيس التنفيذي أو من قبل الممثل الأسمى للدولة.

- في انتظار إحداث الأجهزة التشريعية والتنفيذية لمنطقة الحكم الذاتي للصحراء، وخلال المرحلة الانتقالية، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

*المصادقة على عفو عام.

*إعادة الأشخاص القاطنين خارج الأراضي، وذلك بواسطة المفوضية العليا للاجئين.

*إنشاء من قبل السلطات الدستورية المختصة لمجلس انتقالي يتكون، وبتواز، من ممثلين عن السكان القاطنين بالأراضي، خاصة المنتخبين وأعيان قبائل الصحراء وممثلي السكان العائدين. وسيساعد هذا المجلس على أداء مهامه موظفون من الدولة ويمكن أن يستفيد من مساهمة ممثلي المفوضية العليا للاجئين وللأمم المتحدة، في إطار الصلاحيات المخولة لهم. وستكون للمجلس الانتقالي صلاحية لاقتراح وإبداء رأيه حول الإجراءات ذات الطبيعة المسهلة لعمليات عودة وإعادة إدماج الأشخاص العائدين.

من جهة أخرى، سيتم خلال الفترة الانتقالية التسجيل على اللوائح الانتخابية لكل الأشخاص الذين عليهم أن يصوتوا على قانون منطقة الحكم الذاتي للصحراء، ويتعلق الأمر ب:

أ . الأشخاص الذين أعلن عن قبولهم للتصويت من قبل لجنة تحديد الهوية التابعة للمينورسو حسب اللائحة المؤقتة ليوم 30 ديسمبر 1999.

ب. الأشخاص البالغين 18 سنة على الأقل والمسجلة أسماؤهم على لائحة العائدين التي سيتم وضعها حسب الأصول من قبل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة الى الأشخاص الذين يعيشون داخل الأراضي، والذين بلغوا 18 سنة منذ عام 1993، والمنحدرين من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (أ).

ج. الأشخاص الذين تربطهم علاقات شرعية أو الذين ارتبطوا بالأراضي بوثائق ثابتة مثل الإقامة أو الولادة أو الانحدار.

أخيرا، فإن نتيجة الاستفتاء حول قانون الحكم الذاتي لمنطقة الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء سيعلن من قبل المجلس الدستوري.

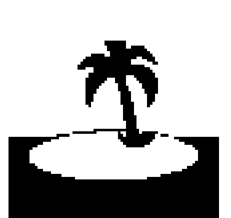
د. لا يمكن فصل هذا القانون عن نظرة جيوستراتيجية لتنمية منطقة الحكم الذاتي للصحراء. وسيكون منسجما ومنفتحا لكل فرص الشراكة مع الدول الجارة ولكل شركاء المملكة. وهكذا يمكن تجسيد القدر التاريخي لهذه المنطقة التي تعتبر بمثابة نقطة التقاء المبادلات الإنسانية والاقتصادية، داخل محيط مستقر، يضمن الأمن وتنمية المشاريع ذات المصالح المشتركة.

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الحكم الذاتي للصحراء تندرج في إطار تصور للاندماج المغاربي وللانفتاح الاستراتيجي على الشراكات الدولية، تسمح بتسريع إعادة تأهيل المؤهلات الاقتصادية للمنطقة وتطوير تلبية حاجياتها الخاصة ورفاهية سكانها.

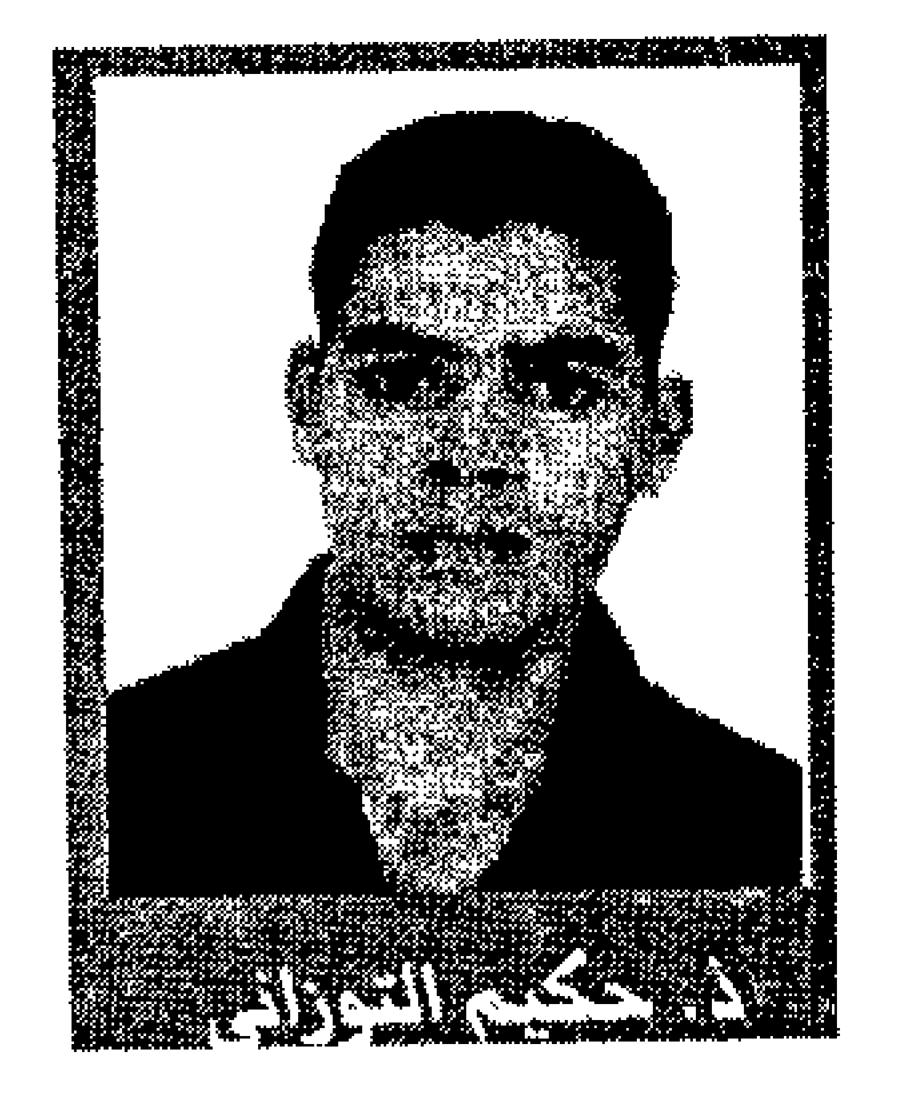
إن هذا الإجراء يمكن تدعيمه بوضع أجهزة أو آليات للتنمية وللاستثمارات الخاصة، ذات البعد البين إقليمي وأيضا وضع نظام خاص للتسهيلات، في خدمة الجميع، وموجهة لتشجيع ضم مصالح الأشخاص المعنويين في القانون العام والخاص، الوطنيين والأجانب، للمشاريع المجددة والجامعة.

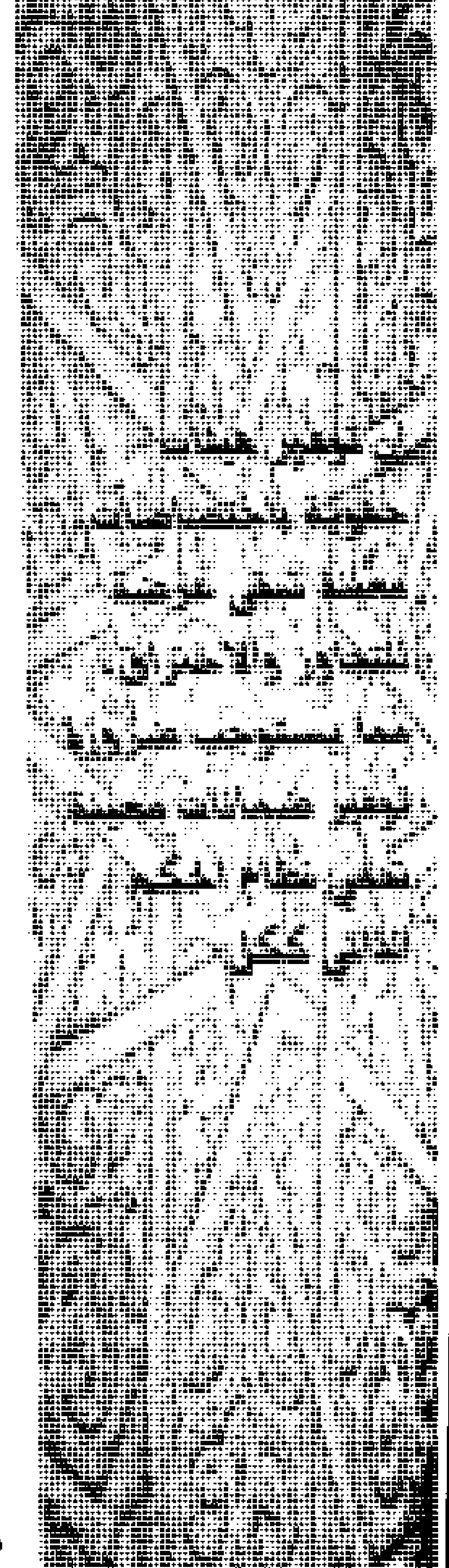
إن قضاء التنمية هذا والاستقرار في الحرية، والتطور والشراكة، سيفتح الباب للبناء المؤمل لاتحاد المغرب العربي على أسس صحيحة، قوية ومبشرة، ومن ثم المساهمة الفعالة لاتحاد المغرب العربي لإقامة شراكة أورومتوسطية وتطوير علاقات التعاون مع باقي المنظمات الإقليمية، خاصة الإفريقية.

- بتسليم هذا المقترح للأمين العام للأمم المتحدة ولمبعوثه الخاص ولباقي الأطراف، الذي يترجم إرادتها الصادقة لجعل من الصحراء منطقة حكم ذاتي فعلية، تراهن المملكة المغربية على المستقبل وتتمنى أن تجد لدى الأطراف الأخرى نفس الإرادة السياسية للوصول إلى تسوية عادلة واقعية ونهائية لهذا النزاع.



مضمون المقترح المغربي للحكم الذاتي





يتركّب مقترح الحكم الذاتي المغربي من 35 نقطة موزّعة على ثلاثة محاور رئيسية. بحيث أن المحور الأول يضم10 نقاط أساسية تحت عنوان: "التزام المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي"، في حين خصصت 16 نقطة للمحور الثاني قصد تحديد العناصر الأساسية للمقترح المغربي وتم تخصيص النقاط التسع المتبقية للمحور الثالث، محددا بمقتضاها مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي قصد تفعيل مقتضياته.

هكذا حاول المغرب أن يزاوج بمقتضى بنود مقترح الحكم الذاتي بين استجابته للمتطلبات الداخلية واختزال مجموع الإملاءات الخارجية، إذ أن المملكة المغربية انخرطت في دينامية إيجابية وبناءة قصد تكوين مبادرة قابلة للتفاوض في شأنها لحل قضية الصحراء في إطار سيادة المملكة ووحدتها الترابية والوطني(1) ؛ هادفة بمقتضاها إلى بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، يرتكز على مقومات دولة القانون والحريات الفردية والجماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد الوصول إلى هدف تحقيق المصالحة المنشودة(2).

وبما أن المقترح المغربي للحكم الذاتي مُستلهم من مقترحات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن الأحكام الدستورية المعمول بها في الدول القريبة من المغرب جغرافيا وثقافيا، محتكم في صياغته إلى ضوابط دولية ومعايير عالمية(3). فقد أناط بسكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي مسؤولية تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية، تنفيذية و قضائية. تتمتع باختصاصات حصريّة معززة بموارد مالية تستجيب للمتطلبات التنموية للجهة في كافة المجالات(4).

وفي إطار هيئات الجهة تم تحديد ثلاث هيئات أساسية كما سلف الذكر، إذ أن هناك برلمان الحكم الذاتي المتكوّن من أعضاء منتخبين من طرف مختلف القبائل الصحراوية، وكذا من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف مجموع سكان الجهة، كما يتعين أن تتضمن تشكيلة برلمان جهة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة من النساء(5).

ومن خلال هذا البرلمان الجهوي يمكن إحداث محاكم تتولى عملية البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيآت المختصّة لجهة الحكم الذاتي للصحراء، مع ضمان استقلالية هذه المحاكم في إصدار أحكامها، شرط أن تصدر باسم جلالة الملك(6).

وفي الإطار المخصص لهيئة القضاء، تعتبر المحكمة العليا الجهوية أعلى هيئة قضائية بجهة الحكم الذاتي للصحراء، وبصفتها كذلك، تناط بها مسؤولية تأويل قوانين الجهة والنظر فيها انتهائيا. دون الإخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة(7).

وبالإضافة إلى هاتين الهيئتين، نجد هيئة تنفيذية يمارس سلطتها رئيس حكومة ينتخب من طرف البرلمان الجهوي لينصب فيما بعد من طرف "جلالة الملك"(8).

ولرئيس الحكومة الجهوية وظيفة مزدوجة، مركزية وجهوية، مركزية لأنه يمثل الدولة في الجهة(9)، وجهوية لأنه هو من يتولى تشكيل حكومة الجهة، وبواسطته يتم تعيين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه، بموجب نظام الحكم الذاتي مع إقرار مسؤوليته أمام برلمان الجهة(10) المنتخب من طرفه.

إلا أن الأعمال الصادرة عن هذه الهيئات الجهوية الثلاث، من قوانين تشريعية، تنظيمية وأحكام قضائية. يجب أن تطابق نظام الحكم الذاتي في الجهة، وكذا الدستور المركزي للمملكة المغربية(11).

وباعتبار أن مختلف الهيئات الجهوية تفتقد لمبرّر وجودها بانعدام اختصاصات خاصة بها. أناط المقترح المغربي عدّة اختصاصات بهذه الهيئات. لاسيما في ميادين الإدارة المحلية والشرطة المحلية والمحاكم الجهوية، والبنى التحتية من منشآت مائية، كهربائية والأشغال العمومية والنقل. أما على المستوى الاقتصادي، فقد أوكلت لهذه الهيئات إمكانية النهوض بالتنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الاستثمارات، إضافة إلى مجالات التجارة، الصناعة، السياحة والفلاحة. أما على المستوى المالي، فقد كلفت الهيئات الجهوية بإعداد ميزانية الجهة ونظامها الجبائي. أما على المستوى الاجتماعي فللهيئات الجهوية دور كبير في مجالات السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، كما كلفت هذه الهيئات بضرورة النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني، إضافة إلى حماية البيئة(12).

وللنهوض بالاختصاصات المخولّة لها بمقتضى المادة 12 من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء، وُفرت للهيئات الجهوية موارد مالية مهمة جدا تستجيب لمتطلبات تحقيق التنمية المتعدّدة الأبعاد بتعدد مجالات الجهة على اعتبار أن "العمود الفقري للحكم الذاتي هو توزيع الثروات"(13). الشيء الذي تمثل في ضمان "استقلالية" مالية الجهة دون الاعتماد بشكل كلي على الدولة، هذه الاستقلالية التي تعدّ بمثابة نتاج موضوعي للاستقلال القانوني والإداري لجميع الوحدات اللامركزية. مما يستوجب عليها الانضباط إلى شروط استقلالية المالية على مستوى الأقاليم المتمتعة بنظام الحكم الذاتي. الشيء الذي يتمثل في ضرورة توفر الموارد اللازمة للتسيير و التدبير في مستواه الجهوي، وحرية تحديد الجهة لمصاريفها ومداخيلها، ورقابة المؤسسات المحلية على هذه الاستقلالية المالية(14).

هذا وتتكون هذه الموارد بالخصوص من الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقرّرة من لدن الهيآت المختصّة للجهة، هذا بالإضافة إلى العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية المرصودة للجهة، كما خُصّصت لها جزء من العائدات المحصلّة من طرف الدولة؛ المتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة، وكذا الموارد الضرورية المخصّصة في إطار التضامن الوطني، إضافة إلى عائدات ممتلكات الجهة(15).



ولضبط المجال الاقتصادي والاجتماعي للجهة، تم تخصيص هذه الأخيرة بمجلس اقتصادي واجتماعي يتشكل من ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعوية، ومن شخصيات ذات كفاءة عالية(16).

وحفاظا على مقوّمات وحدتها الترابية وسيادتها الوطنية قامت الدولة بالاستئثار ببعض الاختصاصات، قصد ضبطها لمفهوم الجهة في إطار وحدتها الترابية، من خلال احتكارها لمجمل مقوّمات السيادة، لاسيما العلم والنشيد الوطني والعملة، وكذا المقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك بصفته أميرا للمؤمنين والضامن لحرية ممارسات الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية، هذا بالإضافة إلى مجالات الأمن والدفاع الخارجي والوحدة الترابية، دون غض النظر عن النظام القضائي للمملكة والعلاقات الخارجية(17). إلا أن هذا الاختصاص الأخير ينزل إلى مستوى تشاور مع جهة الحكم الذاتي للصحراء في كل القضايا التي تمسّ اختصاصات الجهة المعنية. هذه الأخيرة التي يحقّ لها إمكانية إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار والتعاون بين الجهات، شرط تشاورها مع الحكومة(18).

ولضمان الاختصاصات الإستراتيجية المستأثرة من طرف الدولة، فوَّضت هذه الأخيرة لمندوب حكومي، إمكانية مزاولة اختصاصاتها في الجهة المتمتعة بنظام الحكم الذاتي(19). شرط أن يمارس مهامه في الجهة وفق اللاتركيز الإداري، وممارسة الرقابة الضرورية ليس احتراما لشرعية فقط و إنما حفاظا على الصالح العام(20).

إلا أن توفير هيئات جهوية باختصاصات معينة تبقى عرضة للتجاوز والاختراق، مما يستوجب ضرورة توفير ضمانات معينة تحمي نظام الحكم الذاتي ككل؛ وكل ما يتفرع عنه من هيئات وما تنطوي عليه من اختصاصات، وما تتمتع به ساكنة هذا النظام من رفاه ديمقراطي. الشيء الذي "وَعته" جيدا الدولة المغربية، مما حتم عليها توفير ضمانات حقيقية تستميل بها المنظومة الدولية من جهة، وساكنة الصحراء من جهة أخرى، وذلك من خلال وضع مقترح الحكم الذاتي محلّ تفاوض "أطراف" النزاع. ليطرح فيما بعد على السكان المعنيين بموجب استفتاء "حر"، ضمن استشارة ديمقراطية، بحيث يكون هذا الاستفتاء مطابقا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، باعتبارها إحدى أهم أدوات تقرير المصير(21).

واستجابة للتغيرات الجهوية بتطبيق نظام الحكم الذاتي على الأقاليم الجنوبية، ستتم مراجعة الدستور المغربي وإدراج نظام الحكم الذاتي فيه، ضمانا لاستقرار هذا النظام وإحلاله المكانة اللائقة به داخل المنظومة القانونية للمملكة(22). لتتخذ المملكة المغربية –فيما بعد– كافة الإجراءات اللازمة من أجل إدماج الأشخاص الذين تتم عودتهم إلى الوطن إدماجا تاما في حظيرته، مع الحفاظ على كرامتهم وسلامتهم وحماية ممتلكاتهم(23)، وأجسادهم من أي اعتقال أو حبس أو متابعة أو توقيف، إذ سيصدر في شأنهم عفو شامل(24) قادر على تكفير كل "خطاياهم".

هكذا تعهد المغرب بالتفاوض – بحسن نية وبروح بناءة منفتحة وصادقة – من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول مع جميع الأطراف لتسوية هذا الخلاف، الذي تعانيه المنطقة برمتها. –ومن أجل ذلك– بدت المملكة على استعداد كبير للإسهام الفعّال في توفير مناخ من الثقة، قصد إنجاح المشروع(25) الذي سبق تحليل مضمونه. آملة –المملكة المغربية– في أن تستوعب باقي "الأطراف" دلالة هذا المقترح بكل أبعاده، وأن تقدره حق قدره وتساهم فيه إسهاما إيجابيا وبناء، معتبرة أن الدينامية التي أفرزتها هذه المبادرة تتيح فرصة تاريخية لحل هذه القضية بصفة نهائية(26).



"فباستثناء الاختصاصات الدينية للملك باعتباره أميرا للمؤمنين، واستحضار المكون القبلي في انتخاب جزء من أعضاء البرلمان الجهوي، فإن مشروع الحكم الذاتي ينضبط لقيم الحداثة الديمقراطية، سواء في محدداته أو في مضمونه وأهدافه، فبالإضافة إلى استناده على مقترحات الأمم المتحدة وميثاقها، والشرعية الدولية، والأحكام الدستورية في تجارب دولية، وقواعد حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا، يؤكد المشروع على مؤسسات جهوية: تنفيذية وتشريعية وقضائية، تتمتع باختصاصات متنوعة، إدارية واقتصادية ومالية وتجهيزية وثقافية، تضطلع بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية"(27).

مما يؤكد التوجه الديمقراطي للمشروع المغربي، إذ يرتكز على الثوابت الأساسية للتجارب الدولية التي شقت طريق الجهوية الموسعة من خلال نظام الحكم الذاتي، إن على مستوى المؤسساتي أو الهوياتي.

أما على المستوى المؤسساتي، فقد تم صيانة هذا المعطى من خلال هيئات تنفيذية، تشريعية وقضائية، تناط بها اختصاصات متعددة ومتنوعة إدارية، اقتصادية، ضريبية، تجهيزية، ثقافية وبيئية(28).

أما على المستوى الهوياتي، فمن البديهي أن يكون للديمقراطية مرتكز وغاية. فأما مرتكزها فينبني على التنوع بكل أشكاله، ثقافي، لغوي، إثني، ديني أو عرقي ... أما غايتها فتكمن في الدفع باندماج كل أو بعض هذه العناصر في إطار مُمَأسس وجماعي وسلمي(29).

من هذه المنطلقات الديمقراطية يمكن الجزم بمدى جدية المقترح المغربي، الذي يقلص من صلاحيات المركز لصالح الجهة. وبفعل مقتضيات التنمية الجهوية لتحقيق التنمية البشرية المنشودة، بعد حل قضية الصحراء الغربية وإعادة إدماج الصحراويين العائدين إلى حظيرة الوطن.

إذ يمكننا أن نلامس بوادر هذه المصداقية في المبادرة المغربية، أو على الأقل استجابتها للمتطلبات الداخلية و الدعوات الخارجية على حدّ سواء. الشيء الذي يمكن استجلاؤه من خلال اعتمادها على المقاربة التشاركية بإشراك الأحزاب السياسية في مناقشة مقتضياتها و مضامينها في مرحلة الإعداد، وإمكانية تقديم الصحراويين عبر المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية اقتراحاتهم، بل وحتى انتقاداتهم و ما تخالج صدورهم من طموحات مستقبلية أو تجاوزات ماضوية أو تراجعات آنية(30).

هذا وقد حاولت المبادرة إياها أن تكون منسجمة مع روح القانون الدولي. هذا وقد تركت تفاصيل مقتضياتها مجالا للتفاوض المفتوح بهدف الوصول إلى صيغة متفق حولها. كما سعت إلى تحقيق التوازن بين الانفصال التام و الضم القسري؛ بتحقيق معادلة "لا غالب ولا مغلوب". وبنفس القدر تسعى المبادرة إلى تحقيق حكم ذاتي حقيقي بعيد عن الشكلانية المعهودة. دون غض النظر عن اندراجها ضمن إطار المشروع المجتمعي المغربي؛ لبناء مجتمع ديمقراطي يقوم على سلطة القانون و احترام حقوق الإنسان، و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

الهوامش

(1) المادة الثانية من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.

(2) المادة الثالثة من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.

(3) المادة الحادية عشرة من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.

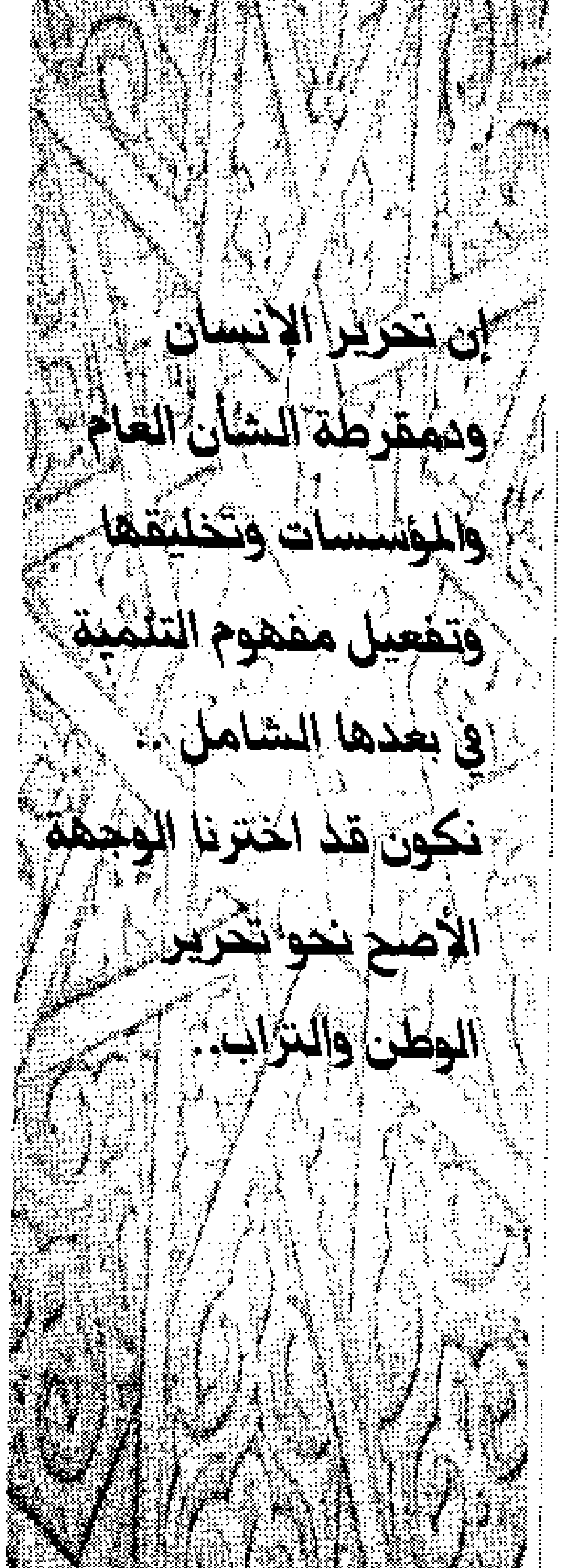
(4) المادة الخامسة من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.

(5) المادة التاسعة عشرة من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.

(6) المادة الثانية والعشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(7) المادة الثالثة والعشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(8) المادة العشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(9) المادة العشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(10) المادة الواحدة والعشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(11) المادة الرابعة والعشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(12) راجع : المادة الثانية عشرة من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(13) الدغرني أحمد، "أسئلة الحكم الذاتي في الصحراء"، وجهة نظر، العدد 28، ربيع 2006، ص. 47.
(14) - EL MOUSSAOUI Rachid, " Les aspects financiers du statut d'autonomie des provinces du sud », acte du deuxième Colloque international ; organisé à Laâyoune, le 13 et 14 juin 2007, sur le thème : autonomie des provinces du sud : souveraineté nationale- spécifiés locale et droit international, imprimerie ANAJAH ALJADIDA, première édition 2008, p.p. 18-19.
(15) المادة الثالثة والعشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(16) المادة السادسة والعشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(17) المادة الرابعة عشرة من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(18) المادة الخامسة عشرة من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(19) المادة السادسة عشرة من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(20) HARSI Abdallah, « le statut d'autonomie régionale et ses implications aux niveaux constitutionnel et administratif au Maroc », REMALD, collection : Thèmes actuels, N° 63, 2009, p.37.
(21) المادة السابعة والعشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(22) المادة التاسعة والعشرون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(23) المادة الثلاثين من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(24) المادة الواحدة والثلاثون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(25) المادة الرابعة والثلاثون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(26) المادة الخامسة والثلاثون من المبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي للصحراء.
(27) الرضواني محمد، "دور المؤسسة الملكية في تعزيز الوحدة الوطنية : جدلية التقليد والحداثي"، مقال قيد النشر.
(28) راجع : شيات خالد، الصحراء المغربية – مسارات الحل الشامل، مطبعة الجسور ش.م.م. الطبعة الأولى 2007، ص. 116.
(29) راجع : شيات خالد، الصحراء المغربية – مسارات الحل الشامل، نفس المرجع، ص. 117.
(30) للتعمق أكثر في مكونات و محددات إنشاء المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، راجع:
- أتركين محمد، "المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية
- محددات الانتماء، قواعد الوظيفة و مجالات الرهان"، وجهة نظر، العدد 31، شتاء 2007، ص.7←24.



الصحراء المغربية
أطروحة التجزئة والانفصال
مواقف علماء المغرب



تعرضت الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث إلى غزوة استعمارية لم تحقق آمال الشعوب وإن رفعت غدرا شعارات الحرية والازدهار والسير في طريق النمو. فإذا بنا نجد أنفسنا أننا نسير في طريق التخلف والقهر. وموضوع الصحراء المغربية واحد من الملفات التي جاءت مع الاستعمار الذي رحل وأبقى هذه البائقة بيننا.

العلماء دعاة الوحدة

لن يجد مسلم عالما في الأرض غير داع إلى الوحدة، وكيف يكون ذلك والآيات القرآنية الكريمة داعية إلى الاعتصام بالوحدة والنفور من الفرقة، من مثل قوله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا" (آل عمران: 103)،"إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون"(الأنبياء:92).

بل إن الدعوة إلى وحدة الأمة وتوحيد كلمتها وجهودها سنة جميع الأنبياء الذين أمروا في كتبهم المنزلة عليه بأمرين أساسين:

الأول: إقامة الدين والسعي في هذا السبيل.

الثاني: الاجتماع على الأساس الأول. وأنه قد يقيم المسلمون في وقت من الأوقات الدين ثم لا يتوحدون عليه، فتلك قاصمة وليست عاصمة. فالعاصم من كل العوادي والكوارث هو: الاعتصام بالوحدة ونبذ الفرقة.

قال تعالى مبينا سنة أنبيائه في التمسك بهذين:" شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به موسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي غليه من ينيب"(الشورى:13).

فأكد على الأساس الأول بالقول:"أن أقيموا الدين"، وأكد على الثاني بالقول:" ولا تتفرقوا فيه"، ثم ختم التأكيد عليهما ببيان العلة منهما، وأنها تجنب ما يحبه أهل الباطل ويسعون إليه، فقال:" كبر على المشركين ما تدعوهم إليه".



أطروحة الانفصال غير ذي أساس واقعي

إن أطروحة الانفصال لا أساس شرعي لها، وفي هذا العصر بالذات لم يعد لها من سند واقعي يجمل صورتها السوداء في حق الأمم والشعوب. وأن البقاء والاستمرار كحضارة وهوية يتوقف على مزيد من التوحد في عصر التكتلات.

أفي الوقت الذي نرى الدول الغربية تتوحد وتتكتل وترفع الحواجز الجمركية وتوحد العملة، متجاوزة كل العقبات الخطيرة والتي منها اللغة المتعددة عندهم، والتي عندنا لغة عربية واحدة. ثم هي بعد التوحد ترى نفسها ضعيفة، فكيف يسمع لدعاة التجزئة؟ أو نقتنع بشيء الواقع يكذبه في العشايا والبكور.

أطروحة الانفصال أساس استعماري

إذا لم يكن للانفصال في الصحراء المغربية أو في أي رقعة من وطننا الإسلامي أساس شرعي يعتمد، أو واقعي يعتبر. فإننا واجدون أن لها أساسا استعماريا، سواء بحسن نية أو سوء طوية، كليهما يؤديان إلى خدمة أجندة معادية للاستقرار والوحدة التي تعني الإنتاج والقوة والإبداع ..جاءت هذه الأطروحة وعرفت مع الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس، اللذان توصلا بعد تفاهمات سرية ماراطونية بين نونبر من سنة 1915 وماي من سنة 1916 على تقسيم الدول العربية ــ التي عاشت معظمها الوحدة تحت الخلافة العثمانية ــ دويلات تحت نفوذ القوى الاستعمارية.

المقاصد الاستعمارية للتجزئة

ومقاصد الأساس الاستعماري في الدعوة إلى التجزئة والتفتيت ــ في الوقت الذي نجده مصرا على وحدته ويسعى في توسيع دائرتها ــ يرجع إلى الآتي:

الأول: إفقاد الدول العربية والإسلامية القدرة على المقاومة والوجود، وبناء عليه يكون الحديث عن النهضة والتقدم والعزة والكرامة شعارات لا معنى لها في ضوء التشتت، ولا قيمة لرفعها وإن كان رافعوها شديدو الصياح والتشبث بها. فهي أحلام ليس لها قواعد سننية تدعمها وتدعم وجودها. وبالتالي لن يكون بمقدور أي (دولة) أو شبهها إنجاز تقدم أو الوقوف في وجه أي عدوان أو تدخل.

الثاني: الزيادة في التبعية والإبقاء على احتكار التقدم والريادة، ودفع أي اقتراب من خطها والسعي في تغيير الواقع بالأحسن منه، ويتوقف هذا الغرض الخبيث حتما على الإمعان في التفتيت.

ولذلك نجد الغرب أبدا مبتلى بعقدة التجزئة وإن ساد الود والاستقرار عقودا، إنه ينطلق من كل تقارب وتشارك من النظر في نسبة الإبقاء على الضعف.

علماء المغرب والموقف من وحدة المغرب وصحرائه

كان علماء المغرب من السباقين إلى الجهر بوحدة المغرب بكل ترابه، تشهد على مواقفهم وبياناتهم ومقالاتهم وفتاواهم وكتبهم وكتاباتهم في كل ما يتعلق بالوحدة. وسنذكر بعضا من هذه المعالم البارزة:

أ ــ **الخطب والمواعظ:** ولن يقدر الإنسان فيما يتعلق بالخطب والمواعظ الأسبوعية التي ينهضون بأعبائها أن يحصي تركيزهم على هذا المعلم الذي يعتبرونه دينا يتعبدون الله تعالى به. فهم أبدا ودائما وباستمرار دعاة للوحدة قولا وعملا، ولم يضعوا أيديهم في يد الاستعمار الغاشم، وكانوا يقفون في وجه كل من ارتمى في أحضانه لتحقيق أغراض نفسه. وعندهم نفرة شديدة من أن يتسلط العدو على ديارهم، بما حفظوه من آيات الذكر الحكيم، وما يشرحون معانيها لعموم المسلمين، من مثل قوله تعالى:" ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا"(النساء:141).

ب ـ **النداءات:** ومن الأعمال المشهودة لهؤلاء العلماء وقوفهم إلى جانيب حق المغرب في صحرائه عبر النداء الذي وجهوه إلى إخوانهم الصحراويين قبل أن يلتحق هذا القطر بالمغرب، ففي فتح ذي القعدة عام 1394 الموافق ل 16 من نونبر عام 1974، وجهوا النداء الشهير: نداء من رابطة علماء المغرب إلى المواطنين في الأرض المغتصبة".

لقد ورد في هذا النداء التذكير بواجب الدين والوطن:" إن الواجب الديني والوطني يدعو كل واحد منكم اليوم أن يعمل على توحيد الكلمة حتى يرانا العالم كله على قلب واحد. وحتى يعرف العالم كله ألا بديل عن الوحدة الترابية للمغرب، ولا إطار لوجود مغربي إلا في الإطار الجامع لكافة أجزاء الوطن، من أقصى الجنوب في آخر شبر من الساقية الحمراء ووادي الذهب"(1).

وقد نادى العلماء في أهل الصحراء الأخوة الجامعة، وذكروهم بأحابيل المستعمر الذي يريد تفرقة شمل الأسرة الوطنية الواحدة الكبيرة، وأن فرحهم العظيم سيكون يوم تحقيق الاستقلال الكامل، فكان نداء العلماء:" فيا إخوتنا الصحراويين، يا من ينبض كل عرق منا في هذا الشمال المحرر بحبهم، وتهفو قلوبنا في الغداة والعشي إلى اجتماع الشمل بهم، وتستعجل نفوسنا ساعة خلاصهم والتحاقهم بقافلة الحرية والسيادة في وطنهم، وتتكاثف أيادينا، وتتراص صفوفنا، وتتكتل إمكانياتنا، ويلتهب حماسنا للعمل من أجل إزاحة كابوس الاستعمار البغيض، الجاثم عليهم، ورفع الضيم النازل بساحتهم، وتعميم نور الحرية والعزة والوحدة والتقدم والرخاء الوطني في ربوعهم"(2).

ج ـ **الخطابات:** ومن الخطابات التي وجها العلماء، خطاب الأمين العام لرابطة علماء المغرب إلى المجاهدين، خاطبهم بقوله:"إخواننا المجاهدين في الصحراء، يا من رفضتم سيطرة الأجنبي، ورفعتم علم الحرية، وناديتم بالثورة على العدو الدخيل، حتى يتحرر ذلك الجزء العزيز من أرض المغرب"(3).

وختم خطابه إلى أهل الصحراء، قائلا:" فيا إخواننا المجاهدين في الصحراء، ثقوا بوعد الله، وأبشروا بالنصر على عدوكم، إن المغرب كله، ملكا وحكومة وشعبا معكم، والشعوب العربية والإسلامية جميعا تساندكم، والرأي العام الدولي حكم على الاستعمار مسبقا بالزوال والاضمحلال. وكما انهارت صروحه في أنحاء المعمورة، ستنهار قريبا، وقريبا جدا في بلادنا، في الصحراء وفي سبتة ومليلية والجزر الشاطئية(فاصبروا وصابروا ورابطوا ولينصرن الله من ينصره عن الله قوي عزيز) والسلام عليكم ورحمة الله"(4).

د ـ **المراسلات:** دفع علماء المغرب باتجاه مراسلة المجتمع الدولي وإيقافه عند حقيقة الدولة المغربية وصحرائه، ففي يونيو من عام 1975 وجه الأمين العام لرابطة علماء المغرب رسالة مفتوحة إلى السيد سيمون أكي رئيس البعثة الأممية إلى المغرب، خاطبه بالقول:"وإن علماء المغرب إذ يستنكرون المؤامرات المكشوفة، والشعارات المدسوسة من طرف الاستعمار وأذنابه، من أجل المس بوحدة التراب المغربي، والحيلولة دون استرجاع حدوده الطبيعية والتاريخية، يؤكدون لكم حقيقة يحيى بها سبعة عشر مليونا من المغاربة: وهي أن الساقية الحمراء ووادي الذهب من لمغرب ينتميان إلى المغرب منذ عدة قرون خلت، واحتلالها من طرف المستعمر نحو نصف قرن، لا يجردهما من صبغتهما الوطنية، وتبعيتهما للجزء المحرر من الوطن الأم"(5).

الصحراء المغربية: حتى نعمل

بناء على ما أصبحنا نراه عمليا عند الدول الغربية، من السعي إلى المزيد من تفكيك الدول العربية والإسلامية فقط دون غيرها من الدول، والعمل على تفتيتها وتوهين قواها. وإذ نعيش على فاجعة تفتيت



السودان إلى شمال وجنوب، فإننا خوفا مما تخبؤه الأقدار، نساهم من جانبنا بما نعتقده نافعا في مجال تثبيت الارتباط بوحدة المغرب بجميع ربوعه بما يلي:

أولا: تعزيز دولة الحق والقانون حقيقة يعيشها الناس، لا كلاما يعمل على تسويقه مفتقدا مضمونه. وإن أعظم ما تحصن به الأمم نفسها هو العدل. لقد طلب واليا من عمر بن عبد العزيز مده بالمزيد من الأموال ليصرفها في مجال الضبط الأمني للدولة، وبناء مستلزمات ذلك، فرد عليه بكلمة جامعة نافعة عظيمة في المحافظة على الوحدة، قائلا له وآمرا إياه: حصنها بالعدل فإنه مرمتها.

ثانيا: إشراك العلماء في تعزيز قيم الوحدة والارتباط بالهوية، فإن لهذه الفئة في المجتمع بل في الأمة كلها من الاعتبار المعنوي عند عموم المواطنين، والثقة الكبير التي يحظى بها حملة الشريعة، ما لا ينبغي لعاقل إغفالهم أو تجاوزهم.

ثالثا: الإنصات الإيجابي لكل اقتراحات الفضلاء، من المفكرين والمثقفين والسياسيين والنقابيين ...الذين يحبون هذا البلد موحدا متقدما ناهضا. والعمل بأفضل ما اجتهد في تنبيه الأمة إليه مما لا ترفضه العقول الراجحة. والابتعاد عن النفور والتضايق من أي قول أو عمل قد لا يراه البعض، ويودون الرأي الأوحد والاقتراح الوحيد.

رابعا: استثمار معاني الالتحام الصادق عند الشعب المغربي في حدث المسيرة الخضراء، وذلك عبر الأفلام والمسلسلات والأغاني البانية والمسابقات والورشات ... تتجدد معاني تلك الملحمة السلمية التي خرج فيها الشعب المغربي الذي كان تعداده 18 مليونا لتوديع ومباركة خطوات 350.000 من أبنائها البررة. توديع بالدعاء بالنصر والتمكين، وبالدموع الحارة الصادقة في استرجاع حق أرادت بعض الدول التعنت على المغاربة في حقهم، ولا تزال إلى اليوم في تعنتها سائرة.

فما من بيت مغربي إلا وأحد أفراده أو أقاربه له مساهمة ومشاركة في وحدة الصحراء المغربية والتحاقها بأرض الوطن.

خامسا: إن القرآن الكريم الذي رفعه المغاربة وهم يمشون إلى صحرائهم، يقتحمون أشواك الإسبان الشائكة، وتمت إزالة أوهامهم، مما لا ينبغي الإعراض عنه لا اليوم ولا غدا، لأنه صمام الأمان عند التنازعات والتقلبات.

إن أطروحة التجزئة تنمو وتكبر، ويدخل من خلالها ثقوبها، ترك المظالم من غير أن ينال المظلوم مظلمته بالحق. فالعدل يعمق الارتباط بالهوية، ويجعل الجميع مسؤولين عن الدفاع عن أرضهم عن قناعة دينية ووطنية، ويرى الفرد الذي أكرمته أرضه تستحق كل التضحيات وإن كان الفداء هو نفسه التي بين جنبيه."فستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى الله"(غافر:44).

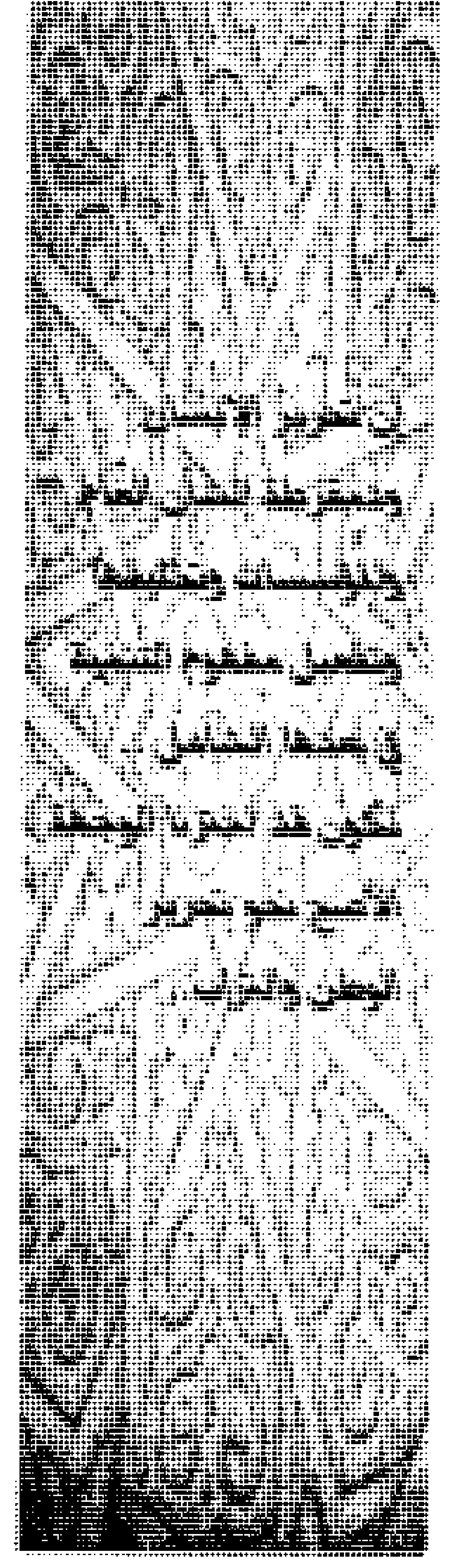
هوامش

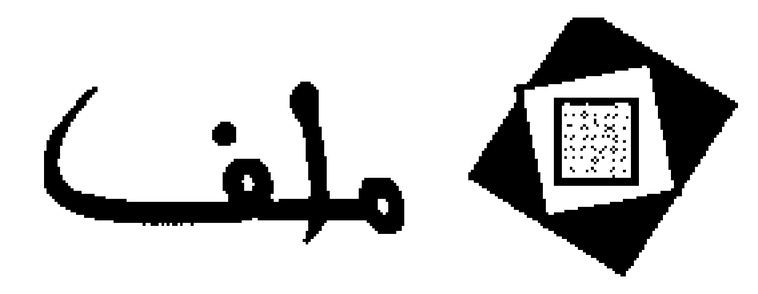
(1) صحيفة الميثاق: عدد 190، السنة 11.
(2) المرجع السابق.
(3) صحيفة الميثاق: عدد 201، السنة 11 - 11 يونيو1975.
(4) المرجع السابق.
(5) صحيفة الميثاق: عدد 201، السنة 11، 11يونيو1975.



نزاع الصحراء والمطامع الجزائرية

لم يعد خافيا على أحد اليوم أو حتى محل جدال كبير حق المغرب الشرعي والقانوني والتاريخي في كل أراضيه الصحراوية سواء الغربية أو الشرقية. كما لم يعد خافيا على أحد الدور الذي لعبته وتلعبه الأنظمة الجزائرية المتعاقبة في افتعال هذا النزاع وإذكائه بداية ثم الاستمرار في تغذيته وتأجيجه ومنحه كل الجرعات السامة لاستمراره وتوسع دائرته. معاكسة بذلك منطق التاريخ والجغرافيا وهاتكة لكل شرائع الأرض والسماء مستثمرة ومكملة في ذلك المسار الاستعماري الذي أبى قبل أن يخرج عسكريا إلا أن يزرع أنوية التوتر والقلاقل ليظل متحكما من خلالها في مصائر البلاد والعباد عن بعد، وعبر أتباعه وخادمي مصالحه الذين صنعهم على يده وجعلهم يحكموننا، كما استولت الجزائر على جبهة البوليساريو والدعم الكبير الذي قدمه لها معمر القذافي في وقت لم يكن للجبهة من هم أو قضية سوى طرد المستعمر الإسباني من الصحراء المغربية، طبعا وضمن أخطاء النظام المغربي أيضا لنشأة الجبهة حدث ذلك بعد أن تعرض بعض شباب الصحراء المتظاهرين للقمع من طرف الجنرال أفقير ليغادروا بعد ذلك في اتجاه العقيد الليبي معمر القذافي رفقة مجموعة حي الرملة بالعيون سنة 1970. ونورد بهذا الصدد ثلاث وثائق تؤكد بشكل قاطع السعي الجزائري الحثيث في معاكسة المغرب والرغبة في تدميره وزعزعة استقراره عبر التشويش وبكل الطرق على أي معالم حل قد تبدو في موضوع الصحراء. الوثيقة الأولى تعود إلى العهد الذي كان فيه الرئيس الحالي للجزائر عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للخارجية حيث بعث برسالة في السبعينات إلى نظيره الإسباني بتاريخ 15 ماي 1973 م وهي مسجلة تحت رقم CABCONP.ES.AP/13وتبين أن ملف الصحراء كان منذ البداية من الملفات التي تترأس السياسة الخارجية للجزائر وقد جاء في الرسالة ما يلي "إن كل سياسة معادية للمصالح الجزائرية في (الصحراء الغربية) ستقود إلى رد فعل من جانبنا لن يكون ضرره بالمصالح الإسبانية قاصرا على المنطقة فحسب ...





إننا نريد أن ندقق زيادة على ذلك ... وإن كل اتفاق لا يأخذ بعين الاعتبار وجهة نظرنا فيما يخص التسوية النهائية لهذا النزاع الاستعماري، سيجرنا إلى إعادة النظر في اتفاقاتنا السابقة وخاصة الاقتصادية منها وإلى تحريك كل مقدوراتنا من أجل تحطيم الصورة المفضلة لإسبانيا لدى الدول في إفريقيا وأمريكا الجنوبية والعالم العربي. ولنبين أكثر مرامي الجزائر ومطامعها في الصحراء المغربية لكم هذه الشهادة التاريخية الأخرى التي أدلى بها الرئيس الموريتاني السابق في مذكراته التي نشرتها جريدة "الشرق الأوسط " اللندنية حيث تلقى الرئيس الموريتاني المختار ولد داده تهديدا صريحا من الرئيس الجزائري أنذاك "هواري بومدين" في لقاء بتاريخ 14 فبراير 1974 وجاء في هذا التهديد ما يلي "أنذرني الرئيس الجزائري بأن أنسحب من المفاوضات الجارية مع إسبانيا – وهي المفاوضات التي أدت إلى اتفاق مدريد بتاريخ 1975/11/12م– وحينما أكدت له أني لن أتخلى عن الصحراء لترضية الجزائر، غير لهجته ووجه لي تهديدا صريحا قال فيه "إن بلدكم ضعيف وهش وله حدود طويلة يصعب الدفاع عنها ويمكننا أن نسمح بتجنيد متطوعين جزائريين ما بين 50 و100 ألف شخص يتولون احتلال الصحراء وسيكون في متناولهم أن يهاجموا حدودكم لتحطيم منشآتكم ألاقتصادية بل وحتى الوصول إلى عاصمتكم" وبالفعل يقول المختار ولد داده "ففي أقل من شهر بوغتنا بهجومات جزائرية على موريتانيا في ثلاثة محاور". إذن فبالرغم من كل محاولات التملص والحياد التي يحاول النظام الجزائري ادعاءها فإن وصمة العار على جبينه والدم الذي يلطخ أيديه يعد خير شاهدا على الأطماع الجزائرية الجيوستراتيجية في المنطقة من خلال إذكاء الصراع والنزاع الداخلي عبر موضوع الصحراء وهي التوجهات الخادمة موضوعيا لأجندة المستعمر القديم والجديد وهي الأطماع والنزوعات السياسية التي تبتدئ بالرغبة في الحصول على منفذ نحو المحيط الأطلسي والتي تعبر أيضا عن نزعة عسكريتارية نحو الهيمنة والقيام بدور الشرطي بالمنطقة لكنها وقبل كل هذا وذاك تعبر عن ذلك الخوف الجزائري الكبير من أن يطرح المغرب قضية صحرائه الشرقية وهذا ما يعبر عنه الساسة الجزائريين بشكل مباشر. فضلا عن الرغبة في الانتقام لهزائم مني بها في حروب لم يختر المغرب وقتها ولا أمكنتها ولا الخوض فيها بل فرضت عليه وانتصر فيها. أمام كل هذا أصبح الكل اليوم يدرك أن للجزائر يد طويلة في موضوع الصحراء وهذا ما يعيه الجميع منذ القدم وحتى اليوم وهو الأمر الذي تؤكده الوثيقة الثالثة والتي هي أيضا عبارة عن رسالة وجهها الملك الحسن الثاني نسأل الله له المغفرة والرحمة إلى الرئيس الجزائري هواري بومدين بتاريخ 15/02/1976 وذلك بعد واقعة مغالة التي قامت فيها الجزائر بنفس ما هددت به المختار ولد داداه وما ستقوم به من بعد في فندق أسني بمراكش. وجاء في الرسالة "لقد سبق لفخامتكم أن أنبأتمونا رسميا ثلاث مرات عبر وسطاء ثقات خلال صيف 1975م بقولكم "أتعهد بألا يرى ملك المغرب جنديا جزائريا أو عتادا عسكريا جزائريا فوق تراب الصحراء لمحاربة المغرب الشقيق" (..) إلا أن ما حدث هو أن القوات المسلحة الملكية وجدت نفسها يوم 29/1/1976 م في مواجهة الجيش الوطني الشعبي في "مغالة" التي هي جزء لا يتجزأ من الصحراء المغربية وسال الدم بين شعبينا لأنكم لم توفوا بعهدكم (..)، وخلال مدة لا تقل عن عشرة أيام ناقضتم يا سيادة الرئيس تعهداتكم مرتين (...) أناشدكم أن تجنبوا المغرب والجزائر مأساة أخرى، وأطلب منكم كذلك أن تعملوا بحرب مكشوفة ومعلنة جهارا وإما بسلام مضمون دوليا". هكذا ومن خلال هذه الوثائق التاريخية المعلن عنها والتي لا يمكن للجزائر أن تنكر ما جاء فيها أو تفنده نعرف ونعلم بشكل واضح أن لها مصالح جيوستراتيجية في الصحراء المغربية وأطماع قديمة جديدة، وهذا ما يبطل كلام كل

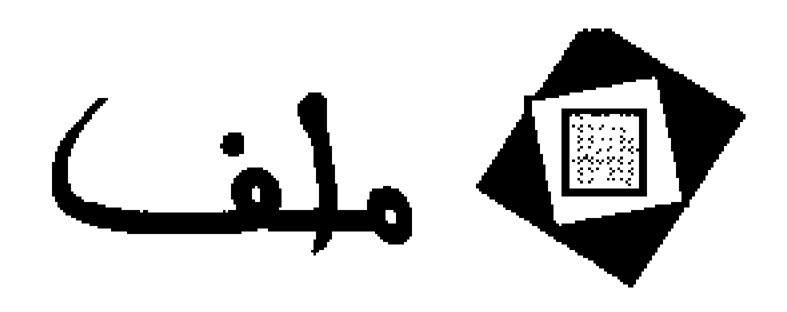
المسؤولين الجزائريين عن الحياد في هذه القضية، ويجعل من كلامهم نكتة لا تدعو للضحك، وكذب لم يعد ينطلي على أحد إلا من أراد. وهذا أيضا جزء آخر يمكننا من فهم وتفسير الجرائم ضد الإنسانية التي اقترفتها الأنظمة الجزائرية المتعاقبة في حق المغاربة بدءا بخيانة دماء الشهداء المغاربة ووصولا إلى التنكر للوعود المقدمة للراحل محمد الخامس رحمه الله في موضوع الحدود، وطرد 45 ألف أسرة مغربية سنة 1975 في ما أسماه بومدين بالمسيرة الكحلا صبيحة يوم عيد الأضحى، وهو الذي أقسم بأغلظ الإيمان أمام مبعوثي الملك بأنه لا علم له بما وقع، وانتهاء بكل القلاقل والهجمات التي تحاول زعزعة استقرار المغرب.

المراجعات الضرورية على ضوء التطورات الجارية

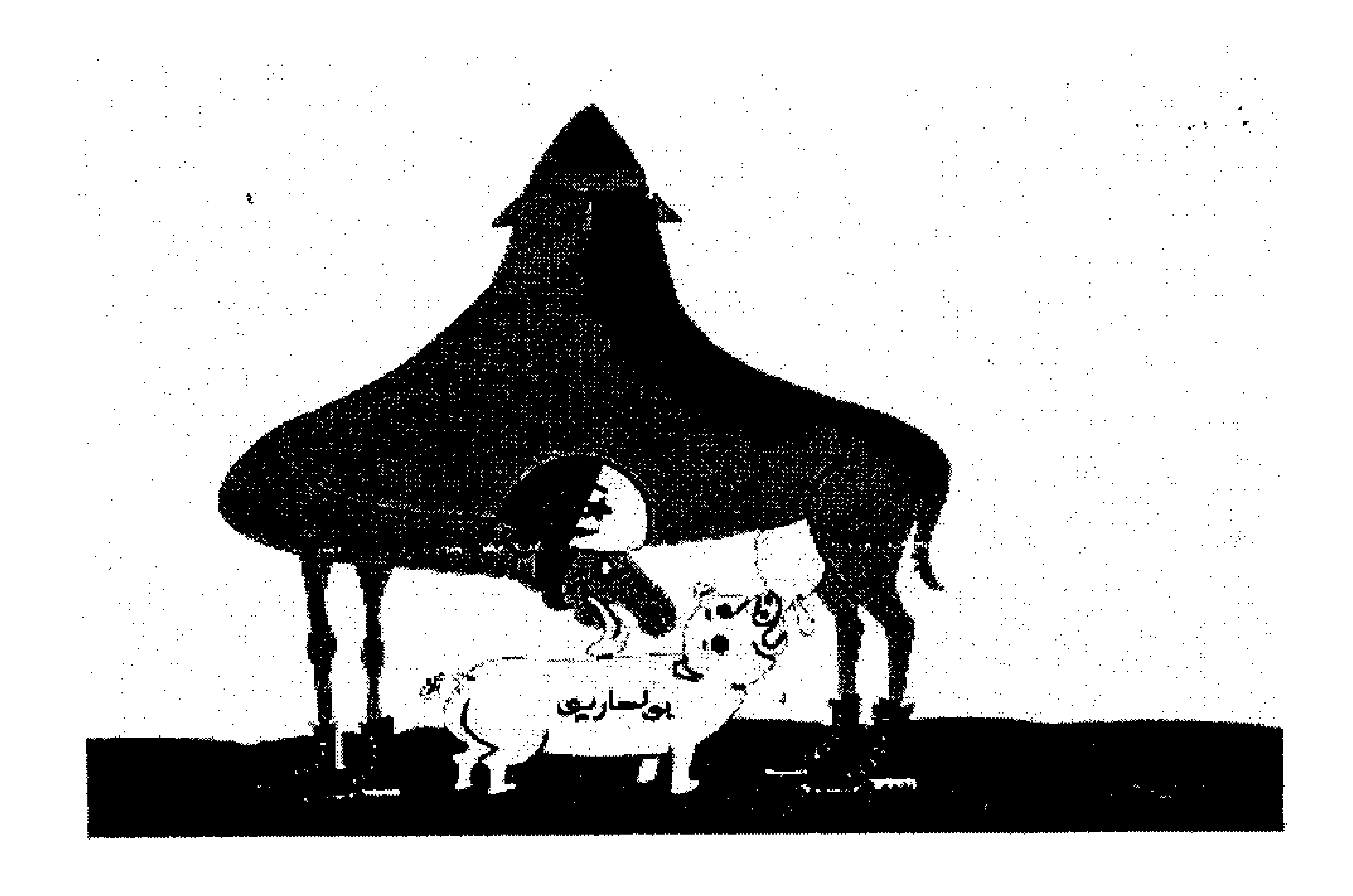
أمام كل هذا التاريخ والوقائع ينبغي أن يتوجه النقاش بالمغرب اليوم إلى ضرورة بلورة رؤية جديدة في موضوع الصحراء يستمع فيها لممثلي الشعب والأحزاب والمجتمع المدني أكثر من الجهات الرسمية ويكفي في ذلك تعمير الملف دون أن يجد طريقه للحل حتى اليوم مما يفسر عجزا إما على المستوى التصوري أو القرار أو التدبير بالإضافة إلى الأخطاء المتراكمة حتى يوم الناس هذا بشكل يزداد معه الملف تعقيدا وتركيبا وتشعبا يوما عن يوم، بشكل يجعل كل من يقترب منه يقر باستحالة حلحلته حتى بعد 100 سنة أخرى قادمة. وعلى هذا الصعيد تطرح عدد من المقاربات والمراجعات الضرورية والتي لا تختلف جميعها في هدف ومقصد تحرير الأرض واستكمال الوحدة الوطنية ثم الترابية. وهذا من شأنه تشكيل رؤية جديدة وجذرية حول ملف الصحراء بشكل تعيده إلى نقطة الانطلاق الصحيحة، انطلاقا من عدم احتكار التقرير فيه من طرف مؤسسة أو جهة معينة فالقضية قضية كل المغاربة ولا يحق لأية سلطة مهما علا شأنها أن تحتكر التقرير في مسار القضية وهذا أمر ينادي به اليوم عدد من الفاعلين والمفكرين بالمغرب ويعتبرون أن القرارات المتخذة أو التي يجنح لها بعض رجالات الدولة المتنفذين لا تخدم في النهاية إلا ضياع الوطن ومصالح الشعب العليا ويؤكدون بنوع من الجزم والقطع أن سياستهم الحالية لا يمكن إلا أن تؤدي إلى ضياع وتهاوي أجزاء أخرى من الوحدة الوطنية والترابية.

كما نعتبر أن تحرير الإنسان ودمقرطة الشأن العام والمؤسسات وتخليقها وتفعيل مفهوم التنمية في بعدها الشامل الذي ينطلق من الإنسان ويعود إليه لبناء المواطنة الحقة الضامنة لكرامة المواطن وكل حقوقه في العيش الكريم. وعبر الحرية والديمقراطية والتنمية نكون قد اخترنا الوجهة الأصح نحو تحرير الوطن والتراب.

المدخل الثاني لمعالجة المشكل يكمن في تجاوز عقد التشكيك وحالة اللاثقة بين الصحراويين المغاربة والدولة والتخلي عن ثقافة التخوين سواء من دائرة العائدين أو من السكان الأصليين على اعتبار أن الملف لن يجد طريقه إلى الحل إلا بتواجد أبناء الصحراء في جميع مراحل تدبير القضية تقريرا وتدبيرا وتقييما. ثم هناك مقاربة ثالثة وهي لا تبدي حتى اليوم اعتراضا على مسألة التقرير وتكتفي بملاحظات على مستوى التدبير وهكذا يوجه اللوم تارة إلى وزارة الخارجية وتارة أخرى على تعاطي وزارة الداخلية مع الموضوع وتارة أخرى على سلوك السفراء بالخارج إلى غير ذلك من الملاحظات التي لا تخرج عن دائرة التدبير وبالطبع تبرز بعض النقط الأخرى والتي تدور دائما في فلك التدبير وهكذا نجد مثلا في ما يرتبط بموضوع



الحكم الذاتي والجهوية الموسعة من يطالب بالتنزيل الفوري والعاجل اليوم والآن وبمن حضر من الصحراويين دون انتظار أي توافقات إقليمية أو دولية لأنها قد تأتي وقد لا تأتي وأيضا لتجاوز حالة الجمود السياسي التي تعانيها المنطقة والتي لا يمكن إلا أن تؤدي لليأس وأيضا خدمة أطروحة خصوم وأعداء الوحدة الوطنية والترابية للمغرب وهذا توجه يجد صوابيته أمام ما تعرفه أروقة الأمم المتحدة من طغيان لمصالح الدول الأعضاء ولمنطق لوبيات المال التي لا يملك المغرب اليوم قدرة على مجاراتها. وبالمقابل هناك من يرى في التنزيل الأحادي للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية نوعا من الخطأ السياسي الكبير ما دام المقترح مطروحا على طاولة المفاوضات الدولية وأمام ما حققه من قبول لدى المنتظم الدولي. كما لا يمكن تعزيز خطوات السير على الطريق الصحيح في الموضوع دون الصرامة الضرورية بل القصوى في موضوع محاربة الفساد والمفسدين ومظاهر الاستبداد واقتصاد الريع واستغلال النفوذ والتسلط على المواطنين، وموزاة مع ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة وإعمال القانون ودولة المؤسسات بشكل عملي وفعلي لا شكلي وتمكين الملف وغيرها من المسؤوليات من الناس المشهود لهم بالكفاءة العلمية والعملية وبالثقة وحسن السيرة والسلوك، وإلا فإن الظلم والاستبداد واحتكار الثروة وخيرات البلاد والاستحواذ عليها لن يولد إلا مزيدا من اليأس وعدم الاستقرار وفقدان الدولة لهيبتها ولثقة المواطنين فيها مما سيفتح البلاد على المجهول.

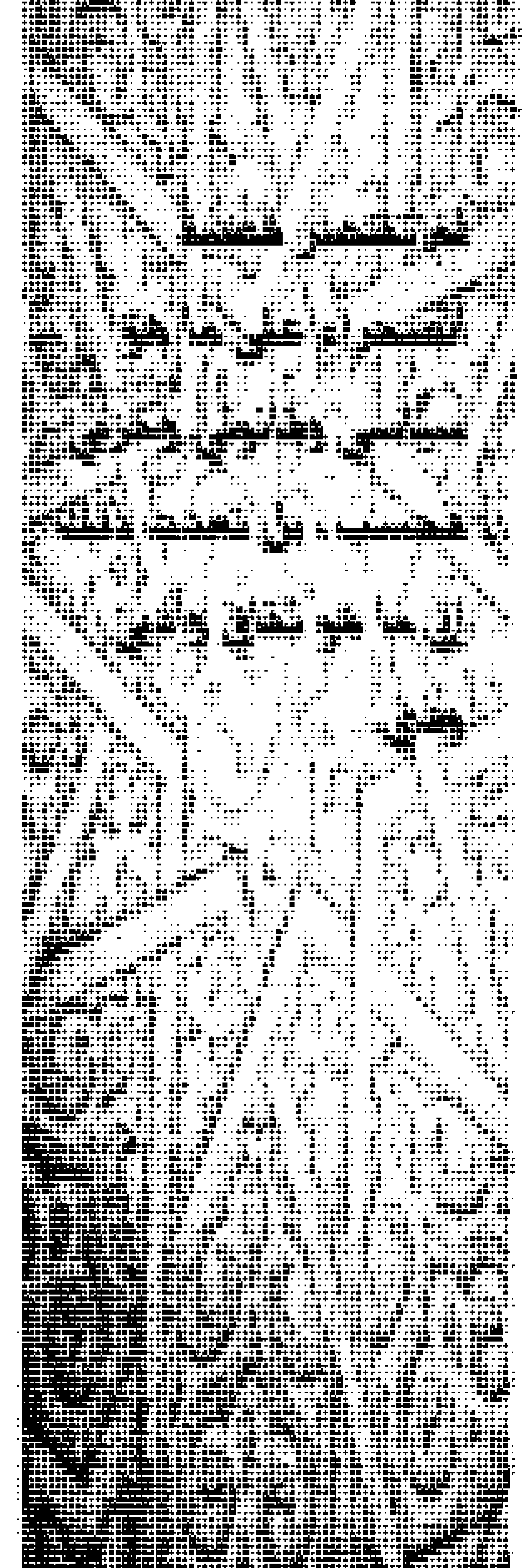






صورة الصحراء في الإبداع المغربي

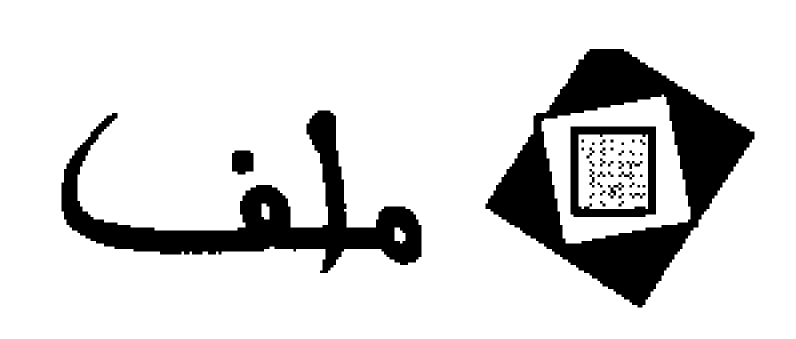
لم تظهر تيمة الصحراء بشكل لافت في الإبداع المغربي أدبا وفنا، إلا في سنوات السبعين من القرن الماضي، وخاصة بعد نجاح المسيرة الخضراء، واسترجاع المغرب لصحرائه الجنوبية، واستكمال وحدته الترابية. ومن ثم، فلم تقتصر قضية الصحراء على ما هو سياسي وقانوني وحزبي فحسب، بل تعدت ذلك إلى ماهو ثقافي وأدبي وفني. وبالتالي، ظهر ما يسمى بأدب الصحراء أو ثقافة الصحراء أو الأدب الصحراوي في كل مختلف تجلياته الفنية وتمظهراته الإبداعية، سواء أكان ذلك في الشعر أم الغناء أم الموسيقى أم المسرح أم السينما أم التشكيل.إذا، كيف عبر الأدب والفن عن الصحراء قضية وتيمة وفضاء ولوحة ولقطة ومشهدا ورؤية؟ وماهي الوسائل الفنية والجمالية التي استخدمها في مجال التعبير والتصوير والتشكيل والبناء؟ هذا ماسوف نتحدث عنه في هذه الورقة التي بين أيديكم.



1- الصحراء في الشعر المغربي:

من المعروف أن موضوع الصحراء في شعرنا المغربي كان يرد كثيرا في قصائد العرشيات وقصائد المدح ، وكذلك في الأناشيد والقصائد الوطنية. وغالبا ماكانت القصيدة المدحية أو العرشية تستند إلى بنية دلالية وفنية وجمالية محددة على مستوى التركيب والهندسة والبناء والتشكيل. فقد كان الشاعر يستفتح قصيدته بمقدمات استهلالية (وجدانية، وغزلية، وتعليمية...)، فيذكر صفات الممدوح، ثم يعدد مناقبه الحميدة، ويذكر منجزاته وأعماله الجليلة. وبعد ذلك، ينتقل إلى موضوع الصحراء، فيستحضر المسيرة الخضراء، ثم يشيد بما تحقق في الصحراء من مشاريع تنموية، ثم يختمها بالتعريض والنقد لأطروحات الانفصاليين، وهجاء سياسة الجزائر العدوانية تجاه قضيتنا الوطنية ووحدتنا الترابية. وكانت القصيدة غالبا ما تختتم بالدعاء والقسم والوفاء، وإعلان الإخلاص للأسرة الملكية الحاكمة.

وللتمثيل، نأخذ بعض النماذج الشعرية من ديوان: "بروج الذاكرة" للشاعر



المغربي سيعد الجراري[1]، حيث نجد الشاعر يمدح الممدوح (الملك الحسن الثاني) بصفات البطولة والمجد والعظمة، مستهلا قصيدته بمقدمة في شكل حكمة تعليمية، تذكرنا بقصائد المتنبي. وبعد ذلك، ينتقل الشاعر إلى ذكر منجزاته كتحقيق الوحدة المغربية، وذلك عبر استرجاع الصحراء:

إذا ما عظيم الشأن رام المحامدا   خطا نحوها خطـــوا حثيثا مسددا
أنت الإمام بحبل الله معتصــــمُ   في كل أمـــر عظيم،أنت معتزمُ
وحدت شعبا عزيزاً، بعد تفرقه   أرجاؤه التحمت، والجمع منسجمُ
جلت عزائمك العلياء في أفــقٍ   هيهات يدركها،عربٌ ولا عجــم
فسر بنا قدماً، نفديك بالمهـــجِ   المجدُ غايتنـــــا، والعز والقممُ
خليفـــــة الله صنت البلاد لــنا   في كل طاغيةٍ،يعصي،فينقصـــمُ[2]

ويقول الشاعر في مكان آخر مشيدا بمنجزات الممدوح، والتي تتمثل في استرجاع الصحراء، وتنميتها تنمية شاملة زاهرة:

إذا ما عددنــا مشهدا تــلو مشهد   من المجد حار البال في شأن رائد
فكم من صروح للمفاخـــر قد بنى   وكم من أساس شاده للمساجـــد
مشاريع شتى من سدود كثــير   وتعمير أرجاء القرى بالمعاهـــد
أعدت إلى الصحراء سالف عهدها   وصنت حدود الملك من شر حاسد
وألفت ما بين العـــروبة كلـــها   لتبني لها مجدا متيـــن القواعــد
وللعرب قد أسديت شتى نصيحة   لتحقيق أهداف ونيــل المقــاصــد
وللقدس قد أصبحت أنت رجاؤه   وبلسمه الشافـــي وأقـــوى مسانــد
مواقفك الشمـــاء في كل محفل   سموت بها نحو السهى والفــــــــراقد[3]

ومن جهة أخرى، يسخر الشاعر من الأعداء الذين يحاولون النيل من مكانة بلادنا، والتشويش على سمعته الزاهية، يريدون بذلك شل طاقاته الإبداعية والتنموية:

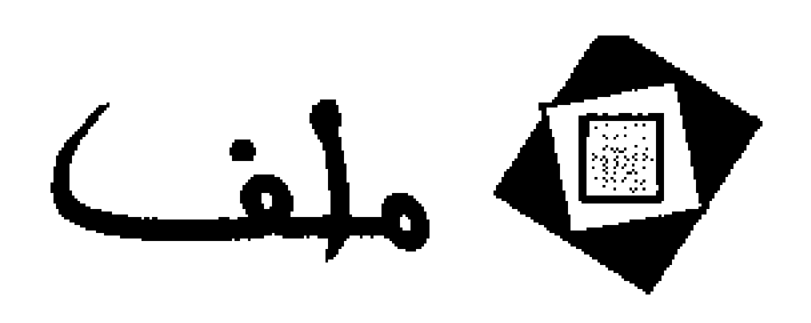
فيا أيها الساعي إلى طعننا خلفا   ستسحقك النيران والموت والذعر
بحزم أمير المؤمنين العدى عادوا   بعار وخزي ليس يصفو لهم صدر
يجرون أذيال الهزيمـــة فـــي ذل   ولم يبق للأنذال حظ و لا قـــدر[4]

هذا، وتحضر المسيرة الخضراء في قصائد الشاعر باعتبارها معجزة سلمية، حققت الكثير من الظفر والنصر للمغاربة، وجمعتهم في وحدة ترابية، قوامها توحيد الله، والحب للوطن، والولاء للملك:

عبر الحدود أشاوس وبواســــل   متتابعـــين قبـــــائل فقبائل
رفعوا المصاحف هاتفين مكبريـــ   ن وكلهم عضد وأعزل راجــل
فإذا المعمر لا يطيق إقامــــة   ببـــلادنا وإذا به متخـــــاذل
متذمر متراجع متقهقـــــــــر   فقد الصواب ولم تفده الجحافــل
خطط المسيرة حاكـــها متبصر   بمهارة، فطن، وأعقل، عادل[5]

ويختم الشاعر سعيد الجراري قصائده المدحية والعرشية بالوفاء والقسم، والاستمرار في الدفاع عن الوطن دفاعا مستميتا:

قسمــــا برب العالمين وعونه   سنظل نحفظ عهدها ونواصل



ونواجه الأعداء حيث توجهوا   بعزيمة الأبطـــــال حين نقاتل

ونظل نحفـــــظ عاهلنا كما   أمر الإله فـــلا نخون ونخذل(6)

وهكذا، كانت تتشكل القصيدة العرشية أو المدحية التي كانت تعنى بموضوع الصحراء بناء ودلالة وصياغة وإيقاعا، فقد كانت البحور الطويلة (الطويل، والبسيط، والكامل، والوافر) حاضرة بشكل كبير، وكانت صور المشابهة والمجاورة هي التي تسم القصيدة بلاغة ورؤية وتعبيرا. وكانت هيكلة القصيدة العرشية أقرب إلى القصيدة العمودية التقليدية، وذلك من حيث النفس الشعري، والتنغيم الموسيقي، والأسلبة اللغوية والإنشائية.

2- الصحراء في التشكيل المغربي:

من المعلوم أن التشكيليين الأجانب والمغاربة على حد سواء قد اهتموا بالصحراء المغربية اهتماما كبيرا، وذلك لوحة وقضية وإطارا وتفضية، بل استخدموا رمالها مادة للرسم والإبداع عبر تقنية اللصق والكولاج.

ومن أهم التشكيليين الأجانب الذين تعاملوا مع الجنوب الصحراوي المغربي فضاء للتعبير والتجسيد والتصوير، نذكر: الفنان الفرنسي هنري بونتوي (Henri Pontoy)، والذي اهتم كثيرا برسم القلاع والقصبات وواحات النخيل، من خلال استخدام القماش مسندا، والصباغة المائية وسيلة. وإذا كان الرسام الإسباني ألبرتو برتوشي (Alberto Bertuchi) قد تخصص في رسم بيئة الشمال المغربي، فإن هناك رساما فرنسيا آخر قد تخصص في رسم بيئة الجنوب، ألا وهو الفنان الفرنسي جاك ماجوريل(Jacques Majorelle)، حيث كان يعنى كثيرا بالحياة اليومية في الجنوب، إذ كان يلتقط عاداتها الأصيلة، ويرصد تقاليدها الإثنوغرافية المتنوعة، وذلك بكل ألوانها البراقة وصياغتها الوهاجة، وكان جاك ماجوريل معجبا كثيرا بالعلامات الصحراوية، بما فيها الأزياء واللباس والمناظر والمشاهد، كما في لوحته المشهورة" العلامات".

أما عن التشكيليين المغاربة، فيمكن الحديث عن الفنانة المتميزة مريم أمزيان، و التي خصصت مجموعة من اللوحات الواقعية لالتقاط الحياة الصحراوية بشكل إثنوغرافي . واهتمت في لوحاتها الفنية بالأشكال الهندسية والمناظر الطبيعية، ولاسيما الصحراوية منها، والموجودة بناحية ددس وزيز والأطلس الكبير، كما يتجلى ذلك في لوحتها "القافلة "، والتي رسمتها على مسند قماشي من حجم(114/146سم) بصباغة زيتية، فكانت تنقل لنا بذلك صورة الصحراويين في تنقلاتهم وارتحالهم بريشة واقعية زاهية. ونذكر كذلك الفنان المغربي الحبيب لمسفر الذي أبدع لوحات عن جمال الصحراء بالمغرب، مركزا ريشته الزيتية على منظر الإبل، وهي تعبر الصحراء في وهج الظهيرة، حيث تتناغم في لوحته الألوان، ويتراقص فيها الضياء، متأرجحا بين الألوان الباردة (زرقة السماء)، والألوان الساخنة(اصفرار رمال الصحراء)

ونلفي الفنانة الأمازيغية سعاد شكوتي تهتم بحياة الطوارق في الصحراء الكبرى، وذلك باستحضار عوالم حياة الصحراويين، وتصوير نمط عيشهم، ورسم أجزاء من طبيعتهم الصحراوية المثيرة الساحرة، والتركيز على لباسهم وإكسسواراتهم، ورصد عاداتهم وتقاليدهم، كما في لوحتها التي سمتها بــــ"الطوارق". كما اهتم عبد السلام عقال في لوحاته الكثيرة بالمتخيل الصحراوي أرضا وفضاء ورؤية وتشكيلا ومقصدية...

3- الصحراء في السينما المغربية:

كانت الصحراء المغربية فضاء سينوغرافيا وحدثيا لتصوير مجموعة من الأفلام العربية والعالمية ذات الشهرة الدولية، سواء أكانت تلك الأفلام تاريخية أم دينية أم رومانسية عاطفية أم



واقعية أم تسجيلية وثائقية . وذلك، لأن الصحراء المغربية تتميز بتنوع مناظرها ومشاهدها، وتتسم بثراء طبيعتها الغنية المختلفة في أشكالها وتضاريسها ومناخاتها، كما تنماز بدماثة أخلاق أهلها، وطيبوبة نفوسهم الهادئة، بالإضافة إلى وجود الأمن والسلام والاستقرار، وميل الإنسان الصحراوي إلى الانفتاح على الغير تعايشا وتسامحا واحتراما.

ولا ننسى أيضا أن الصحراء المغربية كانت موضوعا للكثير من الأفلام السينمائية الغربية، وذلك منذ ظهور السينما الفرنسية مع الأخوين لوميير، حيث صورت كثير من المشاهد الصحراوية بالعدسة الكولونيالية أو الاستشراقية. " فقد أحصى موريس روبير باطاي وكلود فويو في كتابهما:" كاميرات تحت الشمس" سنة 1956م ، حوالي خمسين فيلما مطولا حققت ما بين 1919 و1930م، وعددا مماثلا من الأفلام الناطقة للسنوات العشر الموالية، أي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية... وتجب الإشارة إلى أن المنتجات الفيلمية على عهد السينما الصامتة كانت في معظمها فرنسية. إلا أنه بعد عام 1924م، شوهد وصول سينمائيين من جنسيات مختلفة: إيطاليون وإنجليز وإسبان وألمان وأمريكيون بطبيعة الحال. أفلام صامتة في البدء، ثم ناطقة بالأسود والأبيض، ثم بالألوان...أفلام لازال يحتفظ بأغلبها في أرشيفات السينما العالمية."(7)

ومن الأفلام العربية التي تم تصويرها في جنوب المغرب، نذكر فيلم "الرسالة" لمصطفى العقاد سنة 1976م، والفيلم الوثائقي الكويتي "صحراء الأمازيغ"، والذي يتكلم عن صحراء المغرب ، وهو من إخراج عبد الله المخيال.

ومن الأفلام العالمية التي تناولت الصحراء المغربية باعتبارها فضاء للأحداث، نذكر فيلم:" شاي في الصحراء" للمخرج الإيطالي بيرناردو بيرطولوشي، والذي يصور رحلة مصيرية في الصحراء لاستكشاف المجهول، وينتهي الفيلم بعودة الإنسان الغربي التائه الحائر إلى جذوره الفطرية. ونستدعي من الأفلام العالمية الأخرى في هذا المجال: فيلم" لورنس العرب"، و" أعراس الرمال"، و" الإغواء الأخير للمسيح"، و"كوندون"، و" اسطيريكس وأوبيليكس"، و"عودة المومياء"، إلخ...

هذا عن السينما العربية والعالمية، أما السينما المغربية فلم تقدم الصحراء كفرجة بصرية فنية وجمالية إلا باعتبارها خلفية سينوغرافية أو فضاء تخييليا أو إطارا للتصوير ، ولكن هذه السينما لم تتناول الصحراء باعتبارها قضية سياسية ووطنية إلى يومنا هذا، ماعدا الفيلم الوثائقي التسجيلي: "تندوف قصة مكلومين" لربيع الجوهري. وتشكل الأفلام السينمائية المغربية التخييلية التي تعاملت مع الصحراء كفضاء درامي جوهري، ومتخيل فني وجمالي محوري، ومكان شاعري وواقعي، نسبة قليلة جدا، وذلك بالمقارنة مع السينما العالمية التي أنتجت الكثير من الأفلام في هذا المجال، فاتخذت الصحراء المغربية فضاء للعديد من أفلامها التاريخية والدينية والواقعية والرومانسية والفانطاستيكية.

ومن تلك الأفلام المغربية الطويلة التي تناولت الصحراء المغربية فضاء كليا للأحداث ، نستحضر فيلم" باب لبحر أو طرفاية" للمخرج داود أولاد السيد، وقد أنتج سنة 2004م، وهو فيلم ملون من مقاس (35) ملم، ومدة عرضه تسعون دقيقة. وسيناريو الفيلم ، كما هو معروف، من إبداع السيناريست يوسف فاضل، وتمثيل كل من: ثريا العلوي، ومحمد بسطاوي، ومحمد مجد، ومحمد حراكة، ونعيمة إلياس، ومحمد خيي.

هذا، ويتحدث الفيلم عن شابة في الثامنة والعشرين من عمرها تنزل بقرية صغيرة بطرفاية، استعدادا للهجرة السرية نحو الجزر الخالدات(لاس بالماس). وهناءستعاشر مريم مجموعة من البشر من مختلف

4- الصحراء في المسرح المغربي:

أول ملاحظة نسجلها في هذا الصدد أن الصحراء لم تحضر في المسرح المغربي بشكل لافت للانتباه، بل أضحت موضوعا مهمشا، بل لم تستثمر سينوغرافيا وميزانسينيا في الفرجات الدرامية بشكل موسع، ولم تستثمر نصيا إلا في مسرحيات قليلة جدا، كما في مسرحية" المستنقع" لهشام حراك[10]. ومن أهم المسرحيات المعروضة التي يمكن التمثيل بها في هذا السياق، نذكر مسرحية :" بطاقة تعريف"، والتي قدمها نادي العبور لمسرح الشباب بطانطان ، وذلك ضمن إقصائيات المهرجان الوطني الخامس لمسرح الشباب، و الذي انعقد بالرباط من 31 مارس إلى 06 أبريل من سنة 2008م. والمسرحية كما هو معلوم من إبداع وتأليف وإخراج المختار امجيديلة.

هذا، وتتمحور المسرحية ، ذات الأجواء الصحراوية، حول تشبث الفلاحين بالمحراث، وذلك باعتباره رمز العمل، وأس الكينونة، وأيقون الوجود الحقيقي. لكن القائد وجماعته المتسلطة، سيمنعون المحراث من الاشتغال، كي يعيقوا عملية الزرع، وقلب الأرض وفلحها ، واستنباتها من أجل استحصال غلتها وثمارها اليانعة. لكن السكان استنكروا هذا الفعل الشنيع أيما استنكار، واعتبروه ظلما وقهرا، ولاسيما مع طلب القائد من السكان تحديد هوياتهم الحقيقية، و ضرورة تبيان هوية محراثهم. لكن السكان سيتحدون، وذلك بعد جدال واختلاف وتباين في وجهات النظر، ضد القائد وجماعته المتنطعة، ليشكلوا بعد ذلك صفا واحدا، وسيقفون يدا واحدة في وجه الظلم والبطش، وسيطردون أعوان القائد، معتبرين المحراث هو الهوية الحقيقية لهؤلاء السكان.

ويبدو أن المحراث هو البطل الحقيقي في المسرحية، وقد أحسن المخرج مسرحة عقدة النص، وعرض فكرته الجوهرية التي تحيل على النضال والهوية والتشبث بالأرض. كما تحبل المسرحية بأفكار رمزية متنوعة، كغرس الوطنية في نفوس المغاربة، ونقد التسلط والتجبر، والدفاع عن الأرض بالنفس والنفيس، والإيمان بفلسفة العمل والممارسة الميدانية.

هذا، وقد استخدم المخرج تقنية الراوي، ومسرح التسييس كما لدى سعد الله ونوس ، وزاوج بين العربية والدارجة الصحراوية ، كما استعمل سينوغرافيا واقعية إيهامية، كديكور التبن، وإكسسوار المحراث . كما استعان المخرج بالبراح، والخطاب التسجيلي المباشر، وتوظيف العصبية الجنونية كما لدى المخرج الألماني ليوبولد سنـــگر(مشهد الأم أثناء البكاء على وليدها الموهوم).

ونخلص من كل هذا إلى أن مسرحية " بطاقة تعريف" مسرحية رمزية كلاسيكية البناء، تحث على العمل، وتطرح فكرة التشبث بالأرض(الصحراء)، وتتدرج على مستوى الأطروحة والمقصدية ضمن مسرح السياسة والتسييس.

5- الصحراء في الفن الغنائي المغربي:

ارتبطت الأغنية المغربية، ولاسيما الوطنية منها، منذ سنوات السبعين من القرن العشرين بالصحراء المغربية قضية ورؤية ورسالة، وخاصة مع ما يسمى بالأغاني الصحراوية، أو أغاني المسيرة الخضراء، أو أغاني عيد العرش. فقد ظهر الكثير من المبدعين والمغنين في شكل أفراد أو جماعات أو فرق لعرض العديد من الأغاني الوطنية التي تتغنى بالصحراء المغربية، وترصد القضية الوطنية، وتعرف بوحدتنا الترابية، وتشيد بقادتنا الذين دافعوا عن البلاد والسيادة والحق والشرعية.

ومن ثم، فلقد استخدمت تلك الأغاني ألحانا وطنية متنوعة هياجة، تثير العقول والقلوب ، وتستنفر العواطف والانفعالات، وتعمل بشكل حماسي على تجييش الشعب المغربي، كما فعلت فرقة جيل جيلالة التي عبأت الشعب المغربي قاطبة بأغنيتها المشهورة " لعيون عينيا" ، متغنية في ذلك بالوحدة المغربية وجدانا وممارسة. ولا ننسى ماغناه المغنون المغاربة من أغان وطنية رائعة حول الصحراء المغربية، كما نجد ذلك عند كل من: عبد الهادي بلخياط، وعبد الوهاب الدكالي، وفتح الله لمغاري، كما في قصيدته الذائعة الصيت: "صوت لحسن ينادي بلسانك ياصحرى"...

وهكذا، يظهر لنا بأن الصحراء كانت حاضرة في مجمل الإبداع المغربي ، وذلك في مختلف أجناس الآداب والفنون التعبيرية، إلا أن تعامل المبدعين والمثقفين المغاربة مع الصحراء لم يحقق نوعا من التراكم الكمي إلا في مجال الشعر والغناء والموسيقى، وذلك مع القصيدة المدحية الوطنية أو القصيدة العرشية من جهة، والأغنية الوطنية والصحراوية من جهة أخرى. بيد أن موضوع الصحراء في مجال الإبداع الفني قليل جدا، بل يمكن القول: إن الصحراء في هذا الإبداع لم تتخذ كقضية وطنية وسياسية وحقوقية وإنسانية وترابية إلا في أعمال وثائقية تسجيلية محدودة ، بل اتخذت فضاء جماليا، وإطارا دراميا، وأستوديو مكاني للتصوير وصنع الفرجة السينمائية .

هذا، وقد تم تقديم الصحراء في الإبداع المغربي باعتباره فضاء تاريخيا، وفضاء وطنيا، وفضاء شاعريا، وفضاء واقعيا، وفضاء رومانسيا، وفضاء فانطاستيكيا غرائبيا...

الهوامش:

(1) سعيد الجراري: من بروج الذاكرة، مطبعة الأنوار المغربية، وجدة، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2010 م؛

(2) سعيد الجراري: من بروج الذاكرة، ص:67؛

(3) سعيد الجراري: من بروج الذاكرة، ص:66؛

(4) سعيد الجراري: من بروج الذاكرة، ص:62؛

(5) سعيد الجراري: من بروج الذاكرة، ص:73؛

(6) سعيد الجراري: من بروج الذاكرة، ص:74؛

(7) عبد الإله الجوهري: (روح الصحراء الغامرة في السينما المغربية)، مجلة آفاق، المغرب،العدد:76، سنة 2008 م، ص:88؛

(8) عمر بلخمار: (شعرية الصورة والفضاء عند أولاد السيد في فيلم" باب لبحر")، مجلة آفاق، المغرب،العدد:76، سنة 2008م، ص:50؛

(9) حميد اتباتو: (السينما والصحراء)، مجلة آفاق، المغرب،العدد:76، سنة 2008م، ص:61؛

(10) هشام حراك: المستنقع، مسرحية، منشورات وزارة الثقافة، الطبعة الأولى، سنة 2007م، الرباط، المغرب؛

المناضل
آيت ايدر محمد بنسعيد
لمجلة "الفرقان":



الأخطاء التي ساهمت في إهمال قضية الصحراء ابتدأت من حكومة البكاي الأولى المكلفة بالمفاوضات.

الفرقان: الأستاذ الفاضل السيد آيت ايدر محمد بنسعيد نرحب بكم على صفحات مجلة الفرقان في عددها رقم 66 المخصص لملف قضية الصحراء المغربية ونشكركم على تفضلكم بالإجابة على أسئلتنا.

باعتباركم أحد القادة المرموقين لجيش التحرير بجنوب المغرب وضمنه الأقاليم الصحراوية نود منكم أن تقدموا للقراء نبذة موجزة عن دور هذا الجيش في مواجهة المستعمر وفي صون وحدة المغرب، وهل كان بإمكان رجال المقاومة حقا تحرير الصحراء بُعَيد الاستقلال ؟

آيتا يدر محمد بنسعيد: سيكون من المفيد لقراء مجلة الفرقان معرفة أولية عن منطقة آيت باعمران والصحراء المغربية الخاضعة للحكم الإسباني، وعن النضالات التي قام بها أبناء تلك المناطق لدعم ملموس للمقاومة المسلحة لشمال المغرب وعن التحامهم بالمقاومين الذين التجئوا إلى مدينة سيدي ايفني ومدينة الداخلة في سنوات 1954 – 1955.

لقد لعب المقاومون اللاجئون بهاتين المدينتين دورا مهما في التوعية السياسية والكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب المغربي بالشمال ضد الاستعمار الفرنسي في فترة كانت حاسمة لعب فيها أبناؤها أكثر من دور في تهريب الأسلحة والذخيرة إلى المقاومة المسلحة وكذلك في استقبال الفارين من متابعة البوليس الفرنسي، ومن جانب آخر فمدينة سيدي إيفني لعبت نفس الدور الذي قامت به مدينة تطوان، والمنطقة الخليفية في تنظيم شبكات الاتصالات، وتهريب "المحروقين" من الدار البيضاء ومن مدن أخرى مثل مراكش وآيت باعمران عبر مراكز سرية بقيت غير معروفة حتى استقلال البلاد، و بكل سهولة التحم هؤلاء الوافدون على المنطقة من المواطنين والقيام بتعبئة سياسية لأغلبية الجماهير شملت الضباط و الجنود المغاربة بالجيش الإسباني ويتحركون في الأوساط الشعبية حيث لم يشعروا قط بأنهم غرباء بل هم مواطنون شاركوهم نفس التضحية التي تستدعيها تلك المرحلة من أجل الوطن.

لقد تضايقت السلطات الإسبانية من هذا الالتحام ومن الوعي السياسي الذي بدأ ينمو في المجتمع الباعمراني من قضايا تحرير الوطن والاستقلال، و تتهم هذه السلطات اللاجئين على التطور الذي حصل بالمنطقة الحاكمة من طرفهم، خاصة مدينة سيدي إيفني الضيقة الحجم وهذا ما دفعها أي السلطات أن تقرر نقل أغلبية اللاجئين إلى مدينة الداخلة وفي أقصى جنوب الصحراء، لأن هذه المدينة بعيدة عن كثافة السكان ومعزولة عن الفضاءات الخارجية، لكن هذا الانتقال التعسفي لم يغير من الوضع السياسي بالمنطقة بل أثار تدخل الرأي العام الشعبي بإيفني وآيت باعمران، وحتى الداخلة نفسها. بل فتح سكانها قنوات الاتصالات مع الذين تعرفت عليهم السلطات العسكرية كما نقلوا مساندة القبائل الموجودة في محيط وادي الذهب. وتواجد الفدائيين في الداخلة أعطى دفعة قوية للوعي السياسي وسط قبائل رحل والتي لم ينلها من الاحتلال سوى القهر والإهانة حيث لا تزل أشعار المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي الفرنسي والإسباني خلال المقاومة التي قادها ماء العينين، لا تزال ماثلة في حياتها آنذاك. ولقد بلغ الحماس في بعض تلك المناطق إلى مستوى أرغم الحكم الاستعماري بقبول الأمر الواقع، برفضها الخضوع لإدارة الاحتلال، كما يسير أموره في حياته اليومية كأنه مستقل، وكان في اعتقاد السكان في المنطقة أن تكون مدينة سيدي إيفني عاصمة لها. بما أن إسبانيا لم توافق مع سياسة فرنسا في عزل ملك البلاد محمد بن يوسف، وقبلت استقبال وفود من اللاجئين الذين التحقوا بمناطق حكمها، وفي اعتقادهم بأنها ستعترف بصفة سلمية باستقلال الأجزاء الخاضعة لحكمها، اعتمادا على هذا الجو قدمت وفود عديدة من آيت باعمران إلى عامل أكادير الكابتان عبد السلام الصفريوي مطالب تهم شؤون مناطقهم وقيامه بزيارة إلى مدينة إيفني للوقوف على أحوالهم وكذلك إيجاد حلول للقطيعة التي مارسوها نحو الإدارة الإسبانية، و بالقول بأن المواطنين يرفضون الخضوع للحكم الإسباني، وحتى الإدارة الإسبانية نفسها بعد أن فقدت نفوذها على السكان المغاربة. طلبت من العامل تعيين ممثل له ومساعدته على تهدئة الوضعية ريثما يتم حل القضية بين الدولتين المغربية والإسبانية.

> **وضعت الدولة المغربية ملف الصحراء تحت مسؤولية أناس لم تكن لهم دراية بها وبمشاكلها التاريخية.**

لقد كانت خيبة أمل الشعب وممثليه شديدة من تملص ممثل الحكومة في الاستجابة لمطالبهم العادلة، وموقف التملص هذا شجع الإدارة الاستعمارية على تجربة إعادة سيطرتها بالقوة واعتقالها لأغلبية الممثلين السياسيين لمكاتب حزب الاستقلال، غير أن الجماهير انطلقت لمواجهة أدوات القمع بمثله، وقد تمكنت بسرعة من إرغام الإدارة الإسبانية على التراجع و إطلاق سراح المعتقلين أوائل سنة 1956، فهؤلاء الوطنيون لم يجدوا أمامهم من اختيار سوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة وتشكيل خلايا لهذا الهدف، وهي وسيلة أعطت الدليل القاطع عما تحقق في شمال البلاد مع الاستعمار الفرنسي.

تحولات جديدة في معركة التحرير

إن وصول فصائل مهمة من جيش التحرير القادمة من الشمال إلى الجنوب المغربي في بداية جوان 1956 أحيا الأمل في نفوس المواطنين وممثلي قبائل الصحراء المحتلة من طرف الجيش الفرنسي والإسباني على السواء، ونظرا للمناخ التحرري الذي ساد أغلب تلك المناطق، فإن فرق جيش التحرير لم تجد أي صعوبة في تجنيد أفواج كبيرة من أبناء الصحراء وآيت باعمران لمواصلة المقاومة المسلحة لاستكمال الوحدة الترابية، إلا أنه لم يكن واردا في برنامج جيش التحرير آنذاك إلا فتح واجهة واحدة مع الجيوش الفرنسية لاعتبارات أخرى منها:

1 – استمرار الحفاظ على العلاقات بين حركة التحرير المغربية والحكم الإسباني على طبيعتها والاستفادة من التناقضات الموجودة بين فرنسا وإسبانيا.

2 – أن تنظيم الهجمات على الجيوش الفرنسية لا يمكن إلا عبر صحراء السمارة ووادي الذهب التي يحكمها الجيش الإسباني.

3 – اختبار دعم النشاط السياسي الذي يمارسه الوطنيون بواسطة مكاتبهم بكل من مدينة إيفني ومراكز أخرى بآيت باعمران وفي الطانطان والعيون والطرفاية والداخلة، وهؤلاء يشكلون خزانا للتعبئة والتجنيد لمواجهة الاحتلال الفرنسي في الصحراء الشرقية وبموريطانيا. لهذه الاعتبارات تم السكوت عن الواجهة الإسبانية و لو تجاوز رغبة وطنيي آيت باعمران الذين عزموا على مقاومة الوجود الإسباني بوسائلهم الخاصة.

وهناك قضية أخرى لها أهميتها لدى قادة حركة التحرير، تخص جبهة التحرير الجزائرية والتي على صلة وثيقة بجيش التحرير المغربي، وأن فتح واجهة المقاومة مع إسبانيا سيفقد الثورة الجزائرية مراكز للتحرك وانطلاق التموين، وقنوات الاتصالات الخارجية، والتي تعتبر آنذاك حاسمة جدا، ولهذه الاعتبارات معا فضل جيش التحرير إعطاء كل طاقاته للواجهة الفرنسية بالصحراء و موريطانيا.

ولقد انطلقت الحملات الأولى لجيش التحرير في البداية على بعض التكنات الموجودة داخل الأراضي المستقلة بإقليمي أكادير وورزازات و في الحدود الجنوبية المجاورة، تمكنت فيها قوات جيش التحرير من تصفية الوجود العسكري بها، وفي مواقع أساسية في محاميد الغزلان، وحاسي البيضا، بإقليم ورزازات، وفي مدينة تيزنيت وبيزكارن، وأقا وطاطا بإقليم أكادير، والتي أصبحت فيما بعد مراكز لجيش التحرير، في التدريب وتنظيم الهجمات العسكرية. كما فرض الجيش حصارا على عدد من الخطوط البرية للمواصلات لإيقاف التحركات التي يقوم بها الجيش الفرنسي في المغرب المستقل بكل حرية، لتقوية مواقعه بالصحراء الشرقية وتيندوف.

رغم الحصار المفروض على التنقلات البرية للجيش الفرنسي إلى الجنوب فإنه يلجأ إلى استخدام الخطوط الجوية العسكرية المتوفرة له بالمغرب المستقل لتزويد مواقعه بصحراء تيندوف وما حواليها بحاجياتها العسكرية ومن قضايا أخرى تحميها من هجمات جيش التحرير المتوقعة عليها.

المناوشات ضد الحاميات الفرنسية بحدود تيندوف

بعد تصفية جيش التحرير للمناطق الموجودة بإقليمي أكادير وورزازات، هيأت نفسها لتنظيم مناوشات وهجمات مختلفة على تكنات القوات الفرنسية، كما نصبت كمائن في عديد من الخطوط التي تربط تلك التكنات بمدينة تيندوف، وتزرع الألغام في الطرق التي تتحرك فيها قوات الاحتلال، ومن أهم هذه المعارك نذكر تلك التي وقعت في الأوقات التالية:

1 – وقوع هجوم مفاجئ على معسكر فم الأعشار يوم 06 يوليوز 1956 تكبد فيها الجيش الفرنسي 25 قتيلا وحوالي 100 جريحا خلف فيها جيش التحرير شهيدا و6 من الجرحى حسب البيان المنشور آنذاك.

2– هجوم ثاني على معسكر مركالة في 06 غشت 1956 حددت خسائر العدو ب 87 قتيلا وإسقاط طائرة استكشاف كما خلفت فيها حركة التحرير 13 جريحا.

3 – وفي 06 دجنبر 1956 ترك الجيش الفرنسي بثكنة محاميد الغزلان 32 قتيلا، وإحراق ثلاث سيارات، وتوفي شهيد من قوات جيش التحرير.

4 – صدام آخر في 28 دجنبر 1956 تمت أربع إصابات لبعض المصفحات، ولم يقع أي شخص في صفوف التحرير.

5 – قتل 15 فردا في صفوف الجيش الفرنسي بمعسكر الزمول في 31 أكتوبر 1556 ولم يرد شيء لدى جيش التحرير.

من خلال هذه المعارك، التحق بصفوف جيش التحرير جنود من اللفيف الأجنبي والجيش الفرنسي ومن جنسيات مختلفة: ألماني، هولندي و بلجيكي، ولقد استفادت حركة التحرير من خبرتهم العسكرية.

فرق من حركة التحرير وصلت فجأة إلى أدارار ناحية أطار

وفي أوائل يناير 1956 وصل إلى المغرب الزعيم الموريطاني حرمة ولد بابا وهو نائب برلماني موريطاني في الجمعية الوطنية الفرنسية، وعضو المجلس الأعلى لإفريقية الغربية، كما التحق به الأمير سيستا زكرياء بن خنيزو الكاتب العام للحركة الوطنية لتحرير موريطانيا وهو من أمراء السكان السود بجنوب

موريطانيا مع مجموعة من قادة حزب النهضة الموريطاني من بينهم محمد ولد جدو، أحمد بابا ميسكو، أحمد بازيد، ماء العينين ولد النور، وهم من الحركة الوطنية بموريطانيا يناضلون ضد محاولة الاستعمار الفرنسي بإدماج بلادهم بالتراب الفرنسي وفي مقدمتهم الصحفي البارز محمد باهي حرمة والذي وصل رأسا إلى قيادة جيش التحرير بمدينة كلميم قادما إليها من إذاعة داكار.

في هذه الفترة من وصول هؤلاء القادة الموريطانيين إلى المغرب تلقت قيادة الجيش إشارات من السلطات العليا بالرباط بالتوجه إلى موريطانيا بدون أن تحمل تفسيرات واضحة لمهمة جيش التحرير وفي مناطق بعيدة جدا عن مواقع الانطلاقة، وهي محفوفة بالمخاطر، ولم تكن لهم دراية بها، ويمكن أن تكون تلك الإشارات تستهدف الاستجابة لرغبات الوفود الموريطانية الذين هاجروا إلى الشمال من أجل تحرير بلادهم من الاستعمار الفرنسي.

[illegible]

ففي أكتوبر 1956 غادرت فرقة من جيش التحرير منطقة كلميم في اتجاه الأراضي الموريطانية عبر طرفاية والعيون والساقية الحمراء ووادي الذهب، وفي هذه المسيرة التحمت قوات التحرير مع أبناء القبائل الصحراوية، ومن مختلف عشائرها حيث تطوع العديد من رجالها في صفوف الحركة، وفي شروط خضعت فيها السلطات الإسبانية الحاكمة لتحركات جيش التحرير مضطرة، وتحت ضغط المناخ الذي يسود آنذاك الوطنيين في كل من آيت باعمران و أيضا قبائل الصحراء الغربية والشرقية، وقد استمرات نفس الفرقة في مسيرتها لأداء مهمة لم تكن سهلة وواضحة الأهداف، كما أن الطريق إلى موريطانيا لم تكن معبدة ومسافتها طويلة وقاحلة، فالوسائل التي يملكها الجيش محدودة ومتواضعة، وهي عبارة عن أسلحة خفيفة، وذخيرة متواضعة، يدفعه الحماس الذي يعبر عنه العديد من قبائل الصحراء، كما اعتمد على تصريحات القادة الموريطانيين أثناء وصولهم إلى الرباط بأن الوطنيين هناك في استعداد كبير للكفاح من أجل تحرير بلادهم من الاستعمار الفرنسي.

صدامات بين جماعات جيش التحرير والجيش الفرنسي بأدرار ــ موريطانيا

لقد دخلت فرق من جيش التحرير إلى منطقة أدرار بإقليم اطاو في بداية يناير 1957 وفي شروط غير مضبوطة حيث وُجد فيها الجيش الفرنسي مهيأ للمواجهة، انطلقت المعارك بسرعة بين القوات المجاهدة والجيش المجهز بقوات جوية وبرية حديثة دامت حوالي ثلاثة أسابيع، وتعتبر من أعنف الصدامات التي حصلت مع الجيش الفرنسي بالصحراء الموريطانية فقدت فيها فرنسا حوالي 190 قتيلا وعدد غير محدود من الجرحى، وفقد فيها جيش التحرير 20 قتيلا و47 معتقلا بعدما فقدوا كل وسائل الدفاع عن أنفسهم، وهي هزيمة عسكرية لحركة التحرير كانت لها آثار وانعكاسات سلبية عن أوضاعه العامة بعدُ.

ولقد استعادت حركة التحرير بالصحراء الشرقية جزءا من معنوياتها في 13 فبراير من نفس السنة بفضل هجوم مفاجئ قام به فصيل آخر من الجيش الموجود بمنطقة السمارة على قافلة من الجيش الفرنسي في موقع يدعى "رغيوة" تابع لدائرة بئر شوكراين، وقد سجل تقرير حركة التحرير بأن خسائر الفرنسيين بحوالي 150 قتيلا كما وقع ضابط فرنسي كورسيكي يدعى كارسيتا كيرو أسيرا لدى قوات التحرير وقد سلمه الملك محمد الخامس إلى عائلته عند زيارته لمنفاه.

فهذه الصدامات خلفت تطورات سريعة بالمنطقة كما أزعجت الأوساط الاحتكارية الفرنسية معتقدة بأن تحركات جيش التحرير بهذا الحجم في الصحراء الغربية والشرقية يشكل تهديدا لمصالحها بالصحراء وبموريطانيا هذا التخوف هو الذي دفع القوات الفرنسية إلى فتح قنوات الاتصال مع الجيش الإسباني والإسراع بعقد اتفاق بينهما لمواجهة الخطر المشترك. وعقدوا الحلف الثاني في عملية إيكوفيون.

إيكوفيون التحالف الفرنسي الإسباني

إن المعارك التي شنها جيش التحرير على المعسكرات الفرنسية بمنطقة تيندوف وكذلك نقل معاركه إلى حدود موريطانيا الشمالية غربا وفي دائرة بئر شوكراين شرقا، دفع الحكومة الفرنسية إلى تقوية ضغوطها على الجيش الإسباني بالصحراء ولأسباب متناقضة، اضطرت هذه الأخيرة إلى تغيير علاقاتها مع جيش التحرير خصوصا بعدما تيقنوا أن سكان الصحراء هم الذين يشكلون أغلبية قوات التحرير عسكريا وسياسيا، وأن المنطقة التي يحكمونها معبأة في أغلبها ضد الفرنسيين، كما أن هؤلاء عبروا عن تخوفاتهم من الخطر الذي يأتيهم من أبناء الصحراء الشرقية والجنوبية، وتأثيراتها على الشرائح الوطنية بموريطانيا، الشئ الذي دفعهم إلى عقد لقاء في جزر الكناري بين ضباط الجيش الإسباني والجيش الفرنسي بافريقيا الغربية وصلا فيها إلى اتفاق مشترك لمضايقة تحركات جيش التحرير بالصحراء الإسبانية، وقد انكشفت بوادر هذا الاتفاق في مراقبته لتحركات جيش التحرير في مواقعه بالصحراء وقيامهم بحملة اعتقالات في طرفاية والعيون والداخلة وصلت إلى 180 معتقلا من مناضلي الأحزاب الوطنية بهذه المناطق، وشمل الاعتقال مجموعة من مساعدي جيش التحرير.

فتح واجهة أخرى مع الجيش الإسباني

لقد بذلت قيادة جيش التحرير عديدا من محاولات في حوار مباشر وغير مباشر مع الإسبان لتفادي الصراع معهم و لكن بدون جدوى، وغياب دور دبلوماسية الدولة المغربية في هذا الميدان خلف فراغا استغله الجيش الفرنسي لكسب إسبانيا إلى جانبه. حين انطلقت العلاقة مع الإسبان إلى أسوأ الحالات ولأسباب يمكنني الإشارة إلى بعضها:

1 – فالحكم الإسباني أبان عن خيبة أمله من طبيعة التعامل معه من طرف الدبلوماسية المغربية حيث لم تأخذ بعين الاعتبار موقف الحكومة الإسبانية من أزمة 20 غشت 1953 وما أسدته من خدمات لحركة التحرير المغربية في المنطقة الشمالية وقد كانت وجهة نظرها أن يعطاها وضع خاص في التعامل السياسي، والذي حصل هو العكس ولهذا سقطت في أحضان فرنسا التي أقنعتها بالعمل المشترك لمواجهة الخطر الذي شكلته حركة التحرير على مصالحهما. وهي فرصة لها لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية. وللأسف الشديد فإن هذه الرؤيا لم تكن سالكة للدبلوماسية المغربية آنذاك. وبإمكانها تمتين علاقتها مع اسبانيا الجارة اعترافا بموقفها الإيجابي من مؤامرة غشت 1953. ولكن هذه الرؤيا لم تر النور.

2 – وهناك عوامل أخرى تتعلق بالوضع الداخلي لجيش التحرير، وبواعث الأزمة التي تلت هزيمة معارك موريطانيا، مكنت جيوش فرنسا وإسبانيا من تنظيم اختراقات غير شريفة في صفوف حركة التحرير لم تكن متوقعة ومن وراء كل ذاك عناصر معادية لجيش التحرير دفعت لإيقاف المسيرة مما عرف بمؤامرة بيزكارن. وقد تمت الإشارة إليها في كتابي:" صفحات من ملحمة جيش التحرير" ص 112.

فهذه المؤامرة دفعت قيادة جيش التحرير إلى تبني استراتيجية أخرى مفروضة عليها بعد فشل الاختيار الأول في مواجهة الجيش الفرنسي للأسباب المذكورة. وفي شروط مليئة بالعراقيل الصعبة، قررت حركة التحرير تكوين خلية مصغرة تضم ممثلين من الصحراء وآيت باعمران لتحضير ردود فعل سريعة لمواجهة الهجمات التي يقوم بها الجيش الإسباني في آيت باعمران والصحراء بما فيها احتلال مدينة طانطان والسمارة وفي 23 نونبر 1957 انطلقت حركة تحرير آيت باعمران، وهجومها على سبعة مراكز أساسية بآيت باعمران بمن فيهم مدينة إيفني، وقد تكمنت الحركة من تحريرها خلال أسبوعين من الحرب الضارية ضد الجيش الإسباني باستثناء مدينة إيفني المحصنة من طرف الجيوش البرية والبحرية و الجوية. ولعب

فيها السكان أدوارا رائدة وواجهوا المئات من طائرات العدو التي تهاجم ليل نهار القرى المنتشرة بالبلاد لإبادة سكانها، غير أن الوطنيين بآيت باعمران واجهوا تلك القوات ببسالة استطاعت بعزيمتها وبدعم من قوات جيش التحرير أن تحرر أغلب القبائل باستثناء مدينة إيفني، التي تحصنت بها الجيوش الإسبانية في صدامات دامت أكثر من أربعة شهور.

أما في الصحراء فقد تمكنت قوات الحركة من تحرير مدينة طانطان ومدينة السمارة وقلعة أوسرد بإفراغها من تواجد الجيش الإسباني كما نظمت قوات التحرير هجمات متوالية على كل من بوجدور حيث اعتقل منها خمسة من ضباط وجنود الإسبان. كما فرت مجموعة من الجيش الإسباني من معسكر أوسرد، والذي يربط مدينة الداخلة بالكويرة. والتحق بصفوف التحرير العديد من الجنود الصحراويين في الجيش الإسباني. وبفضل هؤلاء تمكن الجيش من فرض حصاره على مدينة الداخلة، ونظم هجمات على قرية العرقوب أوقع فيها خسائر مهمة بالإسبان.

ومن أهم المعارك بالصحراء، تلك التي وقعت على الدشيرة والمسيد وتاقودارت دامت أسبوعا كاملا خسر فيها الجيش الإسباني فرقة كاملة تعد بمئات الجنود، من بينهم ثلاثة ضباط برتبة كابتان. من هذه المعارك ما استمر 48 ساعة غنم فيها الجيش من العتاد الخفيف كمية مهمة. وتعد هذه المعارك من الضربات الموجعة للإسبان الذين استعملوا مدينة العيون لتنظيم تلك الحملات الحربية. وحسب ما وصلنا من معلومات عن هذه المعارك بأن الجنود الذين قادوا هذه المعارك يتمتعون بمعنويات عالية، أدت إلى أن الضابط تنويبا أمر جنوده بتناول كؤوس من الشاي كنخب واحتفال بالانتصار على جيوش الاحتلال.

فالانتصارات التي قادها جيش التحرير على الجيوش الإسبانية في آيت باعمران وطرفاية ومناطق الساقية الحمراء ووادي الذهب، وحصاره المحكم على المدن الثلاث: الداخلة والعيون و طرفاية، أوقع الجيوش الإسبانية في مأزق ولم تجد مخرجا سوى الارتماء في أحضان الجيش الفرنسي والعمل إلى جانبه في تنظيم هجوم إيكوفيون في يوم 10 فبراير 1958. وقد بدأ قبلها بحملة من الغارات ضد السكان الرحل قصد إبادة كل ما يملكون من الحيوانات ومن وسائل العيش الوحيدة تمهيدا للهجوم الواسع على مراكز جيش التحرير.

لقد دُرست آخر الترتيبات العملية لإيكوفيون خلال ندوة للقيادة العامة الفرنسية والإسبانية بلاس بالماس يوم 14 يناير 1958، وتم تحديد الهجوم على مرحلتين:

1 – تحطيم الجزء الكبير من جيش التحرير المرابط في الساقية الحمراء أي إعادة احتلال السمارة، لهذا الغرض ستنطلق القوافل الفرنسية من فورترانكي وتيندوف بينما تنطلق القوافل الإسبانية من طرفاية والعيون.

2 – تنظيف وادي الذهب عبر عملية تنطلق إلى نقطة واحدة انطلاقا من فورترانكي وفوركورو وميناء إينتيان بالنسبة للفرنسيين، والعيون وفيلا سيسنيوروس بالنسبة للإسبانيين، أما فيما بعد فيرجع إلى الإسبانيين وحدهم أمر إعادة تنظيم تواجدهم بوضع ثكنات دائمة، وإن العملية المنسقة ستضطرهما إلى الدفع ب 5000 رجل و 600 شاحنة و 70 طائرة من الجانب الفرنسي ومن جهة الإسبان ب 9000 رجل و حوالي 60 طائرة وستكون العملية محدودة – 15 يوما – بقيادة الجنرال بوركوند.

وفعلا فقد انطلقت عملية إيكوفيون في شروط غير متوازنة كما أن الحياة الداخلية لجيش التحرير غير سليمة، فلم يبق أمامه غير مواقف الدفاع عن النفس، وأمام عجزه عن مواجهة القوات المذكورة اضطر للانسحاب إلى المراكز الخلفية حيث يتمكن معها من الدفاع عن نفسه بعد ما فقد كل ما يملك من العتاد المتوفر لديه. وقعت هذه العملية في جو من الصمت الإعلامي الأجنبي وكذلك الوطني حيث بقي المجاهدون يواجهون لوحدهم وبإمكانياتهم المحدودة ما يناهز 40 ألف جندي مجهز بالسلاح الجوي والبري، ومزود بمختلف أنواع الأسلحة الفتاكة، كما شارك أزيد من 7000 من رجال المظلات وعدد كبير من المصفحات والدبابات

والطائرات المقنبلة والمقاتلة والأدهى والأمر من ذلك بأن إمدادات هذا الجيش تصلهم من قواعد الجيش الفرنسي من أكادير ومراكش ومكناس وفم الحصن.

إن عملية إيكوفيون تشكل هزيمة قاسية لحركة جيش التحرير ومعركة استكمال الوحدة الترابية، وقد خلفت خسائر مهمة كما قدم شهداء من أبناء المغرب البررة، والعديد من الأسرى والمفقودين، ويثير اهتمامنا أيضا الإحباط الذي أوقعته الهزيمة في صفوف مناضلي حركة التحرير بما تحملها من دلالات وتداخلات لا يمكن التعبير عنها بشكل شامل في هذه العجالة.

ويمكنني أن أسجل هنا بأن كل ما وقع لجيش التحرير وما عاناه خلال انسحابه المشرف من تصرفات بعض جنوده الملتحقة بصفوف العدو في قلب المعركة، فإن حركة التحرير لم تكن فاقدة الأمل في المستقبل، ورغم ذلك فإن المعركة في مجملها قد حققت مكتسبات ذات أهمية كبيرة من بينها التحاق و فد هام من قادة الحركة الوطنية الموريطانية بالمغرب بعد عملية إيكوفيون يقوده الأمير محمد فلا ولد عمير أمير قبيلة تراوزاة، ومعه فريق مهم من حكومة المختار ولد دادة أذكر من بينهم الداي ولد سيدي بابا، محمد المختار ولد بال، سعيد ولد عبيدنا، والشيخ احمادو ابن أخ الأمير وغيرهم.

فالتحاق هذا الوفد بالمغرب، وبعد العملية التي أريد منها وضع نهاية لحركة التحرير يعتبر ضربة قاسية للمشروع الفرنسي بموريطانيا، وللأسف الشديد لم يكن المغرب آنذاك في مستوى من يقرر استغلال تلك الفرصة المعروضة عليه.

أما الحدث الثاني فيعد حصيلة لمعركة التحرير بالصحراء الغربية يشكله اعتراف اسبانيا بتحرير دائرة الطرفاية والطانطان ولم يكن سوى الإقرار بالأمر الواقع، إذ كان جيش التحرير قد قام باسترجاع مدينة الطانطان، كما فرض حصارا شاملا على مدينة الطرفاية برا، ولم تعد مفيدة للجيش الإسباني.

لقد تبلورت لدينا بعد تحرير هذه الأجزاء أفكار قدمناها في مشروع إلى الدولة المغربية، بإنشاء عمالة طرفاية تكون إقليما لكل القبائل سواء منها الموجودة في الصحراء الغربية أو الشرقية، لتصبح بعد ذلك موقع استقطاب، وتلجأ إليها جميع أعضاء القبائل الرحل لحل مشاكلهم الإدارية والاقتصادية، كما تصبح خلفية أساسية لاستكمال الوحدة الترابية. وقد وافق على هذا المشروع المؤتمرون في بوخشيبة والرباط. وقدمت قيادة الجيش إلى الملك محمد الخامس كلا من علي بوعيدة ورئيس دائرة كلميم المقاوم عبد الرحمان الزيات للعمالة وكان أحق بها السيد علي بوعيدة رجل أعمال ومن أبناء المنطقة. ولم يكن آنذاك مستحيلا الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف والتي صادق عليها المؤتمرون لو كانت إرادة مشتركة لدى المسؤولين.

الفرقان: بعد الملاحم البطولية لجيش التحرير بالصحراء التي وضحتم بعض جوانبها التي شرحتموها في كتابكم "صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي' تم حلّ هذا الجيش في الظروف الملتبسة لما بعد الاستقلال ' فهل كان ذلك من الأخطاء القاتلة التي أخرت تحرير الصحراء المغربية؟

آيت يدر محمد بنسعيد: فعلا لما تم حل جيش التحرير في ظروف شائكة، ولهذا فالأخطاء التي ساهمت في إهمال قضية الصحراء ابتدأت من حكومة البكاي الأولى المكلفة بالمفاوضات التي اكتفت بتوقيع اتفاقية 02 مارس مع فرنسا، و اتفاقية 07 أبريل 1956 مع إسبانيا، ولم تتطرق المفاوضات إلى الأجزاء التي لم يشملها الاستقلال كما أن المفاوض الذي لا يحمل معه الملف الشامل للحدود التاريخية للمغرب، ولهذا فقد أخذت مبادرة تحريرها خارج الحكومة من طرف مقاومين وأعضاء جيش التحرير، لقيت توافقا من طرف محمد الخامس ولم تتبن تحرير تلك الأجزاء أية حكومة في البلاد منذ الاستقلال حتى نهاية مهمة جيش التحرير، وقد

تم حله في وقت أثيرت عنه حملات تشكيك حول مهامه النبيلة أدت إلى تصفيته وإدماجه في الجيش الملكي وتم وضع ملف الصحراء في سلة المهملات لمدة 14 سنة منذ 1960 إلى 1974.

الفرقان: ينحي بعض الدارسين باللائمة في نشوء مشكل الصحراء إلى قبول المغرب بالتحرير التدريجي لأقاليمه في اتفاقية إيكس ليبان، ماقولكم؟

آيتا يدر محمد بنسعيد: لقد أوضحت في الجواب الأخير أن حكومة البكاي الأولى والمكلفة بالمفاوضات مع فرنسا وإسبانيا لا تحمل معها ملفا شاملا لطرحه على الحكومات المعنية، وقد تجاهلتها منذ البداية، باستثناء إدارة خاصة لها لحضور الجلسات العامة للأمم المتحدة.

الفرقان: لم يبرز النزوع الانفصالي بالصحراء إلا في بداية السبعينيات، فمن كان المسؤول عن ذلك: الصحراويون أنفسهم أم المغرب أم إسبانيا أم الجزائر، ولماذا؟

آيتا يدر محمد بنسعيد: طبعا، فمواقف الانفصال ظهرت في بداية السبعينات مع مبادرة قام بها عناصر من أبناء الصحراء، منهم من قام بنشاط سياسي بهدف استنهاض الوعي الوطني بين قبائل الصحراء لتحريرها من الاستعمار الإسباني في إطار استكمال الوحدة الوطنية وتعرضوا للقمع من طرف الجيش الإسباني كما ظهرت محاولات أخرى من الطلبة من أبناء الصحراء الذين تلقوا دراستهم الجامعية بالمغرب. وقد تعرضوا لمضايقات بمدينة الطانطان دفعتهم إلى مغادرة الصحراء إلى موريطانيا والجزائر والسقوط في أحضان الدولة الجزائرية، وفي ظروف تعمل فيها اسبانيا للدعوة إلى تقرير المصير وبناء دولة قزمية تشكل غطاء شرعيا من أجل استغلال الثروات المعدنية التي اكتشفت بالصحراء. وقد التقت هنا مطامع الدولتين الإسبانية والجزائرية على تقوية الهوية الانفصالية.

الفرقان: ماهي خلفيات الموقف الجزائري و بماذا تفسر العداء الإسباني لوحدة المغرب ؟

آيتا يدر محمد بنسعيد: كان نظام الرئيس هواري بومدين يوجد آنذاك في موقع محسوب على المعسكر الاشتراكي تحكمه طموحات بناء دولة قوية بإفريقيا. بينما الحكم بالمغرب محسوب على المعسكر الغربي الإمبريالي، وفي هذه الشروط لم تكن العلاقات بين الجارين جيدة تغذيها خلافات على الحدود بين البلدين وخاصة منها مشكلة تيندوف والتي فجرت حرب الرمال، أما خلفية الموقف الجزائري من قضية الصحراء فيطبعها عامل اقتصادي، وهناك رواية تعطيها تفسيرات مختلفة مثل البحث عن أقرب الطرق للاستثمار معادن كارجبيلات، أما العداء الإسباني لوحدة المغرب فأعتقد أن له أبعادا استعمارية قديمة وجديدة فيما يخص مدينتي سبتة ومليلية البعيدتين عن الحل في المدى المنظور.

الفرقان: ما تقويمك إجمالا للمعالجة المغربية الرسمية لقضية الصحراء؟

آيتا يدر محمد بنسعيد: لقد مرت معالجة القضية المغربية بمراحل مختلفة ويشكل قبول المغرب للاستفتاء إحدى المحطات التي فتحت المجال لخصوم الوحدة الترابية أن يحققوا تقدما مهما على الصعيد الديبلوماسي، حصلت فيها حكومة البوليساريو على تأييد ساهم في إدخالها إلى منظمة الوحدة الإفريقية. وأفقدت المغرب رصيدا كان يتمتع به سابقا لكونه البلد الذي احتضن المؤتمر التأسيسي الأول للمنظمة وبحضور أقطاب القارة التاريخيين أمثال عبد الناصر ونيكروما ومودي بوكيتا وسيكوتوري، كما وضعت الدولة المغربية ملف الصحراء تحت مسؤولية أناس لم تكن لهم دراية بها و بمشاكلها التاريخية فحل هذه القضية يتطلب تقدم

المغرب في إيجاد الحلول للقضايا الداخلية وإصلاحات سياسية ودستورية تحظى بمؤسسات لها تمثيلية حقيقية وعن طريقها يساهم الشعب في إيجاد الحلول الجذرية لها وفي مقدمتها قضية الصحراء.

الفرقان: ما مسؤولية الأحزاب الوطنية في قضية الصحراء ؟

آيتا يدر محمد بنسعيد: الأحزاب الوطنية تستدعى للحضور في بعض الاستشارات الملكية أو حين يحدد لها موعد مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وهؤلاء يرددون نفس المواقف التي اختارتها الدبلوماسية المغربية، كما أنهم لا يملكون صلاحيات تسمح لهم بالمشاركة في القرارات الحاسمة.

الفرقان: هل لكم أن توضحوا لنا مواقف اليسار المغربي من أطروحة الانفصال ؟

آيتا يدر محمد بنسعيد: إن قضية الصحراء تثير المزيد من المضاعفات المقلقة، كما توجد هناك اختلالات سابقة لازالت تربك الوضع المغربي. وفي نظر مجموعة من أطراف اليسار يرون أن يكون بجانبها جملة من الإجراءات الجريئة التي تجعلها جزءا من اختيار الانتقال الديموقراطي يشمل مجموع المغرب جنوبا وشمالا. ويعطى لكل المغاربة حق امتلاك مصيرهم بأيديهم.

الفرقان: تبدو الديبلوماسية المغربية قاصرة عن حشد الدعم الدولي للموقف المغربي رغم أحقيته التاريخية، كما لم تستفد كثيرا من سقوط المعسكر الشرقي الذي كان يساند الانفصاليين في سياق الحرب الباردة، بماذا تفسرون هذا القصور؟

آيت ايدر محمد بنسعيد: إن الدبلوماسية المغربية في حاجة إلى مناخ ديموقراطي تقوده مؤسسات تشريعية ذات تمثيلية حقيقية و نزيهة حينئذ ستكون الدبلوماسية خاضعة للمراقبة والمحاسبة من طرف تلك المؤسسات. كما تتمتع باستقلال يخرجها من الحصانة.

الفرقان: ما رأيكم في الحلول المقترحة لقضية الصحراء: الاستفتاء، تقرير المصير، الحكم الذاتي الموسع؟

آيت ايدر محمد بن سعيد: فكرة الحكم الذاتي، اقتراح له إيجابياته، ولكنه في حاجة إلى عناصر التأهيل الوطني الشامل تجعله يحقق حظوظا للنجاح و يتضمن سلامة الإقناع.

الفرقان: ما الأفاق التي ترونها لحسم هذا النزاع ؟

آيت ايدر محمد بن سعيد: إن النزاع حول قضية الصحراء المغربية والذي استمر أربعة عقود، يشكل صراعا إضافيا اختارته حكومة المرحوم هواري بومدين من دون إدراك لما ستحبل به أفاق المستقبل الذي ينتظر البلدين والشعبين الشقيقين من تحديات و التزامات نحو المواطنين، لقد مرت أربعة عقود لم تستطع فيها الدولتان كسر الحاجز الذي يمكن أن يكون نفسانيا أو عرضيا.

ومن هذه المجلة أتوجه إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة نظرا للعلاقات التاريخية التي تربطنا، وأقول له بأن العديد من أصدقائه ينتظرون منه أن ينتفض ضد أية ضغوط محتملة ليتمكن من أخذ مبادرة شجاعة تنقذ الشعبين الشقيقين من مأزق لا مخرج منه إلا بإدراكه بأن سياسة التغاضي عن الحقائق التاريخية والإنسانية، لن تؤدي في الأخير إلا إلى طريق مسدود لن يخدم مستقبل البلدين في بناء المغرب الكبير...



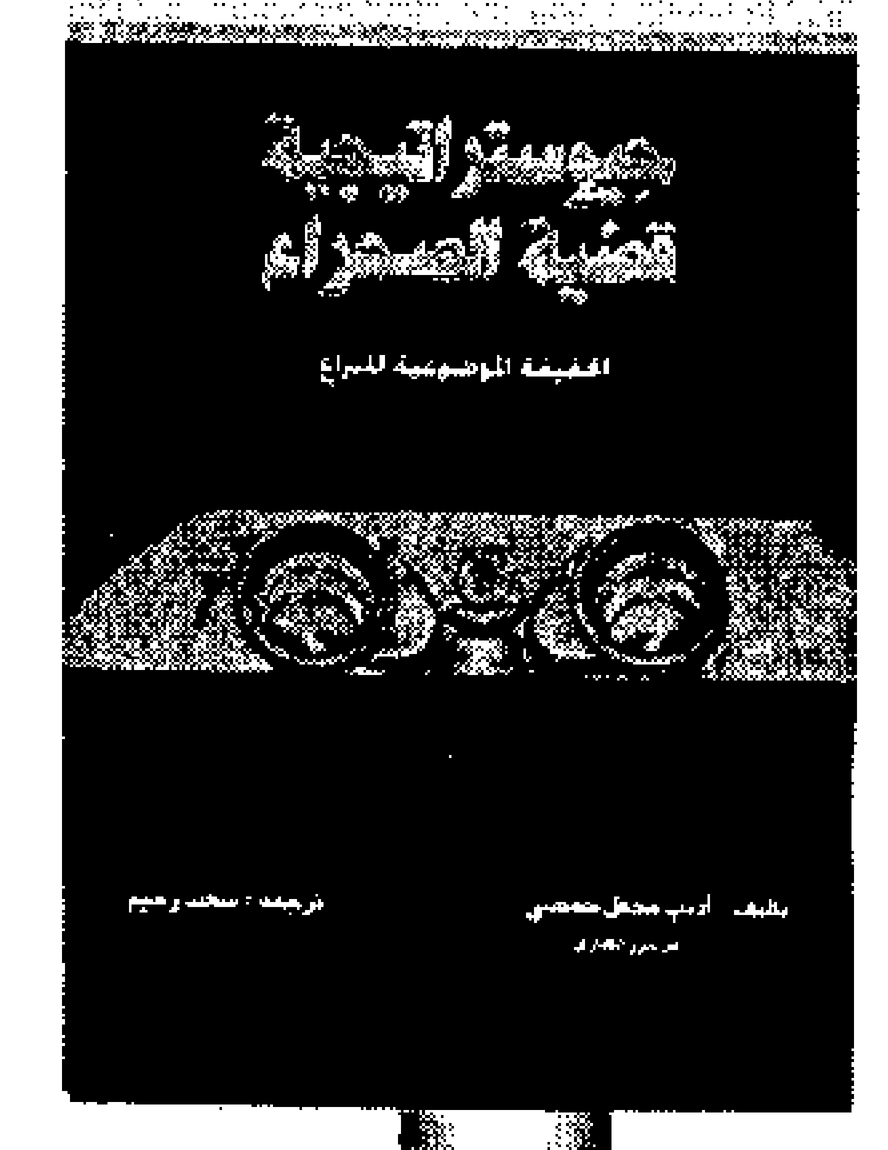
جيوستراتيجية قضية الصحراء

الحقيقة الموضوعية للنزاع

الأستاذ اديب محفل حمصي

ترجمة : سعيد رحيم

إعداد الأستاذ لحسن ملواني



إن قضية الصحراء الغربية ينبغي أن تسترعي انتباه المسلمين، وهي قضية حساسة وتستحق الاهتمام، فقد تكون لها تداعيات على المنطقة بأسرها، وعلينا ــ دوما ــ عدم استبعاد الأطماع والطموحات الاستعمارية لكل من فرنسا وإسبانيا،علاوة على ذلك لا تخفى على كل المحللين السياسيين أطماع الجزائر في السيطرة على معبر نحو المحيط الأطلسي مرورا بالصحراء، سعيا وراء إبراز ذاتها دولة متوسطة مهيمنة، لذا اتخذت مجموعة من الانفصاليين في ما لا غاية ولا خير من ورائه، فهي تجانب الصواب وتتراءى على أن هدفها الأسمى فسح المجال أمام الصحراويين من أجل حق المصير. والحقيقة أن الحديث عن حقوق الإنسان وحق تقرير المصير ليس سوى وسيلة تمكن لتحقيق الجزائر لأحلامها وأطماعها في المنطقة، وهو شيء بديهي لا يحتاج إلى تبرير.

إن الصحراء الغربية لا يمكن فصلها عن الأراضي المغربية بأي حال من الأحوال، فهي مغربية وستظل مغربية، وكل الدلائل تأبى إلا أن تعتبر مشكل الصحراء مشكلا مختلقا من قبل من لهم مصالح معينة في ذلك. وفي هذا السياق يأتي هذا الكتاب الذي نحن بصدد عرض وتقديم أهم مضامينه، وهو كتاب متوسط الحجم، يتألف من ستين صفحة. فهرسه الكاتب وفق المحاور الآتية:

قراءة في كتاب

ــ لماذا ترجمة هذا الكتاب؟
ــ تقديم.
ــ قضية الصحراء جيوستراتيجيا.
ــ المبدأ الدعاية والمغالطة.
ــ الدوغمائية .
ــ الصحراويون .
ــ الاستنطاق.
ــ الحقيقة المرة .
ــ البوليساريو .
ــ الجزائر.
ــ المشروع المستقبلي.

ومن الدوافع التي كانت وراء تأليف الكتاب تأكيد مؤلفه "أديب محفل حمصي" وعيه التام بتعاطف الكثير من الكناريين مع خصوم المغرب،السبب الذي حدا به إلى الإصرار على إبراز قناعاته بشكل حيادي إزاء مشكل الصحراء ليبين لسكان الجزر خطأ المتعاطفين مع جماعة انفصالية مصرة على تزييف حقائق التاريخ بضغوطات جهات بعيدة كل البعد عن مصالح سكان الصحراء والمغرب، وعن ساكنة المنطقة المغاربية ككل وكذا عن مصالح المواطنين الكناريين أنفسهم.

ويرى المترجم أن الكتاب غزير بالمعلومات والاستنتاجات التي يحتاجها أي راغب في أخذ فكرة قوية عن جذور مشكل الصحراء.

ومن هذا الانطباع الصادق انتقلت رغبته الجامحة من القراءة إلى الرغبة الجامحة في إعادة الإنتاج بلغة القرب.

ويشير إلى أنه وبعد اليوم الذي انتهى فيه من ترجمة الكتاب تعرضت ابنته لاعتداء جسدي من قبل عملاء البولساريو. وعن ذلك يقول الكاتب "لكن وان كنا نربأ بالحديث عن أنفسنا في العديد من المواقف الحرجة التي تفرضها مهنة المتاعب ، فان اكتمال رغبتنا في تتويج هذا العمل بالسمارة كانت وراءه دواعي وأسباب لابد من ذكرها للقارىء. وهي كالتالي: في اليوم الموالي لبث وكالة المغرب العربي للأنباء قصاصة قد كنت قد بعثت بها من مدينة السمارة عن السيد حما مولاي المختار، الذي قرر البقاء في أحضان الوطن الأم منتقدا الوضع المأساوي بمخيمات تيندوف ومسؤولية الجزائر عن هذا الوضع ــ وذلك عقب انتهاء فترة تبادل الزيارات التي تشرف عليها المفوضية السامية للاجئين ــ أي يوم ستة عشر مارس عام ألفين وتسعة، وهو نفس اليوم الموالي للانتهاء من هذه الترجمة، لاعتداء جسدي شنيع من قبل عملاء البوليساريو". أصابها الاعتداء الذي كان مسطرا مسبقا فور مغادرتها المدرسة ،في المقتل، في جذر أدنها اليمنى التي تمزقت وتركوها مضرجة في الدماء .

لم يكن هذا الاعتداء هو الاعتداء الأول. وكانت الضريبة دائما أن يسقي دم نجلتي أرض الصحراء الطاهرة".

ويعد الكتاب خطوة باتجاه البحث في عمق دهاليز مشكلة الصحراء وتسليط الضوء حول المجهول في هذه القضية وتبين الأصول المغربية للصحراويين الحاليين ومن ضمنهم زعيم البوليساريو محمد عبد العزيز الذي يعيش والده في المغرب وهو متقاعد في الجيش المغربي.

ويعتبر المؤلف حل المشكل هينا إذا تم النظر إليه من زاوية موضوعية عبر التخلي عن الأنانية والأفكار القديمة المتعلقة بالماركسية السوفياتية.

وبصدد قضية الصحراء جيوستراتيجيا يصرح الكاتب على التزام الموضوعية والحياد إزاء معالجة مشكل الصحراء وقد شجعه ذلك على تعاطفه مع الشعوب المضطهدة، وهو يحاول تحطيم ما سماه واحدا من الطابوهات، فالحقائق التي سيقف عليها الكاتب حقائق تاريخية ملموسة. والحال أن التاريخ والوقائع الفرانكو-إسبانية" هي التي فرقت بين المغرب الحالي والصحراء وموريتانيا، مما يبين العلاقات المتينة بين العرش العلوي الحاكم حاليا والشعوب التي تقطن المحيط الأفريقي حتى نهر السنغال على الأقل مدة 120سنة.

ويذكر الكاتب اتفاقات تؤكد أن الصحراء الغربية كانت دائما من التراب المغربي ومنها:

- اتفاقية ألف وسبع مائة وسبعة وثمانين واتفاقية ألف وثمانية وواحد وستين بين إسبانيا والمغرب.
- الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب عام ألف وثمان مائة وستة وثلاثين.
- الاتفاقية بين بريطانيا والمغرب عام ألف وثمان مئة وستة وخمسين.

وهي اتفاقيات تؤكد سيادة المغرب على المحيط الأفريقي حتى نهر السنغال.

ويلفت الكاتب الانتباه إلى أنه وإلى حدود ألفين وتسعة عاد آلاف الصحراويين إلى المغرب حيث عائلاتهم، بل إن بعضهم أسس جمعيات يدينون عبرها الممارسات أللاإنسانية الممارسة عليهم من قبل البوليساريو والجزائريين.

وتحت عنوان [المبدأ، الدعاية، والمغالطات]تحدث الكاتب عن موضوع الانفصال وتقرير المصير ليشير إلى إغراق الجزائر لمشكل الصحراء في الكثير من المغالطات علاوة على كون بعض وسائل الإعلام الموالية للبوليساريو تولي هذا المشكل أكثر مما يستحقه مقارنة بمشكل تقرير المصير في كشمير ليخلص إلى أن البوليساريو المعذبة والخاطفة والساجنة للصحراويين لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نصفها بأنها "جبهة تحرير"

ويقدم المؤلف عددا من المغالطات التي يتذرع بها الناشطون الحقوقيون الموالون للبوليساريو أمام الرأي العام الأجنبي، ومنها أن الصحراويين لا علاقة لهم بالمملكة المغربية .وأن الصحراء كيان مستقل يمثله البوليساريو قانونيا وشرعا، وأن الجمهورية الديمقراطية دولة شرعية مستقلة احتلها المغرب، وأن البوليساريو يمثل شعبا صحراويا عربيا والمغاربة برابرة. ليخلص في الأخير إلى نقاط أهمها أن المغرب يتوفر على الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي بخصوص حقوق الإنسان وهو وضع لا يتوفر عليه الداعمون للبوليساريو في المنطقة.

وبصدد الصحراويين يشير الكاتب إلى أن آلالاف منهم والذين غادروا تندوف يعيشون في الصحراء الغربية وبعض مدن المغرب الكبرى، وقد تأكد للكاتب أن انتماء هؤلاء الصحراويين للمغرب يفتخرون بالعرش العلوي، أما المؤَطَّرين من الشباب الذين لُقنوا الأوهام بصدد المشكل فقد عُذبوا أو سُجنوا و أكثرهم مات بمخيمات البوليساريو.

ويذكر الكاتب الممارسات القمعية التي يلجأ إليها البوليساريو للإكراه بغية نزع الاعترافات مما يؤدي بالمعذبين إلى اللجوء إلى الافتراءات ونسج الأكاذيب هروبا من الجلادين. "وفي نهاية

الاستنطاق يقر البوليساريو في مصير السجين؛ إما إشفاؤه أو قتله أو تصفيته" على حد قول محمد شريف الذي قضى خمس سنوات بالسجن ليعين مديرا لمركز المعلوميات وبعد اكتسابه الجنسية الهولندية، صار يترأس جمعية "الضوء والعدالة" بعد أن أسس جمعية "إحياء سجون البوليساريو" وذلك بغية التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان بمخيمات تندوف وإبراز كون معظم قادة وعائلات البوليساريو مقيمين بإسبانيا رفقة أطفالهم تاركين أغلبية الصحراويين في الحرمان بالمخيمات.

وقد "دعا السيد مالوزا المجتمع الدولي إلى دعم ومواكبة المغرب في جهوده الرامية إلى حل لنزاع الصحراء قصد وضع حد لانتهاك حقوق الإنسان التي تذهب ضحيتها ساكنة هذه المخيمات" بل إن السيد ميغل أورتيز يؤكد على كون الحل الأمثل لمشكل الصحراء يتمثل في الحكم الذاتي الذي تبناه المغرب حدا للنزاع.

وعبْر كثير من الدلائل القاطعة أكد المؤلف على أن الصحراء الغربية مغربية، وأنها ظلت مندمجة في الدولة المغربية الكبيرة بعملتها ولغتها وبمدارسها الدينية وبشيوخها. ويتأكد هذا حتى على لسان أحد أعضاء البوليساريو في كتاب " صحراؤنا"، وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة ألف وتسع مائة وستة وخمسين، طالب محمد الخامس بعودة المناطق الواقعة تحت سيطرة الإسبان إلى عرش المغرب وفي عام ألف وتسعة مائة واثنين وسبعين أقرت موريتانيا والمغرب تقديم مشكل الاستعمار في الصحراء إلى محكمة العدل الدولية في لهاي. وقد صدر قرار المحكمة بروابط البيعة بين قبائل الصحراء وسلاطين المغرب وفي أكتوبر سنة ألف وتسع مائة وأربعة وسبعين اتخذ الملك الحسن الثاني قرار تنظيم المسيرة الخضراء بمشاركة ثلاث مئة وخمسين ألف رجل وامرأة.

وبصدد البوليساريو، يشير الكاتب باقتضاب إلى ظروف وعوامل وملابسات نشوئهم "كحركة تحررية وقد ربط ذلك بعاملين:

ـ العامل الجزائري المتمثل في الديكتاتور بومدين الطامع في السطو على منفذ على المحيط الأطلسي.

ـ العامل الكوبي حيث إن القيادة الكوبية ساعدت ودعمت البوليساريو كرْها للمغرب انطلاقا من علاقته التاريخية والسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويخلص إلى كون البوليساريو حركة لينينية دوغمائية لا يمكن القبول بفتح حوار جاد معها لأنها غير متحكمة في مواقفها وقراراتها. ويورد الكاتب بعضا من توصيات معهد intelligece strategique europeene et centre de securite ومنها الجانب القانوني لنزاع الصحراء وبالجزائر التي عليها أن تراجع نفسها وتعترف بأن البوليساريو عائق أمام حل سياسي واضح، ولابد للولايات المتحدة من دعم حل متفاوَض عليه مع العدل في التعامل مع ملفات أسرى المغاربة القدامى والحاليين باعتبارهم ضحايا، إضافة إلى ضرورة التعرف على المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان .وعلى المجتمع الدولي الاعتراف بأن استقلال الصحراء ليس واردا"وعلى كل حال، فإنه أمام المعارضة الشديدة لأحد الأطراف لابد للطرفين من دفع الطرفين إلى حل المشكل بطريقة سياسية متفاوض بشأنها. وإذا كان من الممكن أن يشرف المجتمع الدولي على الحل" ص 44...

وقد قدم الكاتب حقائق تاريخية تتعلق بانقلاب "بومدين" ضد "بن بلة" وممارسة سياسة القبض والتعذيب والاغتيال بدون محاسبة لانعدام دولة الحق والقانون في الجزائر، ووفق هذه الظروف قرر بومدين دعم البوليساريو لسببين:

ـــ الأول: حلمه بمغرب عربي موحد تحت رئاسته ضدا لبلدان تقف في الاتجاه المعاكس لجبهة البوليساريو.

ـــ ويقوم السبب الثاني على فرضية استقلال البوليساريو عن المغرب لإتاحة الإمكانية للجزائر لكي تخلق دويلة لها ودمية في يدها.

وفضحا لمرامي ومزاعم البوليساريو يقول الكاتب " فإن موضوع حقوق الإنسان الذي يجعل منه البوليساريو موضوع الساعة هو ملف متكامل لا يقبل التجزيء، ذلك ان عناصر البوليساريو لم يسبق لهم أن احتجوا أمام السفارات والقنصليات الإسرائيلية احتجاجا على المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة وضد ما يتعرض له الشيوخ والنساء والأطفال والرجال الفلسطينيون من تصفيات بالقنابل والغارات الجوية والحربية والسجن والمحاكمات غير العادلة والتي لا يهتم بها البوليساريو. فموضوع الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان ملف كوني متكامل لا يقبل التجزيء. وهذا الموضوع لا بد من التطرق إليه عند الحديث عن هؤلاء الناس".

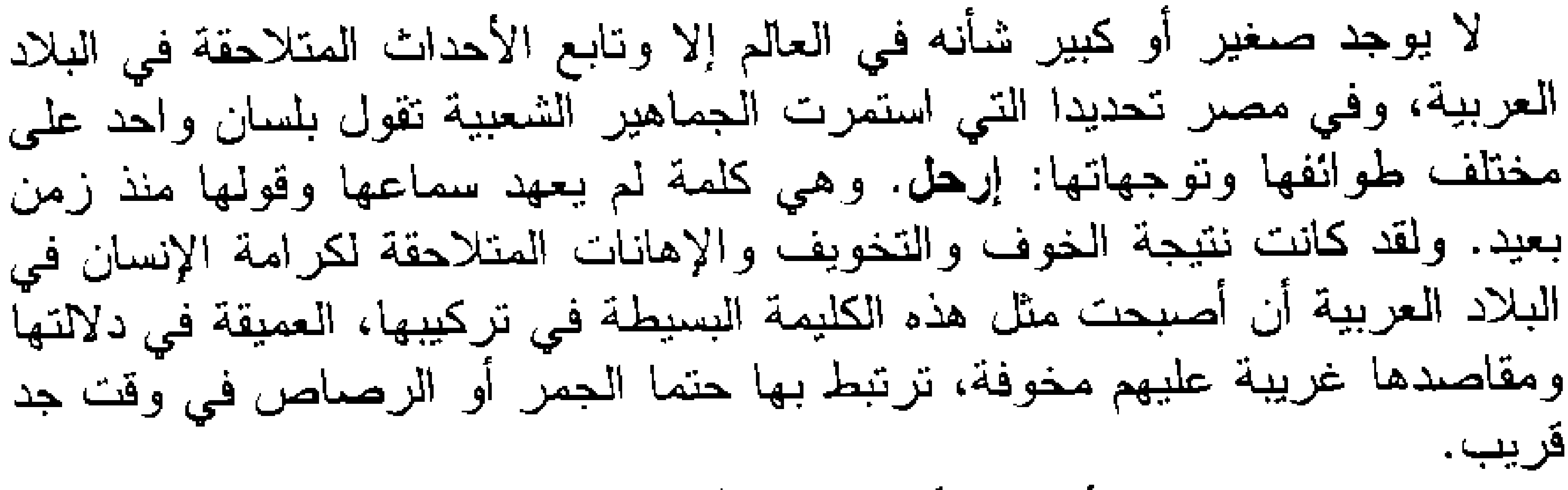
ويختم الكاتب باستنتاجات تتعلق باستخدام البوليساريو استخداما توسعيا عبر اختراق الصحراء كمنفذ إلى المحيط الأطلسي، إلى جانب اختلاق مشكل الصحراء للانشغال به بعيدا عن المشاكل الداخلية المعقدة للجزائر ومن يسير في منحاها، وإذا كان البوليساريو سدا أمام تقدم المنطقة المغاربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فإن المملكة المغربية وفق كل المراقبين نهجت سياسة تنموية شاملة، ومن أدلة ذلك اعتبار المغرب الدولة الثانية التي سُمح لها بالانخراط في نادي مدريد، علاوة على وضعه المتقدم في الاتحاد الأوروبي بناء على قاعدة احترام حقوق الإنسان.

يقول الكاتب: "والمغرب في الحالة التي تهمنا الآن، فإن كل المراقبين الموضوعيين يشهدون منذ نهاية القرن الماضي أن المملكة والطبقة السياسية فيها اهتمت بطريقة جدية بنهج سياسة تنموية شاملة. وكل هؤلاء المراقبين لا يختلفون على أن المغرب في طريقه لاتخاذ قرارات لابد منها من اجل النهوض بالاقتصاد من نسبة 6 بالمائة إلى 6.5 في المائة سنويا. وفي السنين الأخيرة اتخذ المغرب قرارات سياسية واقتصادية جريئة جعلت منه بلدا مؤهلا لدعمه بالقروض بالاستثمارات، خاصة بعد دخوله السوق الحرة للاتصالات والنقل وتنقل الأموال وكذلك مطابقة قوانينه للاقتصادية مع المعايير الدولية.

ما يشهد المراقبون بأن هذه الإجراءات تعبر عن إرادة حاسمة من قبل الحكومة المغربية لاستثمار في البنية التحتية [نقل، قطارات والطرق السيار..] وهو ما عجل بإدماج الوضع الاقتصادي في المغرب مع الوضع الاقتصادي العالمي خاصة في مجال سوق العروض في قطاع السياحة والتي أعطت نتائجها في ظرف وجيز.

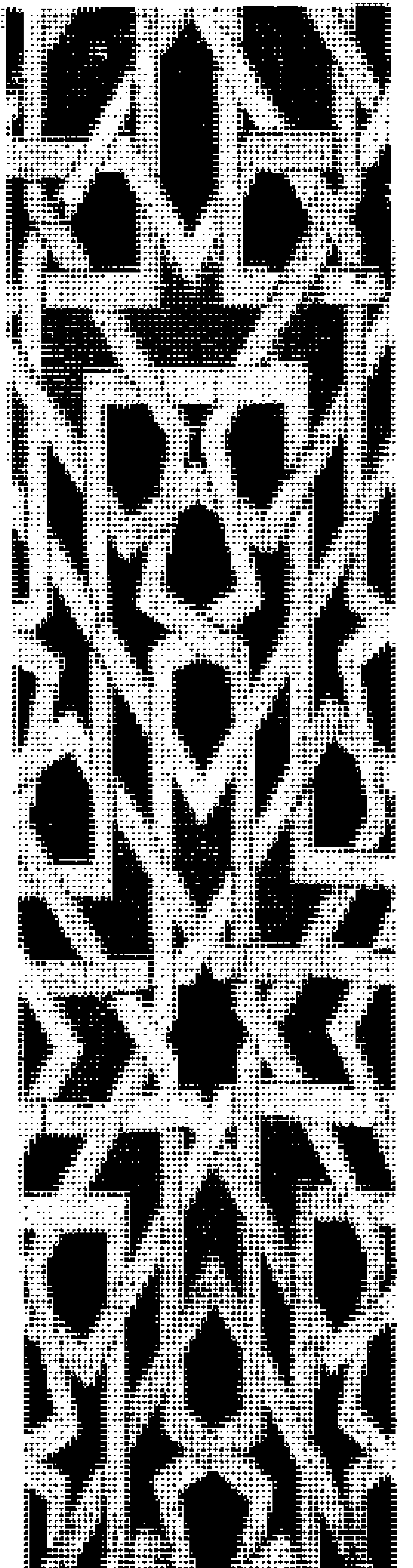
والكتاب جدير بالقراءة لكل من يريد أن يقف بموضوعية على حقائق تتعلق بقضية الصحراء الغربية، ونوايا الجزائريين وأعوانهم، هذه القضية التي لابد لها من حل لكن ليس على حساب المملكة المغربية ووحدة أراضيها.

وقد زود الكاتب المؤلَف بصور تتكامل مع المواضيع المتطرق إليها، صور تبين مفارقات بين المناطق المحتلة والمناطق المسترجعة، مفارقات تبين النهضة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي تمكن المغرب بمجهوداته المتواصلة من تحقيقها في الصحراء كجزء لا يتجزأ من أراضيه، إضافة إلى صور تبين آثار التعذيب بسجون البوليساريو.



الأحداث في مصر رؤية شرعية

الدكتور أحمد كافي



لا يوجد صغير أو كبير شأنه في العالم إلا وتابع الأحداث المتلاحقة في البلاد العربية، وفي مصر تحديدا التي استمرت الجماهير الشعبية تقول بلسان واحد على مختلف طوائفها وتوجهاتها: **إرحل**. وهي كلمة لم يعهد سماعها وقولها منذ زمن بعيد. ولقد كانت نتيجة الخوف والتخويف والإهانات المتلاحقة لكرامة الإنسان في البلاد العربية أن أصبحت مثل هذه الكليمة البسيطة في تركيبها، العميقة في دلالتها ومقاصدها غريبة عليهم مخوفة، ترتبط بها حتما الجمر أو الرصاص في وقت جد قريب.

ويتوقع العالمون بالأحداث أن سلسلة أخرى من هذه الهبّات سوف تلتحق بشعب القيروان والأزهر الشريف في هبّتهم من أجل استرجاع هيبتهم ومكانتهم في الكون، بسبب تعنت إرادة من انتزع الإمامة بالغلبة في هذه الأوطان إلى نداء الشرع والعقل، واستمراء الاستبداد والاستضعاف. ولم يترج الناس منذ عقود من حكم غير راشد لهؤلاء والذي طال أمده في تحقيق مطالبهم في جعل الوطن للجميع ــ علهم يكفرون عن غي اغتصاب الإمامة ــ يشتركون في أن يكون حماة له أبناء بررة به، مستفيدين من خيراته، يأكلون مما يزرعون، ويلبسون مما يصنعون، لا يستجدون أعتاب الدول المارقة التي يعرفها الجميع، ويودون أن تكون المسؤوليات والوظائف والأمانات بالاستحقاق لا بالتملق والارتزاق، وهم مستعدون في أن يكون لهم حظ من المغارم والمغانم على حد سواء.

معرفة الدين: الإمامة بالرضا

وفي كل مرة تكون للمسلمين ــ بفعل هذه الفتن والاهتزازات ــ فرصة معرفتهم بأحكام دينهم التي غاب عن أجيال مضت إلى ربها أن تعرفها لأنها غيبت بالحديد والنار. والتي منها طرد الغي الذي أصبنا به في عروة الإمامة التي نقضها هؤلاء المغتصبون.

وقد أجمع علماء أهل السنة والجماعة سلفا منذ عصر النبوة والتابعين ومن تبعهم، وخلفا من الأئمة الأعلام والفقهاء والعلماء: أن التولي على الناس لا يكون إلا بالرضا من الأمة وقبولها بمن يتولى حماية بيضتها، وأنها صاحبة الحق ابتداء وانتهاء في حراسة إمامتها من أئمتها في أن يبقوا خداما لأمتهم ولمن اختارهم. وأن لها أن تعقد لمن رضيته، وتخلع من تنكب عن العقد التي تعاقدت معه عليه،



وأن لها واجبات تجاهه كما لها حقوقا عنده. وكما عرفت الأمة عقد الإمامة لمن رضيته، فقد عرفت عقد الخلع لمن كرهته. فهي التي أوكلته، وليس من حق الوكيل أن ينقلب يوما على موكله.

ومنذ زمان والعلماء والفقهاء ومفكرو الإسلام يتكلمون عن مصيبة الدولة عندما تصبح ضد الأمة، كما هو الحال في مصر اليوم مثلا نتحدث عنه، والتي نهض أولهم وآخرهم للقول للرجل والعالم يسمع مطلبهم الوحيد: **إرحل.**

اللعنة النبوية على من سخطته الأمة

أما كلمة الشريعة النقية الواضحة التي لا لبس فيها ولا مخالف لها، أن كل من تمسك بالسلطة بالعنف والظلم والغلبة، وله تاريخ يشهد على خطه وفكره، ويقبل أن تسفك الدماء في سبيل أن يقبل الناس به طوعا أو كرها، ومستعد لإحراق أخضر حياة الناس ويابسها. فإن كلمة الشريعة وحكمها أنه ملعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن حلت عليه لعنة سيد الخلق وإمام الحق، فلا يحل للأمة أن تقبل به وترضاه لها قائدا وإماما. وإن رضيت ببقائه فلن تعرف إلا النكبات مع هؤلاء الملعونين شرعا. أخرج الإمام الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة: رجل أمَّ قوما وهم له كارهون..."الحديث.

فمن أمَّ الناس أو أصر على إمامتهم رغم أنهم له كارهون، رافضون، ساخطون، فلعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه ثابتة.

الدفاع عن الأوطان مسؤولية الجميع

إن الدفاع عن الأمة والوطن مسؤولية كل مسلم، لا تبرئ ذمته أمام ربه إلا أن يشاركها همومها وآلامها وأحزانها، ويتقاسم معها ما حل بها، ويساهم في صناعة أفراحها ومجدها وكرامتها. وقد كان صلى اله عليه وسلم يحرض المؤمنين ويتقدمهم، ويرفع رايتهم، ويحثهم على أن يعيش المسلم على واحدة من اثنتين:

- عزة وكرامة: لا يقبل أن تنتهك ما أكرمه الله تعالى به:"ولقد كرمنا بني آدم". فلا تعدل الكرامة الدنيا بحذافيرها عند الأحرار.
- أو حسن خاتمة للقاء الله تعالى على خير عمل، وعلى إصرار على العزة.

فالمسلمون لا يرضون إلّا أن يعيشوا أحرارا أو يموتوا كراما. وليعش من شاء من حثالة الناس أن يكون لئيما بئيسا ملعونا في الدنيا والآخرة. يلعنه الصالحون والضعفاء والشيوخ. وقد يعيش الإنسان فقيرا ويتعايش مع فقره إن كان قدرا له، ويجتهد في دفعه بقَدَر آخر، ولكن لا يستطيع الحر أن يعيش مقهورا في حريته، أو تنتقص كرامته بالقهر."قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين"التوبة:52.

الكرامة والحرية لهما ثمن

إن الحق والحرية والكرامة وكل معاني العزة لها ثمن، وفي كثير من الأحيان حسب حديث تاريخ البشرية، تكون ثمن الحريات العامة وإقامة العدل أن تذهب أرواح شهيدة في سبيل المقصد الضروري في الدين، وهو الحفاظ على النفس من حيث وجودها عزيزة كريمة. وهذا الثمن استحقاق وشرف لإيقاف رعونات صانعي الخزي والمذلة والعار.

إن أهل العلم لا يقبلون أن تراق قطرة دم واحدة بين أبناء الشعب الواحد. ولا يقبلون ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقول كلمة الحق في الغضب والرضا، وقولها للإمام الجائر، لقوله عليه الصلاة والسلام: أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر".

ولكن إذا بسط المجرمون أيديهم في وجه الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر، الذين يريدون الرشد للحياة العامة، وأن يكون التداول على إمامة الناس بالحق والقانون، وليس بالاحتيال والكذب باسم الفضائل، وأصموا آذانهم عن سماع هدير الجماعة المؤمنة: **إرحل.** فإن سنة الله تعالى: أن مع العسر يسرا، ومع الصبر على الحق فرجا ونصرا، ومع العض على الحق بالنواجذ بأساءٌ وضررٌ، قال تعالى:" ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب"البقرة:214.

وإذا كانت الإمامة في كل استحقاق لإفراز الإمامة في البلديات والمحافظات والمقاطعات وعلى مستوى تمثيل الشعب يحدثنا هؤلاء أن نسبة نجاحهم ونجاح شيعتهم تمت بالتسعات الأربع(99.99 %)، فإلى أين أوصل بلاد العرب اليوم هذا الكذب المحرم شرعا؟ أين هم هؤلاء الذين كانوا راضين بهم ولم يتخلف رقم التسعات الأربع في كل مرة فينزل ولو بنسبة ضئيلة، التي أبت الأغلبية الصامتة وقررت اليوم أن تتكلم بالعالي وتقول عن بكرة أبيها: **إرحل.**

إن الله تعالى جل في علاه لم يَحُز عبر كل الأجيال على هذه النسبة العالية، قال تعالى مبينا عدم رضا الناس بالإيمان به:" وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين"(يوسف:103).

الأرض لله

إن سنة الله في أرضه أنها أرضه:"إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده"الأعراف:128، وهي لعباده الصالحين لا المفسدين، كما هو منزل في جميع كتبه المنزلة على رسله:" ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون"الأنبياء:105. وسنته عز وجل أيضا في أرضه أن مجيء الحق وأهله فقط، يخنق الباطل ويزهقه:" وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا"الإسراء:81. ولقد جاء هؤلاء اليوم إلى حقهم يقولون بلسان واحد: **إرحل.**

الدول تسقط وإن كانت منيعة إن وجد الظلم

لن تمنع دولة من الدول سقوطها إن وجد ظلم تفرض على الناس أن يعيشوا عليه، وإن صرفت كل الأموال للتحصن من عاديات الأيام. لقد سقطت دولة الاتحاد السوفياتي رغم امتلاكها من الأسلحة المدمرة المعروفة، والرؤوس النووية المرعبة المعروفة والمجهولة. فسقطت وتشتت تباعا إلى دويلات. وسقطت أمم وحضارات كانت لها المنعة والتحصن. وهذه سنة إلاهية في كل الدول لن تخرقها الدول العربية اليوم، قال تعالى:" وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكناهم فلا ناصر لهم"، ثم ذكر سبحانه وتعالى علة هذا السقوط بالقول:" أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم"(الأحقاف).

اختلال الميزان مهلكة

عندما يرى الناس أن ميزان العدل منكوس، وكفتاه معتدى عليها، وأن من يؤمهم يكيل بمكاييل مختلفة، ويسمح لبطانته والمتملقين له أن يمعنوا في الإخلال بالميزان، فقد بحثوا عن هلاك دولتهم: قال صلى الله عليه وسلم:"إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ..."الحديث.

فغضب صلى الله عليه وسلم على أحب الناس إليه عندما توسط للإخلال بالميزان، قائلا له وللأمة بعده: إن هذا سبب هلاك الأمم. وإن الناس يحبون أمتهم ويعتزون بالانتماء إليها عندما يرون العدل غير منتقص. وهم في نفس الوقت إن رأوا ظلما وإخلالا بالميزان لمن يفترض فيهم حراسته، يكرهون دولتهم، ولا يعيشون بعزة الانتماء، ويتمنون أن يرحل هذا الظلم، وإن مكنتهم الأقدار فسيصيحون جميعا كما قال أهل مصر لحاكمها بالصوت العال: **إرحل.**

الظلم موذن بخراب العمران

وهي قاعدة في الاجتماع البشري تقول: إن الذي يضمن الأمن والطمأنينة والاستمرار والإعمار وجود العدل مبسوطة رايته في جميع مجالات الحياة. وقد تتبع العلامة ابن خلدون سقوط الأمم فأرجع بالاستقراء أن السقوط الذي يأتي بالخراب راجع إلى الظلم، فقال في مقدمته: فصل في أن الظلم موذن بخراب العمران وأن الخراب إما أن يأتي بالتدريج أو يأتي دفعة واحدة، يقول:" إن حصول النقص في العمران عن الظلم والعدوان أمر واقع لا بد منه لما قدمناه ووباله عائدٌ على الدول، ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك"(المقدمة: ص288).

وحيث إن الأمة بكل أفرادها: الكبار والصغار، النساء والرجال، الشيوخ والعجزة.. كلهم أعلنوا **الرفض وعدم القبول، ورأوا ما سيحل بهم إن قبلوا بما يخراب عمرانهم وانتهاك آدميتهم، فإننا بدورنا نساندهم من الناحية الشرعية في قولهم: إرحل.**





عبد الباري عطوان

تونس..
ودروس الهروب الآمن

وزراء الإعلام العرب سيفتقدون الرئيس بن علي حتما، فهم يحملون له ولعهده ذكريات طيبة، الذين اهتدوا بتعاليمه حول كيفية تكميم الأفواه، وكسر الأقلام، وتشديد الرقابة، وإغلاق الأجواء في وجه المحطات الفضائية

لا بد أن الكثيرين من الزعماء العرب الذين يتابعون تطورات الأوضاع في تونس بعد الثورة الشعبية العارمة يصلّون ليل نهار من اجل فشلها، ويراهنون على استمرار الاضطرابات الأمنية، خاصة في دول الجوار، حتى يأمنوا على أنفسهم، ويطمئنوا على دوام حكمهم.

فاللافت أن الغالبية الساحقة من الأنظمة العربية استخدمت تدهور الأوضاع الأمنية في العراق بعد تغيير النظام من اجل ضرب عصفورين بحجر واحد، الأول هو تذكير الشعب ليل نهار بان الاستقرار الذي تحققه الأنظمة الحاكمة، ورغم دكتاتوريتها هو أفضل ألف مرة، والثاني التأكيد للحليف الأمريكي بان البديل لهذه الأنظمة هو الفوضى وأعمال العنف والتفجير، وازدياد نفوذ الجماعات الإسلامية المتشددة.

ثورة الشعب التونسي فضحت هذه الادعاءات الزائفة، عندما أكدت أن البديل ليس إسلاميا وإنما التعددية الحزبية الحقيقية، وان الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة يمكن تغييرها من الداخل وعبر الثورات الشعبية السلمية.

صحيح أن المجتمع التونسي له خصوصيته ويختلف عن شعوب عربية أخرى من حيث وجود طبقة وسطى راسخة، ومؤسسات مجتمع مدني متجذرة، ونسبة تعليم ربما تكون أعلى من غيرها في دول أخرى، ولكن الصحيح أيضا أن الأسباب والتراكمات التي دفعت بالشعب التونسي إلى الثورة هي نفسها الموجودة في جميع الدول العربية الأخرى، ونحن لا نتحدث هنا، عندما نعمم، عن البطالة والفقر والجوع وتدهور الأحوال المعيشية فقط، وإنما عن الفساد ونهب الثروات والغياب الكامل للعدالة الاجتماعية والحريات الفردية، واحترام حقوق الإنسان أيضا.

السابقة الأهم التي سجلها الشعب التونسي بثورته هذه ــ في رأينا ــ تتمثل في الفرز الواضح بين الأمن وأجهزته المتعددة، السرية منها والعلنية، وبين المؤسسة العسكرية وقواتها المختلفة. فقد أصبح واضحا أن الأمن انحاز إلى الرئاسة والديكتاتورية القمعية، بينما اختارت المؤسسة العسكرية الوقوف إلى جانب الشعب، أو عدم توظيف بنادقها في خدمة الحفاظ على النظام واستمراره.

الرئيس زين العابدين بن علي راهن دائما على المؤسسة الأمنية التي ولد من رحمها، واطمأن إلى صلابتها وولائها، وثبت من خلال تطورات الأحداث أن رهانه

كان في محله، فلم تتردد الأجهزة الأمنية في إطلاق النار بهدف القتل على المحتجين الأبرياء، وقتلت ثمانين منهم، وبعد أن تأكد لها فرار زعيمها، تحول بعضها إلى ميليشيات، لخلق حالة من الفوضى والرعب في أنحاء عديدة من البلاد.

ومن المفارقة أن عديد قوات الأمن في تونس أكثر من نظيره في فرنسا الدولة التي يبلغ عدد سكانها ستة أضعاف عدد سكان تونس، والاهم من ذلك أنها تملك احدث وسائل القمع والتعذيب غير المتوفرة في مختلف الدول الأوروبية.

تفاصيل وقائع الساعات الأخيرة من حكم الرئيس بن علي قبل فراره إلى المملكة العربية السعودية كمحطة 'ترانزيت' ما زالت غير معروفة على وجه الدقة، ولكن ما هو معروف بل شبه مؤكد أن قوات الأمن عجزت عن حمايته عندما تظاهر خمسمائة ألف أمام وزارة الداخلية احد ابرز رموز القمع في البلاد، وأدركت أن المحتجين من النساء والرجال لا يخافون الرصاص، وهنا لجأ الرئيس إلى الجيش الذي أضعفه متعمدا، وأهمل تسليحه وتدريبه، على مدى السنوات العشرين الماضية لعدم ثقته به، ففوجئ بلحظة الحقيقة المؤلمة بالنسبة إليه، عندما لم يرفض قادة الجيش التصدي للمتظاهرين فقط، وإنما أعطوه ثلاث ساعات للمغادرة فورا قبل إغلاقهم المجال الجوي للبلاد، فابتلع الرسالة المهينة، وفضل النجاة بحياته مع ما تبقى من أفراد عائلته.

الأمر المؤكد أن الكثيرين من وزراء الداخلية العرب، والمتميزين في حماستهم للقمع والتعذيب، سيفتقدون الرئيس بن علي الذي حول عاصمة بلاده إلى 'قبلة' لهم، والمقر الدائم لاجتماعهم السنوي الذي يتداعون إليه في توقيت مقدس، يحرص الجميع على المشاركة فيه للتنسيق حول كيفية تبادل خبرات القمع والتنكيل بالشعب، والحفاظ على الأنظمة الدكتاتورية.

لا نعرف أين سينقل وزراء الداخلية العرب قبلتهم، وسنتهم السنوية، ولا نستغرب أن تكون الرياض العاصمة السعودية هي المرشح الأبرز، ليس لأن الرئيس المخلوع بن علي اتخذها ملاذا آمنا فقط، بل لأن الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية السعودي والنائب الثاني لرئيس الوزراء، هو 'عميد' وزراء الداخلية العرب، والأطول بقاءً في منصبه.

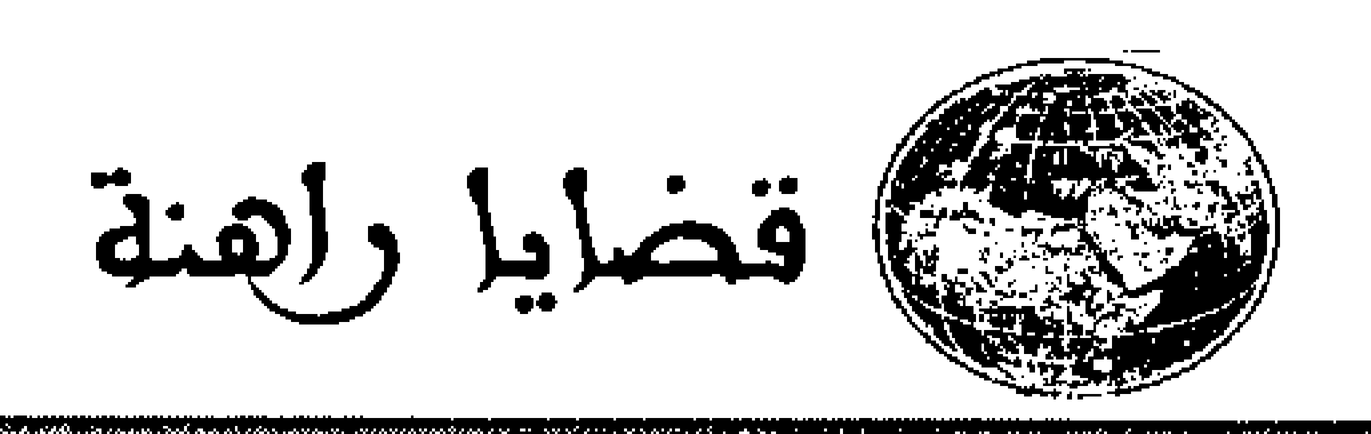
وزراء الإعلام العرب سيفتقدون الرئيس بن علي حتما، فهم يحملون له ولعهده ذكريات طيبة، الذين اهتدوا بتعاليمه حول كيفية تكميم الأفواه، وكسر الأقلام، وتشديد الرقابة، وإغلاق الأجواء في وجه المحطات الفضائية.

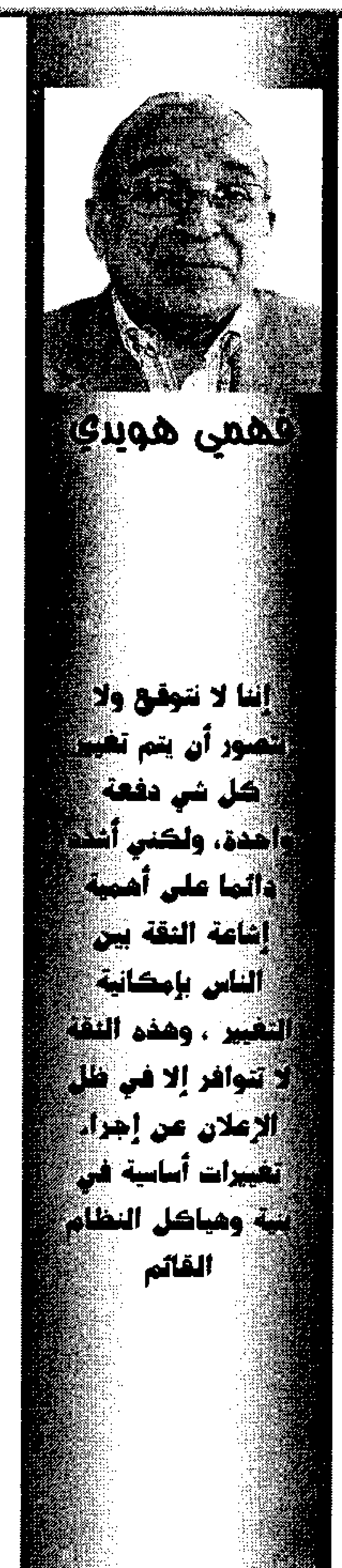
نظام بن علي سقط، ولذلك يجب المطالبة بإسقاط جميع الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في عهده أو تحت مظلته، سواء من قبل وزراء الداخلية العرب، أو قادة قوات الأمن العرب، أو حتى وزراء الإعلام. مثلما نطالب بتحويل مبنى الأمانة العامة لوزراء الداخلية العرب إلى متحف للقمع وأدواته.

من المؤكد أن الرئيس بن علي لن يفتقد وزراء الإعلام، ولا حتى زملاءهم وزراء الداخلية، بعد أن اتضحت لديه الصورة، واعترف علنا في خطابه الوداعي الأخير الذي ألقاه قبل هروبه، بأنه تعرض إلى عملية تضليل من قبل بطانته السيئة التي زعم أنها حجبت عنه الحقائق كاملة، وأبعدته عن الشعب.

أهل تونس الأبية، الذين فاجأونا جميعا بصلابتهم، وطول نفسهم، وإصرارهم على الإطاحة بالدكتاتور رغم فداحة الثمن هؤلاء الشرفاء لم يعودوا بحاجة إلى التسلل إلى فرنسا أو أوروبا من اجل تنشق هواء الحرية، والتعبير بدون خوف، عن معاناتهم، والإسهاب في سرد وقائع الفساد ونهب المال العام على أيدي البطانة وأفراد الأسرة الحاكمة، وهو الفساد الذي قدرته مؤسسة: Global financial integrity الدولية المتخصصة في مراقبة هذا الميدان، بأكثر من مليار دولار سنويا.

قبل الثورة في تونس كانت معظم طموحاتنا تتلخص في منع 'آفة التوريث'، طبعا إلى جانب المطالب المزمنة بالديمقراطية والحريات، وبعد الثورة في تونس بات مصير أنظمة التوريث على 'كف عفريت'. فما يشغل بال الدكتاتوريين العرب حاليا هو كيفية كسب بعض الوقت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتهريب اكبر قدر ممكن من الأموال إلى دول لا تصل إليها جماعة 'الويكيليكس'، وحفر أنفاق تحت قصور حكمهم باتجاه المطار لتأمين هروب آمن.





مصر من الفرعونية الى الديمقراطية

كل الذي حدث في مصر هو أننا استعدنا الحلم الذي سرق منا لعدة عقود، ومن ثم جاز لنا أن نجهر بشوقنا إلى الانتقال من الفرعونية إلى الديمقراطية.

(1)

حتى لا يلتبس الأمر على أحد, فإنني أتحدث فقط عن حلم استعدناه, في حين أن واقعنا لا يزال كما هو لم يتغير فيه شيء يذكر، وكل التغيير الذي حدث حتى كتابة هذه السطور لم يتجاوز حدود الترميم وتحسين الصورة. أتحدث أيضاً عن الأمل في أن تنتقل من حكم الفرد إلى حكم الشعب, ومن ولاية الرئيس إلى ولاية الأمة، ومن ضيق الطوارئ إلى فضاء الحرية وآفاقها الرحبة.

قبل أي كلام في الموضوع، لابد أن نحني رؤوسنا تقديراً واحتراماً لأولئك الشبان والشابات الرائعين الذين تقدموا الصفوف ورفعوا رايات الغضب النبيل، فانتشلونا من هوة اليأس الذي تلبسنا حتى بتنا نرى المستقبل بائسا ومظلما، ونرى بلدنا عزيز قوم انكسر وذل.

إن هناك من يتعمد تشويه صورة أولئك الشجعان الرائعين بتحميلهم المسؤولية عن التخريب والتدمير وعمليات النهب التي تمت في أنحاء البلاد، وذلك ظلم بين وافتراء مفضوح. ذلك أن ما يحسب لصالح أولئك الشبان هو تلك المظاهرات السلمية التي خرجت في أول يومين واستمرت طوال نهار الأيام التالية. يحسب لهم أيضاً أن أقرانهم هم الذين تنادوا إلى تشكيل اللجان الشعبية التي خرجت في أنحاء مصر، تحرس الناس وتهدئ روعهم، بعدما انسحب من الساحة رجال الشرطة وتخلوا عن واجبهم في تلك اللحظات الدقيقة. أما الذين خرجوا ودمروا وأحرقوا ونهبوا فإنهم لا يحسبون على المتظاهرين الداعين إلى التغيير واستعادة الحلم, ولكنهم يحسبون على الذين نهبوا البلد وسرقوا الحلم .

في كل مكان بالدنيا ما إن تعم الفوضى أو ينقطع التيار الكهربائي لبعض الوقت, حتى يصارع العاطلون وأرباب السوابق إلى نهب المتاجر والمحال العامة. وللولايات المتحدة الأميركية تجارب عدة من هذا النوع. لذا لا ينبغي أن نستغرب أن تتكرر تلك المشاهد في الأوقات التي يحظر فيها التجول. ولا شك أن الغياب التام للشرطة كان إغراءً قويا شجع العاطلين والناقمين وخريجي السجون على أن يفعلوا ما فعلوه، وبسبب ذلك فإن الخلط في بعض البيانات الرسمية ومقالات كتاب السلطة بين المتظاهرين الداعين إلى التغيير وأولئك الأشرار يتعذر افتراض حسن النية فيه. ولأن التمييز بين كل منها مما لا تخطئه عين، فلا تفسير للخلط بينهما سوى أنه يتعمد التشويه والتلويث ويستهدف الاغتيال المعنوي للظاهرة النبيلة التي حدثت.

(2)

اتهام المتظاهرين بالتخريب ليس الأكذوبة الوحيدة التي أطلقت، ولكنه العنوان الأول في سجل التشويه ومحاولة اغتيال الدعوة إلى التغيير، لقد سمعت بأذني أحد شيوخ الحكومة يقول –في برنامج "صباح الخير يا مصر" الذي يقدمه التليفزيون المصري (في 1/29) إن هؤلاء المتظاهرين بخروجهم إلى الشوارع يكونون قد قطعوا الطرق، مما أدى إلى إطلاق حملة الترويع والتخريب، لذلك فإنهم يستحقون أن يطبق عليهم "حد الحرابة"!.

وكان التعميم الذي وزع على خطباء المساجد يوم الجمعة الماضية (في نفس اليوم الذي بثت فيه الحلقة سابقة الذكر) يدعوهم إلى ثني الناس عن التظاهر الذي يؤدي إلى التخريب والاعتداء على خلق الله ومرافق الحكومة. وفي الوقت ذاته روج نفر من كتاب السلطة وأبواقها لأكذوبة ادعت أن عناصر الإخوان المسلمين وراء الانتفاضة، في مسعى غير بريء لتشغيل "الفزاعة" التقليدية التي تستهدف أمرين: إثارة قلق المسلمين، وفي الوقت ذاته تخويف الأقباط. وهي الأكذوبة التي لم تنطل على أحد, خصوصا أن الجميع يعلمون أن كل القوى الوطنية ومعها العناصر المستقلة من أبناء مصر، هؤلاء جمعيا كانوا في قلب الحدث، ولم يكن للإخوان أي دور مميز فيما جرى.

من الأكاذيب الأخرى التي جرى الترويج لها في اليومين الأولين قول بعض أبواق السلطة إنه لولا الحرية والديمقراطية التي تتمتع بها مصر لما خرج المتظاهرون إلى الشارع ورفعوا أصواتهم التي انتقدت السلطة ودعت إلى التغيير وهو ادعاء إذا صح, فمعناه أن تونس تتمتع بدرجة أعلى من الحرية والديمقراطية. لأن الناس هناك خرجوا إلى الشارع وأجبروا رئيس الجمهورية على الفرار من البلد كلها، وقد نسي إخواننا هؤلاء أن الذين خرجوا للتظاهر في مصر لم يحتملوا وطأة القهر والكبت الذي خضعت له البلاد طيلة ثلاثين عاما فانفجروا غاضبين وساخطين على إهدار كرامتهم ومصادرة حرياتهم .

من تلك الأكاذيب أيضا محاولة البعض اتهام حكومة أحمد نظيف بأنها فشلت وأثارت غضب الناس لأنها لم تلتزم ببرنامج الحزب الوطني، ومحاولة التضحية بالمهندس أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني – بعد استقالته طبعا– من خلال تحميله المسؤولية الأكبر عما جرى، وهو الكلام الذي نسب إلى من وصف بأنه زعيم الأغلبية بالحزب الوطني، وهذا الكلام ليس من قبيل الهراء الذي يتعذر تصديقه فحسب ولكنه أيضا يعد نوعا من الهروب من المسؤولية. ويعبر عن افتقاد

الشجاعة أو النزاهة، حيث يعلم الجميع أن الحكومة تخضع للتوجيه المستمر من جانب رئيس الجمهورية، وأن أحمد عز لم تكن له سياسته الخاصة وإنما كان حتى آخر لحظة الذراع اليمنى لرئيس لجنة السياسات السيد جمال مبارك, ومن ثم فليس من المروءة في شيء أن يوضع الاثنان الآن في قفص الاتهام، وربما كان ما نسب إليهما سيلقى احتراما وآذانا صاغية لو أن الكلام الذي قيل بحقهما صدر أثناء وجودهما في السلطة، وليس بعد أن غادرا منصبيهما.

(3)

قلت إن الحلم استيقظ وعاد يداعب خيالاتنا، لكن واقعنا لا يزال كما هو، حيث تغيرت فيه الأجواء لكن الحقائق لم تتغير، لذلك لست أبالغ إذا قلت إن الحلم الذي استعدناه لا يزال معلقا في الهواء، والتحدي الكبير الذي يواجه الجماعة الوطنية في مصر هو كيف ومتى يمكن تنزيله على الأرض.

بكلام آخر، هم يريدون تغيير طلاء البناية، ولكننا نريد تتكيسها أو إعادة بنائها، الأولون هم أهل السلطة الذين يريدون ترميم الوضع وتجميله، والآخرون هم أهل مصر الذين يتطلعون إلى إدخال إصلاحات جذرية على الوضع القائم (أهل المعمار يطلقون مصطلح "التتكيس" على البنايات التي تتخللها الشروخ فتكون مهددة بالسقوط)، هذا إذا لم تكن هناك فرصة لإعادة بناء الوضع من جديد على أسس أكثر رسوخا وقوة.

نحن الآن في مرحلة التجميل التي تبدأ بتقبيح الانتفاضة الراهنة وتخويف الناس منها، ومن يطالع الصور والتقارير التي تنشرها الصحف القومية كل يوم يلاحظ أنها لا تتحدث إلا عن الخراب الذي حل ببعض المباني والمؤسسات العامة، في رسالة تقول: انظروا هذا ما جناه البلد من وراء الدعوة إلى التغيير. بعد التخويف من تغيير الوضع القائم تمارس عملية تجميلية من ناحيتين, الأولى تمارس من خلال اللغة والوعود التي تتحدث عن الإصرار على استمرار الإصلاح السياسي، وتتشدق بعناوين الحرية والديمقراطية والمجتمع العصري والمدني، إلى غير ذلك من الكلام الذي سمعناه كثيرا حتى مللناه ولم نعد نحسن الظن به. أما الباب الثاني للتجميل فيتمثل في تغيير الوجوه وتبديلها بأخرى أكثر قبولا وشعبية، وهذا ما حدث حين غُير رئيس الوزراء وشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، وإذ لا يستطيع أحد أن يقدح في الرجلين اللذين يحظيان بدرجة عالية من الاحترام إلا أن استدعاءهما في الظرف الراهن لا يخرج عن نطاق التجميل، الذي لا يعني شيئا إذا ما قورن بالتغيير الجذري المطلوب, الأمر الذي يعني أن السياسات التي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه ما زالت كما هي لم يتغير فيها شيء يذكر .

لكي نقيم جدوى وحدود التغيير الذي تم، ينبغي أن نتذكر أن ثورة المجتمع المصري انفجرت تعبيرا عن الضيق بالنظام القائم الذي احتكر السلطة وحكم البلاد بأجهزة الأمن والطوارئ، وحاصر الحريات وزور الانتخابات وترعرع في ظله الفساد، وألحق البلاد بمعسكر التحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل، في حين فشلت سياساته في تلبية احتياجات الناس في مجاليْ الخدمات والاقتصاد. إذا فعلنا ذلك فسنكتشف أن تعيين نائب رئيس الجمهورية ورئيس جديد للوزراء لا يشبع شيئا من تطلعات المجتمع الغاضب سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، وإنما رسالته الوحيدة هي أن النظام قائم وسياسته ثابتة لم يطرأ عليها

أي تغيير، وكل التغيير الحاصل لن يتجاوز حدود الأيدي التي ستباشر تلك السياسات، وإن شئت فقل إنه مجرد تغيير في الوجوه لا علاقة له بالأسباب التي فجرت انتفاضة الشعب في مصر.

(4)

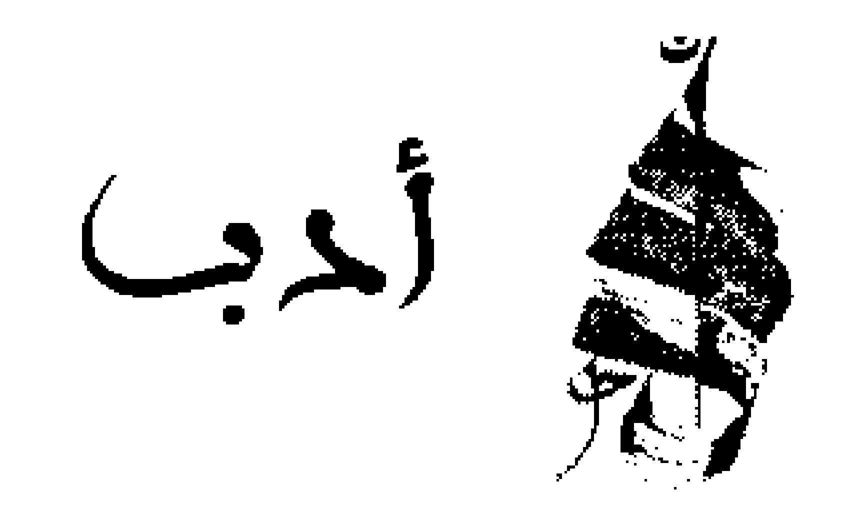
لقد تحدث البعض عن الخروج الآمن من السلطة، ولكن لتعذر تنفيذ هذه الفكرة فإنني أدعو إلى انتقال آمن للسلطة، إلا أن مشكلة ذلك التغيير هي أنه يتطلب اتخاذ إجراءات تعبر عن الاعتراف بالخطأ، وجرأة على نقد الذات، وهذا ما يفتقده الكثير من الأنظمة المحتكرة للسلطة التي تستند في شريعتها إلى تأييد الأجهزة الأمنية التي تتولى قمع المجتمع وليس إلى رضا الناس وقبولهم. وفي تجارب البشر فإن التغيير إما أن يتم من خلال النظام القائم أو من خارجه وعبر الانقلاب عليه، كما أثبتت تلك التجارب أن التغيير إذا لم يتم طواعية من داخل النظام وبواسطته، فإنه يفرض بعد ذلك على النظام ويتم رغما عنه.

وإذ نفضل الانتقال الآمن من داخل النظام، فإن نقطة البدء تتمثل في ضرورة الاقتناع باستبعاد التجميل الذي هو بمثابة احتيال لاستمرار الواقع، وبضرورة اللجوء إلى التغيير الجذري المتمثل في "التنكيس".

إننا لا نتوقع ولا نتصور أن يتم تغيير كل شي دفعة واحدة، ولكني أشدد دائما على أهمية إشاعة الثقة بين الناس بإمكانية التغيير، وهذه الثقة لا تتوافر إلا في ظل الإعلان عن إجراء تغييرات أساسية في بنية وهياكل النظام القائم (حل مجلس الشعب الذي تم تشكيله بالتزوير مثلا)، أو في ظل الإعلان عن خطوات جوهرية مثل الوعد بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، أو تشكيل جمعية تأسيسية لتعديل الدستور تمهيدا لإلغاء الطوارئ ورفع سقف الحريات في المجتمع، وهي الإجراءات التي تعزز الثقة وتمنح الناس أملا في إمكانية التقدم على طريق التغيير.

أفهم أن التدرج مطلوب، لكنني أزعم أن مجرد تغيير الوجوه يبعث على القلق أكثر من الارتياح، لأنه يعني أن نية إجراء التغييرات الجذرية لم تتوافر بعد، ولا سبيل إلى دفع قيادة النظام إلى الإقدام على تلك التغييرات إلا من خلال ممارسة مزيد من الضغوط عليه، وهو ما يعني أن انتفاضة المصريين لا يزال أمامها شوط طويل لكي تحقق أهدافها، وأن بلوغ تلك الأهداف يقتضي الاستمرار في التظاهر السلمي والاعتصام. وقد بات ذلك خيارا وحيدا لأنه في اليوم الذي سيتوقف فيه التظاهر ستنطلق عملية إعادة الطلاء والتجمل بأقصى سرعة، وستتحول دماء أكثر من مائة مواطن مصري قتلوا أثناء الانتفاضة إلى ماء يستعان به في إنجاز عملية الطلاء، وسيسرق مرة أخرى أملنا في انتقال مصر من الفرعونية إلى الديمقراطية.

إن النظام المصري إذا لم يبادر من جانبه إلى إجراء التغييرات الجذرية التي تتطلع إليها الجماهير، فإن معاندته في هذه الحالة ستوفر حجة قوية للذين لا يرون فيه أملا ويسعون إلى إحداث التغيير المنشود من خارجه.



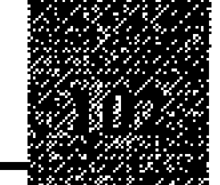
رسالة إلى الضمير العالمي

مهداة إلى الأسرى و المحتجزين المغاربة في مخيمات تندوف

عبد الرحيم لقويشي

بلغ ضميـر العالـم الوسنـان عما جنته عصابة البهتـان
أين الذين من الأنام يسوؤهـم هضم الحقوق و ذلة الإنسـان
أسرى مغاربة أطال عناءهـم صلف العدو و غفلة الإخـوان
مكثوا بقعر مظلم – واحسرتـا -حتى طواهم غيهب النسيـان
طال العذاب تجددت مأساتهـم و الصبر خان إرادة الشجعـان
خطبان بعد و انقطـاع أحبـة وعظيم خسف مشرب بـهوان
لولا اليقيـن بخـالق متفضـل يرعى العباد بمنة المنـان
لتقطع القلب الكسير من الخنى واليأس ران على الفؤاد الواني
يا إخوة الأسر المقيت استبشروا آن الأوان لترجعوا بأمـان
ما ذاك بالأمـل البعـيد منالـه في ذلك اليوم السعيد الدانـي
هذي جموع الغاضبين تحركت بمخيمات البؤس و الحرمـان
يرجون للوطن الغفـور إنابـة لولا سياج البطش و الطغيـان
أكذوبة الوطن الصغير تبخـرت وخرافة الوهم الكبير أمانـي
سيضل مغربنا العريق موحـدا رغم العواصف من حمى الجيران
جيراننا و بنو أبينـا قد بغـوا وتتبعوا سبل العدو الجـاني
بلد غدت للجيـش فيـه دولـة تهوى الحروب لشغل شعب عاني
تهوى إثارة كـل نعرة حاقـد لتنال حظا من ثـرى الأوطـان
يا إخوة الدين الحنيف رويدكم هذي سبيل الظلم و الطغيـان
إن الرماح إذا تفـرق شملهـا كسرت، و إن تجمع تكن بأمان





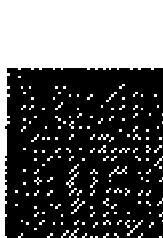




ثورة الزيتون

عثمان مصباح

يا شعبَ تونسَ خبِّروا عن ثـورةٍ بعْـدَ الكمـونِ
عمَّنْ توقّـدَ يائسـا فأضـاءَ في كـلِّ العيـونِ
عن رَفْعةٍ .. عن خَفْضةٍ رَجَفتْ بممْلكةِ السُّكون
عن هزّةٍ سجدتْ لهـا أركـانُ طغيـانٍ مكيـنِ
عَنْ غَضْبَةٍ مُضَريَّةٍ جـاءتْ خلافـا للظُّنـونِ
بَهتَتْ فَرنسا ويْلَهـا ، والغَرْبُ فوجـئَ بالكَمـنِ
الغـربُ صُـنّاعُ الطُّغـاةِ النّاقميـنَ عَليَّ دينـي
يا أهـلَ تونسَ أفْـصحوا عن سرِّكم لا تكتُمونـي
عـن زَأْرَةِ الجـلادِ تَثْغُو بَيْنَ أمْواجِ الأنيـنِ
عنْ وَثْبةِ المُستضعفـينَ أتتْ على حِصنِ الحُصونِ
عن جُمْعـةٍ ميمونـةٍ أوْدَتْ بطـاغيـةٍ لَعيـنِ
هي جمْعـةٌ من روحِكم نفخَ الإلهُ وقـالَ : كوني
هي جمْعةُ الجُمَعِ الحزينةِ .. جمْعةُ الفتحِ المُبيـنِ
يا ثورةً قـدْ حوّلـتْ طَوْقَ الحديـدِ إلى عَجـينِ
يا غضبةَ الباقينَ مـنْ بَعـدِ المنافي والسُّجـونِ
يا ثورةً مـقْدامةً عزلاءَ في وجـهِ المَنـونِ
يا ثـورةً شهـداؤها كفُّـوا النَّزيفَ بـلا مِئيـنِ



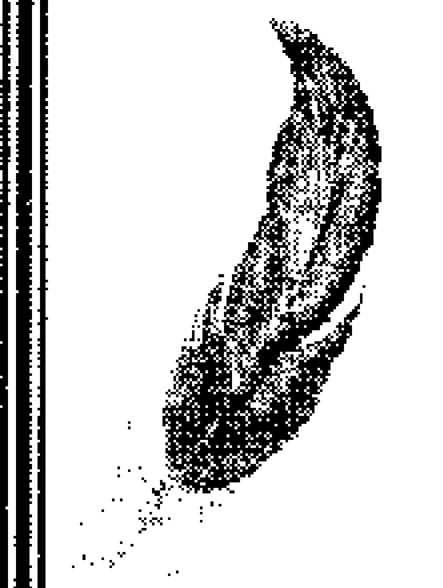
صانوا المحارمَ و المكارمَ مُشْفِقينَ على السَّفــين
قد بُوركتْ عَزماتُهم . . بَرِئتْ من الغَرضِ الدَّفين
شـــاهَتْ وُجـــوهُ اللاتذينَ بجاهِ أمريكــا اللعيــن
فَســلِ العِراقَ عن الخرابِ وكمْ سَقاها من وَتين
أَقَد استَبانَتْ فجْرَها مِــنْ بَعــدِ لَيْــلاتِ الفُتــون
أمْ صَيــرَّتْها كالمَسالــخِ حِكمــةُ الغَرْبِ الخَــؤون
غَرْبِ الدَّســائِسِ والوَساوسِ والبَقاءِ الدَّارويـنــي
وهَــلِ التَّحــرّرُ بالوكالــةِ والتَّســوُّقِ كالزَّبــون
منْ عنْدِ (إيزا) أو (إليزي) أو بِروسِ أو بِصين
إنَّ التحـــررَ يَقظــةٌ تَــأوي إلــى رُكْــنٍ ركــين
هُــوَ عَزْمَــةُ الشّــعبِ الأبيِّ المُفْتَدي لا المُسْتَكين
شعــبٍ كــذاكَ التّونُســـيِّ المَاجِــدِ الحُرِّ الأمين
قــالَ الذيــن تعالمــوا: " هــيَ ثورةٌ للياسميــن "
بــل ثــورةُ الزيتــونِ ليستْ ثورةً للياسمــين
الياسميــنُ ذبــولُــه آتٍ ولــوْ من بَعــدِ حــين
لكنَّمــا الزيتــونُ بــاقٍ.. عُمــرُه لا بالسِّنــيــن
مُخْضَــوْضِرٌ .. مُتجذرٌ في أرضكم عَبْرَ القُــرون
ذاكَ المُباركُ غَرْسُهُ . . قَسَمُ الإلهِ بــذاتِ تيــن
ضَــرَبَ الإلهُ بِــه المثالَ لِوَحْيِــه نورِ اليقيــن
بالقَيــروانِ سِراجُــهُ لا زالَ وضّــاءَ الجَبين
رَمزُ السَّلامِ .. وتاجُ نَصرٍ . . نِعْمَ زادُ المُستَعين
فَلْتَهْنئــي يا تونــسُ الخضــراءُ بالمجــدِ الثّمين
أصبحتِ فخرًا للعروبةِ . . صِرتِ ذُخرًا بَعد هُون
بُشْــرى العُروبــةِ قدْ أتــاها أوّلُ الغَيْثِ الهَتون



طُفُولَةُ الْقُدْسِ

سعيد ساجد الكرواني

سَوَارِي الْقُدْسِ أَرَّقَهَا انْتِحَابُ ... وَهَذَا الطِّفْلُ مَزَّقَهُ الْعَذَابُ
وَأَرْضُ الْحَشْرِ تَشْكُو مِنْ ضَيَاعٍ ... وَظُلْمُ الْقَوْمِ يَتبَعُهُ الْخَرَابُ
بِبَغْيِهِمُ قَدِ انْفَرَطَتْ عُقُودٌ ... بِسَاحَتِهِمْ سَيَنْهَمِرُ الْعِقَابُ
تَحَامَلَتِ الْبُغَاثُ عَلَى طُيُورٍ ... وَلَكِنَّ النُّسُورَ لَهَا حِسَابُ
عَبِيرٌ زَهْرَةٌ بَتَرُوا يَدَيْهَا ... بِقَصْفٍ جُنَّ أَعْقَبَهُ الْيَبَابُ
وَلَكِنْ قَدْ تَأَبَّتْ عَنْ ذُبُولٍ ... بِعَزْمٍ لَنْ يُطَاوِلَهُ السَّحَابُ
أَصَرَّتْ أَنْ تُصَاقِبَ كُلَّ هَوْلٍ ... فَكَانَ الصَّبْرُ يا نِعْمَ الْمَآبُ
جَبَانٌ يَحْطِمُ الْأَطْفَالَ عَدْواً ... صَنِيعُ الشَّانِئِينَ أَلاَ يُعَابُ؟
شَبَابٌ فِي جَمَالِ الْوَرْدِ ذَابُوا ... مِنَ الزِّلْزَالِ وَالْأَنْكَالِ شَابُوا
مَسَاجِدُهُمْ، كَنَائِسُهُمْ تَهَاوَتْ ... مَدَارِسُهُمْ، مَشَافِيهِمْ تُرَابُ
مِنَ الْأَنْقَاضِ قَدْ رَفَعُوا عِمَاداً ... هُمُ الْأَشْبَالُ تَفْدِيهِمْ رِقَابُ
فَصِيحاً صارَ فِعْلُهُمُ فَبَاحُوا ... وَصَاحَ الْقَلْبُ قَدْ جَلَّ الْمُصَابُ
أُسُودُ الْقُدْسِ ضَاقَ بِهَا عَرِينٌ ... أُسُودُ بِجَمْرِ الْحُزْنِ يَتَّشِحُ الْعُقَابُ
إِلَى عُمَرٍ وَعُهْدَتِهِ تَنَادَتْ ... حَسَاسِينٌ لِتَجْمَعَهُمْ صِعَابُ
رِبَاطُهُمُ، مَنَافِيهِمْ شِدَادٌ ... تَحِنُّ إِلَى لِقَائِهِمُ الرِّحَابُ
سَأَلْتُ الْقُدْسَ عَنْ إِصْرَارِ جِيلٍ ... لِتَشْمَخَ فِي حِمَى الْأَقْصَى الْقِبَابُ
فَقَالَتْ لِي هُمُ أَجْنَادُ عِزٍّ ... بِعَوْدَتِهِمْ لَقَدْ نَطَقَ الْكِتَابُ
مُرَاغِمَةٌ صُدُورُهُمُ لِغَيٍّ ... إِذَا ثَلَّ السِّنَانُ أَوِ الضِّرَابُ





دمَاؤُهُمْ رَوَتْ أَكْنَـافَ بَيْتِـي ... قِطَافُ النَّصْرِ يَغْبِطُهُ الْجَوَابُ
بُرَاقٌ كَادَ يَنْطِقُ مِنْ سَنَاهُ ... إِلَى الْأَمْجَادِ لِلْأَقْصَى انْتِسَابُ
شَرُفَتْ بِحَمْلِ أَنْفُسِهِمْ رَسُولاً ... يَؤُمُّهُمُ فَهَلْ بَلَغَ الْخِطَابُ؟
وَحَاوَرَهُمْ بِمِعْرَاجٍ سَنِيٍّ ... إِلَى أَبْهَى الْبَهَاءِ فَلَا حِجَابُ
ضِيَاءٌ مِنْ سَنَاءِ الْغَيْبِ نُورٌ ... تَقَطَّرَ شَهْدُهُ الْعَسَلُ الْمُذَابُ
إِذَا فَتَحُوا بِأَقْصَانَا جُيُوبَاً ... وَأَسْعَفَهُمْ بِهَا ظُفْرٌ وَنَابُ
وَإِنْ جَنَحُوا إِلَى تَهْوِيدِ قُدْسِي ... فَهَلْ يَكْفِي مِنَ الأَقْصَى عِتَابُ؟
شُؤُونُ الْقُدْسِ تَغْسِلُهَا شُجُونٌ ... دِمَاءُ الْقَلْبِ لِلْأَقْصَى الْخِضَابُ
مَغَارِبَةٌ إِلَى الْأَقْدَاسِ جَابُوا ... قِفَاراً لَمْ يُخَادِعْهُمْ سَرَابُ
خِفَافاً أَوْ ثِقَالاً بَلْ سِرَاعاً ... رِجَالاً تَحْتَفِي بِهِمُ الرِّكَابُ
صَلَاحُ الدِّينِ بَوَّأَهُمْ مَكَاناً ... بِجَيْشِ النَّصْرِ فَيْلَقُهُمْ يُهَابُ
مُعَلَّقَةٌ قُلُوبُهُمُ بِبَيْتٍ ... بِوَقْفِهِمُ قَدِ اكْتَمَلَ النِّصَابُ
فَشُدُّوا الْقَوْسَ يَا أَحْبَابَ قَلْبِي ... فَطَعْمُ الْفَوْزِ تَمْرٌ يُسْتَطَابُ
فَمَا مِنْ مَنْزِعٍ فِي اللَّيْلِ بَاقٍ ... نَسِيمُ الْفَجْرِ آنَ لَهُ اقْتِرَابُ
تَسَامَتْ قُدْسُنَا اشْتَعَلَتْ مَنَاراً ... مَدِينَتُنَا تُنَاوِشُهَا الْحِرَابُ
بِعَاصِمَةٍ مُبَارَكَةٍ تَبَاهَتْ ... ثَقَافَتُنَا فَحَالَفَهَا الصَّوَابُ
إِذَا كَسَبَتْ عَوَاصِمُنَا شُعُوراً ... سَتُورِقُ فِي سَمَا الْأَقْصَى الرِّغَابُ
مِنَ الْأَوْرَادِ تُزْهِرُ فِي صُدُورٍ ... إِلَى الْأَقْدَاسِ يُرْسِلُهَا الشِّهَابُ
هِيَ الْأَقْبَاسُ تُشْرِقُ فِي سُطُورِي ... مَزَامِيرٌ مُؤَوِّبَةٌ عِذَابُ
لُحُونُ الْقُدْسِ جَمَّلَهَا رَنِينٌ ... سَلِيلُ الشِّعْرِ تَعْرِفُهُ الْهِضَابُ
فَمَاءُ الْعَيْنِ يَسْقِي كُلَّ شِبْرٍ ... وَمَاءُ النَّحْرِ ضَمَّخَهُ انْسِيَابُ
بِرَائِحَةِ الصَّلَاةِ وَرِيحِ مِسْكٍ ... عُيُونُ الشِّعْرِ سَاغَ بِهَا الشَّرَابُ
سَدَاةُ الْبَحْرِ يَنْسُجُهَا صَفَاءٌ ... وَوَافِرُهُ تُرَوِّيهِ الْوِطَابُ
جَلَالُ الْحَرْفِ جَلَّلَهُ جَمَالٌ ... وَلُحْمَتُهُ الطُّفُولَةُ وَالشَّبَابُ





محمد لفقيه

1- درس في الصحراء:

الشيخ: اكتب على وجه الكثيب عناوين قبور الشهداء

التلميذ: عفوا أستاذ، لم يتطاير حولنا الذباب بلا حياء؟

الأستاذ: يغيظه العشق بين وادي المخازن والساقية العذراء.

2- حب في الصحراء:

الجدة: لون بني شفاه بلدك بالعشق والتمر والعسل

الأم: وضع على وجنتيه باقة من زهور الأمل.

الحفيد: ولنصرخ جميعا في وجه عدونا: قراد أنت فوق بعر الجمل...

3- دعاء في الصحراء:

أمَّ إدريس الأول، شرق السمارة غرب تندوف، جماعة منهم يوسف بن تاشفين والشيخ ماء العينين... رفعوا أكفهم استدرارا لقطر مرعد مبين، مطر يطهر وجه الرمل ويمحو أقدام البغاث المستنسرين.

4- نداء من الصحراء:

صوت الكثبان: هذا نداء السمارة، أيتها الفاضلات، أيها الرجال:

السمارة: اثنتان عدوها في كبائر الخصال: خيانة الجار، والقول بالانفصال.

الشيخ ماء العينين: بدعة وخيانة القول بالانفصال.

5- سؤال في الصحراء:

سألت الأفطس جاري: لم نسيت التاريخ وأيام وجدة التي ملأت بطنك وكراستك قبيل الثورة؟



رد بلا حياء: قل تناسيت فاللبيب من يدور مع معدته كل دورة دورة.

فصرخت في وجهه: هذه طنجة ووجدة تلعنك وتشهد أنك نخب هواء وعورة...



6- شقاق:

دونوا على خارطة العنكبوت أول بنود ميثاق الصداقة: "مع هلال المحرم ينطلق قطار العلاقة"، وفي عيد ميثاقهم لبسوا النفاق والشقاق...

7- نرجيلة:

تحلقوا كدأبهم حول نرجيلة يسمع دويها كالغراب، وبينهم ولادة وإزابيلا وملكة الذباب، فظنوها شينا سين السراب وكافا ضاد الضباب...

8- مجرور وجار:

التقى الفرزدق جريرا في بعض الأمصار، فاتفقا على إحراق النقائض وفاحش الأشعار، ورفضا أي مس بالحال والمجرور والجار...

9- لص مواطن صالح:

أنا لص مواطن صالح، لا أسطو إلا على من جهر بأنه: " بئيس كادح"، وأدخر من وعدني بقضاء الآتي من المآرب والمصالح.

10- البند السابع:

أبشروا أيها المعتدلون والمخلفون من الأعراب، فهاهم يناقشون تعديل البند السابع من قانون الغاب، وانتظروا أن يسقي الرعاء فجلستهم متواصلة حتى تفقد الأبقار الأذناب...

11- رجل ليس منا:

"اذبحوا مليون خروف وحمامتين وإوزة، وأحضروا عبلة وبثينة وولادة وعزة"، ثم صاح مستنكرا: "أسكتوا هذا التلفاز... ما علاقتي أنا بالقدس وغزة".

12- خيانة:

أغمضت زوجتي عيني وطلبت مني تلاوة الشهادتين استعدادا للرحيل، رجوتها أن تخبرني بما ستفعله بعيد موتي بعد قليل، وإذا بأحد يطرق الباب فسألتها: من...؟ قالت: "إنه البديل".

13- حزب تموز:

- "ادن من الصندوق، قاب قوسين، وقلب الرموز".
- "عفوا سيدي، هل يجوز...؟"
- "صه يا ابن الـــ... نحن هم نحن في نيسان أو تموز، حزب أقدامه فتيات ورأسه دوما عجوز".



14- رسالة إلكترونية:

كتب صغير العنكبوت للذبابة، في رسالة إلكترونية جذابة: "إن على شفتي عسلا مذابا"...



15- في إحدى دويلات الجبال والجبال والجبال، تقلد الصرار سيفه فصال وجال وصاح في الرجال: "يا قوم..."، ثم همس: "تبا للاحتلال"...

16- "جارُ ليس":

اجتمعوا في بيت "جار ليس" قبيل امتحانات آخر السنة، هذه السنة، يدونون دروسا في حقل المواطنة، هذه هي المواطنة، على وريقات خطوها بخط كخط "من غشنا...".

17- "ضربة جزاء":

في قريتنا المعزولة قشرة موز صفراء، أسقطت راعينا في الخلاء، فقام مستنكرا يطالبنا بضربة جزاء!.

18- دار القضاء:

فوق الرصيف المؤدي إلى دار القضاء، وضع الذئب قدرا على نار زرقاء، وكتب عليها: "هذا حمام للنساء"...

19- قرد وحمار:

بين قبائل الخلجان والبحار، يظل يطوف ابن آوى في القطار، لعقد الصلح بين قرد وحمار.

20- تعبير:

احتجت زوجه وابنه الكبير، على مشروعه للفكري الأخير، نهرهما وصرخ: "دعاني أكتب عن حرية التعبير"...

21- عمدة و"اثنتين":

ظل عمدة مدينتنا لولايتين اثنتين، يأكل كل يوم فقط بيضتين اثنتين، ويتكئ على حصير وفقط سلتين اثنتين...

22- زواج عن بعد:

فجأة غطى حاسوب شنَّ العجاج، إحداهن كتبت: "ليس لدائه علاج... إنه يبحث عبر الشبكة عن "طبقة" للزواج"...

23- ألف "هذان":

تحت أشجار النخيل المطلة على البرلمان، رأيته يجلس القرفصاء ويبحث عن خبر لـــ"كان"، فجأة هاجمته ظل وبات وأصبح وألف "هذان".

24- حفل تكريم!

كل صباح يلقي أهلي في القمامة قنطارا وأنملة، فاجتمعوا للتداول في حل لهذه المعضلة، وقرروا إطعام من ينشئ في حيه أكبر مزبلة...

25- عصافير وبغال:

سألت الأم ابنها: "ما الفرق بين العصافير والبغال؟" رد الولد: "العصافير أحلام



صفراء بالعبور نحو الشمال". أطرق هنيهة وأردف: "والبغال روث يغطي جيم الجواب وسين السؤال".

26- تصبحون على "ما يرام"!

صاح حارسه الشخصي في حشد من الأقدام: "دعوه ينام بسلام". استيقظ هو وزمجر: " ألن اخترتم "أيقونة الفيل" يوم الاقتراع، تتهافتون لتشاركوني، حتى في الأحلام، الطعام؟"...

27- أكلة "الطماطس"!

أنهت الزوجة وجبة شهية من البطاطس، وأصر الأب أن يتناول ابنه الوحيد هذه الليلة صحنا من الطماطم. في خضم الجلبة صاح الطفل: "الحقوا بي لنتناول في الشارع قطعا من "الطماطس"".

28- فوق الدار البيضاء:

فجاة دوى صوت الربان: "نحن الآن نحلق فوق الدار البيضاء!"، وصرخ زياد مهللا: "لقد نجحنا في أول رحلة إلى الفضاء!"، عندها أيقظته زوجته: "قم إن مالك المنزل يطالب بأجرة الكراء".

29- دفتر من غزة.

وقفت مدرستنا ربوة على غير عادتها صباح اليوم تفرك يديها وتغمغم: "افتحوا دفتر الشهيد وضعوا أمام مقعده الأقلام والكراسة". وقامت يافا كعادتها تذكرنا بعنوان درس الأمس: "حروف في سوق النخاسة"، وتعالت الأصوات داخل الفصل: "الصاد صَغار، والهاء هوان، والياء يأس، والواو وهن والنون نجاسة".

30- فضول:

ظل زياد يمنع الفراشات أن تحط فوق أوراق التوت، وآلمه أن يتضور جوعا صغير العنكبوت، اقترب منه فإذا هو يزمجر: "عمي تجاوزت حدك... أنت الآن تموت".

31- على وزن: "جنازة رجل".

وهو صغير : "أمي، أنت أجمل دمية على وجه الكرة الأرضية"، وحين تزوج: "أنت يا حواء ينبوع هذي الكواكب الذرية"، وقبل يوم عن تقاعده صاح وهو في المطبخ: "غدا ساطلقك يا............. أجرتي الشهرية".



❋ ❋ ❋

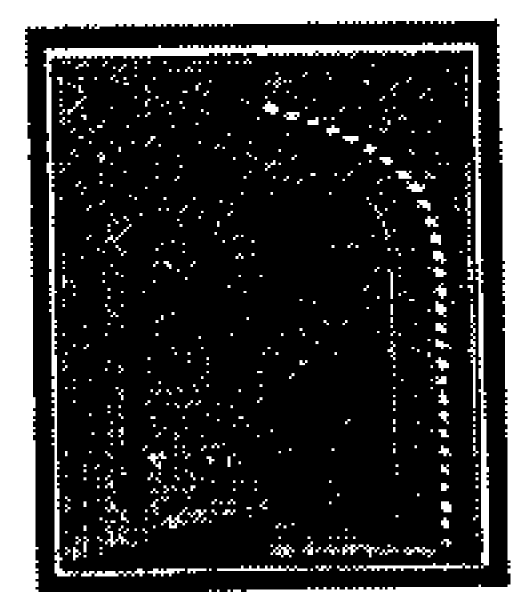




أبو زيد المقرئ الإدريسي

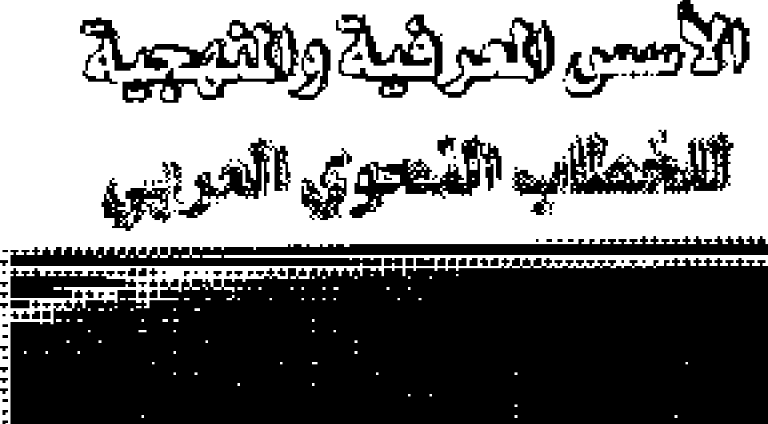
الغلو في الدين

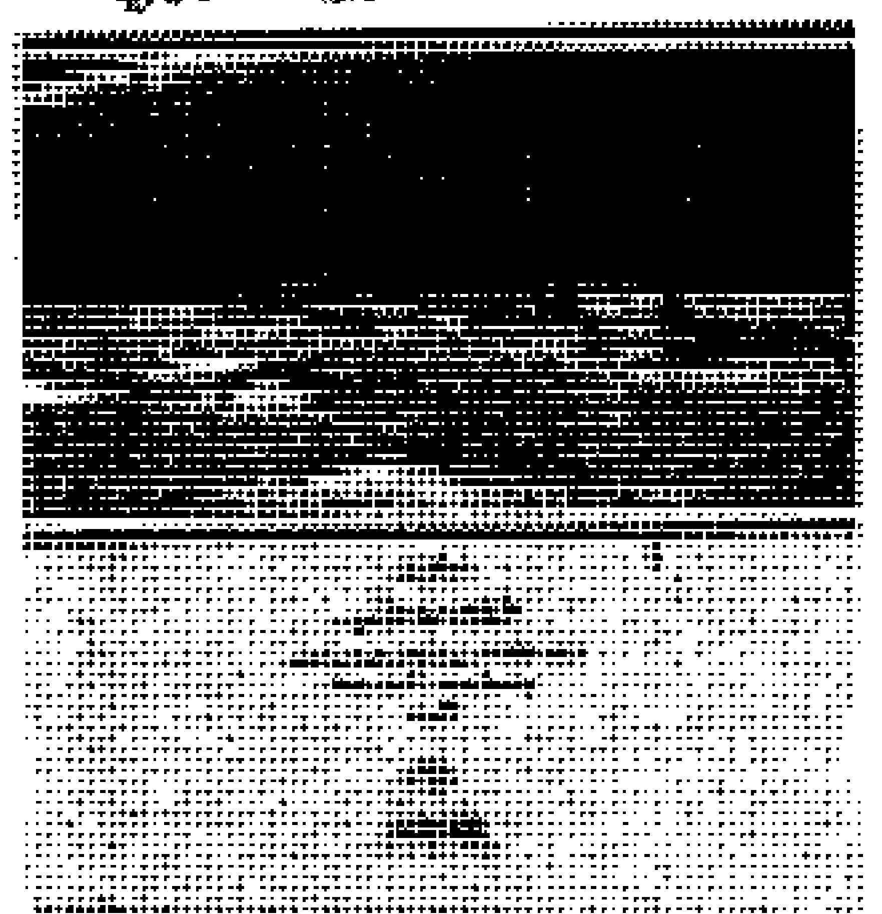
المظاهر و الأسباب



منشورات الزمن

صدر في شهر نوفمبر *2010* كتاب: "**الغلو في الدين: المظـــاهر والأســـباب**" للمفكر الإسلامي **أبو زيد المقرئ الإدريسي**، ضمن سلسلة شرفات العـــدد *29* من منشورات الزمن. الكتاب من الحجم المتوسط، ويقع في *158* صفحة. بعـــد التقديم الذي خصصه الكاتب للتعريف بالغلو يقف الكاتب عن أصـــول الغلـــو ومجالاته وأسبابه ليقدم في الفصل الرابع نموذجا تفسيريا جديدا عـــن الغلـــو الديني، وخصص الكاتب الفصل الخامس لرصد محاضن الغلو، وانتقل بعدها في الفصل السادس لتتبع الغلو من المواجهة إلى المراجعة، أما الفصل الأخير من المؤلف فتم تخصيصه لتصور الحل، وختم الكاتب دراسته بالإجابة عـــن سبب التركيز على مثل هذه المواضيع، مبرزا من خـــلال ملحـــق الـــصورة الناصعة للإسلام. يقول مؤلف الكتاب:"آمل أن تكون هذه المحاولة لبنة فـــي علاج داء استعصى على الأمة اليوم، بل ويتهددها بمزيد من التوسع والتأزم، إذ تتداخل في خيوط ما هو ثقافي وسياسي، بما هو محلـــي وخـــارجي، بـــل وأيضا بما هو قديم وحديث ".

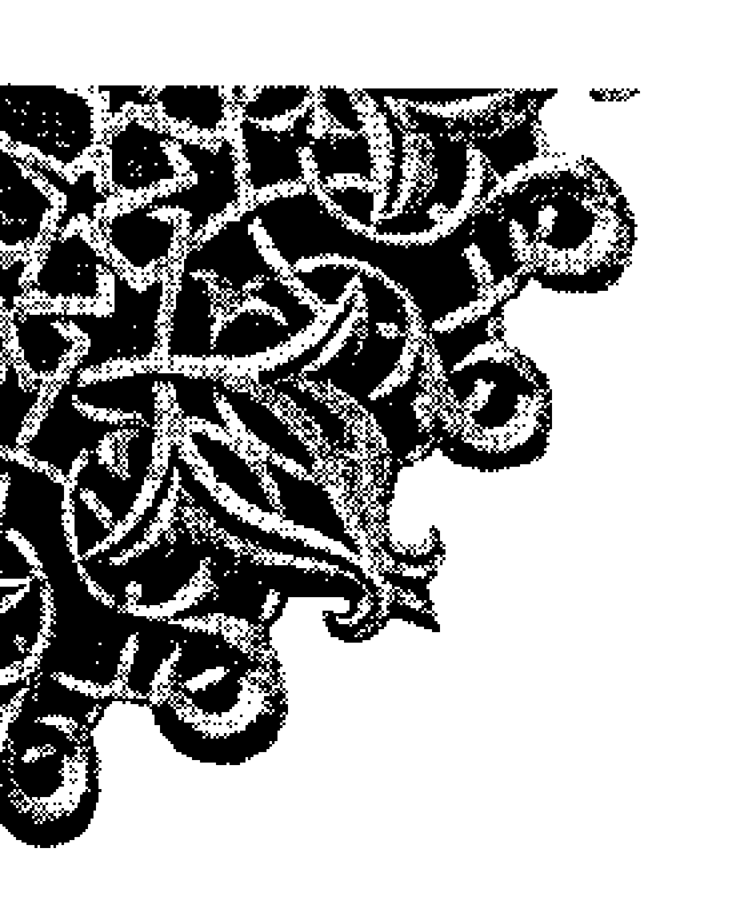




في طبع و تصميم أنيقين ،صدر للكاتب المغربي **الدكتور فؤاد بوعلي**، أستاذ اللغة العربية واللسانيات والنحو جامعة محمد الأول بوجدة عن عالم الكتب الحديث كتاب:"**الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي**" يقول الكاتب محددا بعض الأسباب التي دفعته للكتابة في الموضوع:" أستطيع أن أوجز أهم الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع فيما يلي: أولا، خلق حوار جاد مع النصوص النحوية القديمة.. و ثانيا: إعادة الاعتبار لمستوى التنظير في معالجة القدماء للغة العربية... وثالثا: محاولة الخروج بتصور واضح عن حدود النظرية النحوية العربية وفق رؤية موضوعية... ورابعا: البحث عن الأغراض المضمرة وراء قول النحاة... وخامسا: محاولة استكشاف أصول الخطاب في بداياته الإبداعية... وسادسا : إعادة قراءة التراث السيبويهي واستكناه معالمه حتى تتضح لنا صورة النحو العربي كما أراد له مهندس قرآنه وواضع أصوله."



صدر عن حركة التوحيد والإصلاح كتاب بعنوان **''المغرب وتدافع القيم والهوية''** يحاول مقاربة إشكالية الهوية والقيم التي بدأت تعرف في الآونة الأخيرة زخما من المتغيرات والتحولات" فالمغرب عرف تحولات ثقافية فرضتها التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها القرن الماضي بالانتقال من مجتمع تقليدي محافظ إلى مجتمع حديث مفتوح". وقد عالج الكتاب المحاور التالية: المحور الأول:" تدافع الهوية والقيم بالمغرب، الوضع وقضايا الخطاب"وتمت مناقشته من طرف الأستاذ مصطفى الخلفي الذي تناول موضوع " تدافع الهوية والقيم بالمغرب: تحولات وتحديات "، كما عالج الأستاذ محمد طلابي ضمن نفس المحور موضوع " القيم الحاضنة للتنمية"، المحور الثاني:"إدارة التدافع، المنطلقات المنهجية ودور حركة التوحيد والإصلاح "حيث تولى الأستاذ عبد الرحيم شيخي في هذا المحور الحديث عن" الحركة ودورها في مجال تدافع الهوية والقيم بالمغرب". وقد تولى الأستاذ محمد الحمداوي مناقشة" منطلقات منهجية في إدارة وتدبير تدافع الهوية والقيم"



إشراقات مهاجر

الدكتور احمد زريق

مُرة هي الهجرة إليك بافضاءات الإشراق والتوهج، كلما حاولنا أن نخطو باتجاهك لنجدد في العروق دم التوثب والانطلاق، ونمنح الأوصال فرصة الانقباض أكثر، علها تتخلص من خدرها الممض الذي حال بينها وبين ركوب المغامرة،، كلما حاولنا أن نقطع الصلة بكل التراكم القاتم الجاثم على النفس منذ الآماد السحيقة، والذي يشدها بعنف الخوف وقوة التنكيل إلى سديم السلبية والهرب الدائم، كلما حاولنا ذلك إلا وتملكنا شعور غريب بأننا نركب هول المفاجئ الذي لن يقودنا إلا إلى الفجائع والنكبات، عتبات الانحدار والقعر،، لكل قعر وحضيض عتباته الخاصة، ولكل انحدار كذلك قدرته على امتصاص الساقطين وجرهم،، فهل من راغب في التهاوي وملائمة القيعان الرطبة؟ هل من راغب في التآكل وسط هذا التيه الذي لا حدود له؟ هل من راغب في الصعود وسط الرغبة الجامحة العارمة في الانهيار والتلاشي؟ كلهم لا يحلمون بالسير فيما يصادم الرغبة القاتلة، كلهم يحلمون بالامتداد في الأجواء التي تضمن لأحلامهم الوردية الصغيرة منها والمهومة البعيدة، أن تكبر وتشمخ إن هي استعصت عن التحقق، كلهم يودون الوصول فرادى فرادى، وكأن الكون على امتداده وشساعته، وعلى تنوع صور الخصب فيه وتجددها، ما خلق إلا ليستنزف عن آخره من طرف الفرد الواحد، ليبرالية الاخر تكبر فيه وتشرس وتضطرم، للأقوياء وحدهم الحق في أن يبتلعوا الكون كله، رغبتهم في الالتهام لا حدود لها. ولكن هل تتشاكل القيعان حقا؟ هل يماثل القاع الذي حشرت وحوصرت فيه أحلامك قيعانهم؟ قاعهم قاع الرغبة الآثمة، موحش رغم اللغط المتصاعد، ورغم العدد الهائل من الوافدين غليه، إنهم فرادى، تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى، فلا تبتئس أيها المكابد؛ هجرة تنشئ الجديد، وتخرج من بين أنقاض اليباب الطافح كيله أزمنة الحق والخصب والجمال يعم العالمين فضلها، وتبسط على الكون في امتداده رحمة تسع الجميع، فطريق الهجرة والترقي لا تنفتح غلا لمقتحم، وأنت الراغب في مكاشفة الآتين من خلال زمهرير ذواتنا المتعبة الخائرة، بما يختزنه جبينك من وشم لم تستطع عوادي الدهور، ولا بطش السواعد الآثمة أن يمحوه أو يجعله باهتا كتوق الانطلاق فينا وكالرغبة في الانفتاح على عوالم أحلامنا المشروعة. خافتا كآهاتنا المكتومة التي لم نعد نملك في حمأة الركون والتواني سلعة غيرها، نهرع غليها كلما اشتد الخطب فتسعفنا وتسعفنا وتسعفنا على أن نهلك قرفا وسأما، وغلى أن يوارينا عجزنا خلف كل تجليات الفعل المقارع وصوره، لم يستطع الغيم الزائف أن يحجب الوشم، فجعلته يمور ويمور، هي الآخرة خير وأبقى، هي الآخرة خير وأبقى، وما هذه الدنيا إن لم تعش في قحَم تتوالى؟! هي ثواني ولحظات، رفة جفن وبعدها تبيد أنت وأمم ممن معك، كأن لم تغن من قبل، نكرة وسط ركام النكرات التي لاتعد،لكن الكبار يبقون، لا يموتون، يخترقون الأزمنة والأمكنة، وهم من يتملكهم العشق الغريب لهجرة في الزمان والمكان صوب السرمدية والخلود، ليقفوا على مداخل وعينا الشقي، وقد امتشقوا اكفانهم المضمخة بعطر الشهادة، لاشيء يحول بينهم وبين أن يحفروا في ضمائر الخائرين في أزمنة الجور والتآكل نقوش قومة تحرر العباد من سطوة الأشياء الصغيرة، وتوقف انهيار الذات وتآكلها المتلاحق، وتفتح خطوط التوبة والرجعة، تشرعها في وجه كل من قرفوا الاستجداد بآهاتهم أو بما كبر في أنفسهم.. يقفون على مداخل وعينا الشقي وقد أسرجوا خيولهم متأهبين دوما للاقتحام.. يستفزون في الراكنين بحضن دافئ وفراش وثير كل المعاني الجميلة التي علاها الخور والتراجع، فطمرها أو كاد، ويضيئون لعشاق تراجعوا لما لم يجدوا ما يحملون عليه وقلوبهم تنز ألما، يضيئون لهم فضاءات يزداد وهجها ويتصاعد كلما سما في الأفق كف شهيد،، للراغبين في الاقتحام فرَجٌ ومنافذ وسبل،،للراغبين في مشاكسة طوق الصمت أو كسره ساحات لا يسيجها إلا العجز والتخاذل..


10 دراه